

# الدراسة الجامعة الموحدة للدراسات الوطنية المتعلقة بمشروع:

تعزيز دور الأحزاب والنقابات في  
النهوض لمشاركة السياسية  
والعامّة للنساء



إعداد:  
د. سهام النجار

بمساعدة:  
ريم الحلواس غربال

ديسمبر\ كانون الأول ٢٠١٤

إن الآراء الواردة في سياق هذه الدراسة لا تعبّر إلا عن آراء الباحثين،  
وهي بالتالي لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الإتحاد الأوروبي.

# تم إعداد هذا البحث في إطار المشروع الإقليمي «تعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية والعامّة للنساء»

وبالشراكة مع أوكسفام نوفيبي



المشروع ممّول من الإتحاد الأوروبي



ينفّذ المشروع في خمس دول عربية عبر المنظمات التالية:



مركز الدراسات النسوية  
(فلسطين)

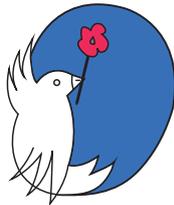


مؤسسة قضايا المرأة  
(مصر)



المعهد العربي لحقوق الإنسان  
(تونس والمغرب)

RDFL



التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني  
(لبنان)



المقدمة	٦
تمهيد	٩
<b>إطار ومنهجية الدراسة الجامعة</b>	١١
١- لماذا الاهتمام بالمشاركة السياسية للنساء اليوم؟	١٣
<b>مفهوم المشاركة السياسية</b>	٢٠
٢- لماذا التركيز على الأحزاب السياسية والهياكل النقابية؟	٢١
٣- لماذا البلدان الخمسة (تونس، المغرب، مصر، لبنان، فلسطين)؟	٢٣
<b>المحور الأول:</b>	٢٧
<b>الإطار العام</b>	
خصوصية فترة التحول التي تمر بها المجتمعات العربية .	٢٨
واقع الأحزاب والنقابات في المجتمعات العربية المعنية .	٣٠
تطور المشهدين الحزبي والنقابي في البلدان العربية التي شملتها الدراسة .	٣٠
المشهد الحزبي	٣٠
المشهد النقابي	٣٦
دور الأحزاب والنقابات خلال الحركات الاحتجاجية	٤٤
<b>المحور الثاني:</b>	٤٧
<b>دور الأحزاب و النقابات و الأطر الديمقراطية في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء</b>	
١- آليات تعزيز المشاركة السياسية للنساء	٥٠
٢- واقع المرأة داخل الأحزاب و النقابات بين النص و التطبيق	٥٤

المحور الثالث:	٧٧
أسباب ضعف الحضور النسائي داخل الأحزاب السياسية والهياكل النقابية	
أولاً- العوائق السياسية	٨٠
ثانياً - العوائق الاقتصادية	٨٤
ثالثاً - العوائق الاجتماعية	٨٥
رابعاً - العوائق الثقافية	٨٦
المحور الرابع :	٩٣
بعض التجارب والنجاحات في مجال دعم الهياكل النقابية والأحزاب السياسية للمشاركة السياسية للنساء وللحقوق الكاملة للمرأة	
١- تجارب الأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة وبلوغها مراكز صنع القرار وممارسة حقوقها	٩٦
٢- تجارب النقابات العمالية في تعزيز مشاركة المرأة وبلوغها مراكز صنع القرار وممارسة حقوقها	١٠٧
المحور الخامس :	١١٠
التوصيات والمقترحات لتعزيز دور الأحزاب السياسية والهياكل النقابية في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء	
١- لفائدة المنظمات العاملة في مجال تعزيز حقوق المرأة وحقوق الإنسان	١١٧
٢- لفائدة النساء الناشطات	١١٧
٣- لفائدة الأحزاب السياسية	١١٨
٤- لفائدة النقابات العمالية والمهنية	١١٨
٥- لفائدة الإعلام	١١٩
الخاتمة	١٢٢



## مقدمة

«لا يمكن توقع المستقبل بدرجة مقبولة من الدقة في الوقت الراهن، ولا يتعلق ذلك بقصور المنهجيات، بل بطبيعة المرحلة نفسها التي تتسم بدرجة عالية من اللااستقرار، ووجود عدد كبير جداً من الفاعلين الداخليين والخارجيين، كما يتعلق بدرجة البراغماتية الكبيرة جداً التي تبديها الأطراف السياسية الفاعلة في التكيف مع المتغيرات».

بهذه العبارات المستقاة من كتاب «الدولة الغنائمية والربيع العربي» للمفكر اللبناني أديب نعمة، يمكن توصيف المرحلة التي تعيشها منطقتنا. توصيف ينطلق من الصورة التي ميزت تطور الأوضاع في البلدان العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة. فخلال العقود تلك شهدنا تآكلاً شبه كامل لشرعية الدولة والنظم الحاكمة في البلدان العربية، وفقدانها القاعدة الاجتماعية والسياسية التي بنت عليها مشروعيتها التاريخية. تعيش المنطقة تراجعاً كبيراً في دور الأحزاب السياسية والحركات النقابية، حيث شكل الإستبداد السياسي الممنهج والمنظم السبب المباشر لموت الحياة السياسية وتراجع دور الأحزاب السياسية والنقابات لناحية طرح قضايا المجتمع وفق رؤية سياسية وضمن برامج واضحة وفعالة. أدى ضعف هذه الهياكل إلى تقييس المواطنين والمواطنات لناحية امكانياتهم في التأثير بالسياسات والضغط لتغييرها.

أضعف الإستبداد السياسي دور الأحزاب والنقابات في أن تكون أداة للتغيير في المجتمع، في حين ان عملية الإنتقال والتحول الديمقراطي التي بدأت مع الإنتفاضات أو ما أصطلح على تسميته «الربيع العربي» قد هزت الأنظمة الإستبدادية و مكونات المجتمع السياسي كافة. هذا التحول الذي ما زالت المنطقة تعيش مخاضه العسير خلق تحديات كبيرة للأحزاب السياسية واعطاً فرصاً لولادة احزاب سياسية جديدة وحتم على أحزاب ونقابات أخرى تطوير وتفعيل دورها لتتماشى مع آمال وطموحات الشعوب العربية. إن الثورات العربية التي أعادت الإعتبار لدور الشعب بمكوناته كافة ضخت جرعات من الديناميكية في الحياة السياسية في بعض دول الربيع العربي، وفتحت الآفاق لتطوير وتعزيز دور الأحزاب والنقابات وحثت بعضها على مراجعة برامجها السياسية والاجتماعية. إن المرحلة التي تعيشها المنطقة تطرح العديد من الإشكاليات او القضايا المرتبطة مباشرة بأوضاع النساء ومشاركتهن في الحياة السياسية.

البداية تتطلق من ضرورة إعادة تعريف مفهوم المشاركة السياسية نظراً لإنعكاس الحراك وتجلياته على ضرورة إعادة تشكيل المفهوم بناء على التجربة. المستوى الثاني الذي يقتضي نقاشه هو قراءة دور الحركة النسوية كاحد الفاعلين في الحراك الديمقراطي وقراءة الدور إنطلاقاً من التجربة: هل نحن في تنسيب النضال الوطني للنضال النسوي والعكس؟ كيف ينعكس الحراك تغييراً في الأولويات والإستراتيجيات؟ اي دور تلعبه الحركة النسوية في مواجهة ما تعيشه المنطقة من تحديات على المستويين السياسي والإقتصادي والإجتماعي من إرهاب ديني إلى سياسات إقتصادية جائرة وغير عادلة إلى أنظمة عسكرية تعيد إنتاج

الأنظمة الإستبدادية ؟ واي دور تلعبه هذه الحركة في خلق قيادات سياسية إلى جانب خلق قيادات نسوية ؟ أيضا تطرح التحديات الراهنة سؤالاً حول الكوتا كآلية توصلنا لتحقيق المساواة ، وأهمية قراءة تجربة إقرار الكوتا في بعض البلدان وإلى أي مدى قد ساهمت في مشاركة حقيقية للنساء في الحياة العامة ضمن سياقات غير ديمقراطية ؟ وكيف تمكنت من إدماج قضايا النساء ضمن أجندة الخطط والإستراتيجيات ؟ وهل تشكل الأداة الاسلم لردم فجوة اللامساواة بين الجنسين في الحياة العامة ؟

بالإضافة لما سبق من المهم أيضا في هذه المرحلة قراءة العلاقة الآتية والمستقبلية مع الأحزاب والنقابات، إن هذه الأطر في المنطقة العربية تمر الآن بفترة إعادة التشكل والتنظيم ومن الضروري ان تتم إعادة تشكيلها على اساس المشاركة الفاعلة للنساء، وتفعيل وطرح قضايا النساء والمدافعة عنها.

اثبتت الأحزاب والنقابات في منطقتنا إنها هياكل وأطر بطيركية - ذكورية يمارس فيها التمييز والعنف ضد النساء، و الغالبية العظمى منها لا تحمل مشكلات النساء على محمل الجد بل وتعتبرها قضايا هامشية، كما إن الهياكل والأنظمة الداخلية لها لا تتضمن أية تدابير أو إجراءات تمكن النساء من الوصول الى مواقع صنع القرار او المواقع القيادية. إن قراءة التجارب النقابية والحزبية في خمس بلدان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ( لبنان، فلسطين، مصر، المغرب وتونس) تدلل بشكل جلي على إقصاء النساء عن مواقع صنع القرار وابقاءهن في المواقع الدنيا وإقتصار مهامهن وأدوارهن فيها على الأدوار النمطية السائدة.

في سياق هذا الواقع، ومن أجل تمكين النساء من المشاركة السياسية الفاعلة في التغيير الديمقراطي والحراك السياسي الإجتماعي الذي تشهده المنطقة ، ولضمانة ان تبنى وتؤسس الأحزاب السياسية والنقابات على اسس الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة وفق مبادئ حقوق الإنسان والعدالة، الإجتماعية والمساواة بين الجنسين ، عملت مجموعة من المنظمات على المشروع الإقليمي « تعزيز دور الأحزاب والنقابات في تفعيل المشاركة السياسية للنساء» حيث هدف الشركاء إلى:

١ تشجيع وتعزيز الممارسة المتساوية في الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية في خمس بلدان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

٢ تمكين المرأة ودفعها وتحفيزها نحو المشاركة في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

تأتي هذه الدراسة الإقليمية الجامعة في سياق المشروع الذي أنتج خمس دراسات محلية وطنية عملت عليها المنظمات الشريكة، ساعدت في الدراسة الموضوعية لواقع مشاركة المرأة عبر تحليل الهيكلية، البنية، البرامج، الخطاب، الفكر الخاص بالأحزاب والنقابات، تحليل للعقبات التي تحول دون المشاركة الحقيقية للمرأة، توفير قاعدة معرفية للأحزاب السياسية والنقابات حول سبل التغيير والإصلاح البنوي والهيكلية لتعزيز مشاركة فاعلة للمرأة، إضافة إلى تمكين الأحزاب والنقابات من استخراج التوصيات المناسبة وخطط العمل.

إنطلاقاً من البعد الإقليمي للمشروع ، ونظراً للتحديات المشتركة ولأهمية القراءة الإقليمية لمشاركة النساء في الأحزاب والنقابات ، تأتي هذه الدراسة بهدف :

- التعرف على واقع مشاركة المرأة في الأحزاب والنقابات في خمس بلدان عربية.
- التعرف على المعوقات وقراءة القضايا المشتركة والمتباينة.
- قراءة التحديات والهواجس التي تطال مشاركة النساء في الحياة السياسية
- قراءة واقع الحراك والانتقال الديمقراطي في خمس بلدان عربية ونتائجه على مشاركة النساء في الحياة العامة
- قراءة السبل الحقيقية لتفعيل دور الأحزاب والنقابات في تطوير خطاب مناصر وداعم لقضايا المرأة تتطرق المنظمات الشريكة في هذه الدراسة وفي المشروع بشكل عام من مقاربتها في العمل على مختلف قضايا حقوق الإنسان ومن إيمانها إن تحقيق المساواة بين الجنسين هو إحدى ركائز الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة التي إنتفضت الشعوب العربية في سبيلها ، حيث يشكل إلغاء التمييز بين الجنسين رهانا إجتماعيا ومسؤولية مشتركة .

أخيراً، لا يسعنا إلا التتويه بالجهد المبذول من جانب الباحثة الدكتورة سهام النجار والشكر لكل الباحثين/ات الذين عملوا على إعداد الدراسات الوطنية الخمس التي شكلت الركيزة الأساس لمعطيات هذه الدراسة. ينوه التجمع النسائي الديمقراطي اللبنانية بصفته المنسق الإقليمي لمشروع «تعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية والعامة للنساء» بشركائه وهم المعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس والمغرب ، مركز الدراسات النسوية في القدس، مؤسسة قضايا المرأة المصرية كما يقدر الشراكة المتميزة مع اوكسفام نوفيبيو والبدعم من الإتحاد الأوروبي.

منار زعيتير

المنسقة الإقليمية للمشروع - التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني



لئن بينت العديد من الدراسات ضعف المشاركة السياسية والنقابية للنساء في العالم العربي<sup>1</sup> إلا أن مشاركتهن البارزة في الثورات وفي الحركات الاجتماعية في العديد من البلدان العربية (في المظاهرات، في الاعتصامات، داخل السجون، على مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي<sup>2</sup>...) أفضت إلى بروز أشكال وأبعاد جديدة للمشاركة السياسية للمرأة عبر وسائل وهياكل عديدة ومتنوعة (شبكات التواصل الاجتماعي، الجمعيات، التجمعات النسائية، الخ). ومع ذلك يظل التساؤل قائماً حول الأسباب الكامنة وراء عدم اعتراف الفاعلين السياسيين والنقابيين بدور النساء في الحراك السياسي الذي تشهده عديد البلدان العربية في السنوات الأخيرة. فمن المفارقات أن النضال من أجل تحقيق التحوّل الديمقراطي في العالم العربي والذي كانت المرأة فيه شريكا في مختلف المراحل كان قائماً على إقصاء العنصر النسائي من دائرة أخذ القرار (ضعف وأحيانا تغييب الحضور النسائي في التشكيلات الوزارية والاستشارية ومواقع صنع القرار، ضعف الحضور النسائي داخل الأحزاب والجمعيات والنقابات وخصوصا في المراكز القيادية...). والحال أنه لا يمكن تحقيق التحول نحو الديمقراطية في الدولة وفي المجتمع بإعادة إنتاج عقليات وممارسات لا تعترف بمبدأ المساواة بين الجنسين وبالديمقراطية التشاركية.

<sup>1</sup> أنظر مثلا:

بلول صابر، «التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، العدد الثاني، ٢٠٠٩. سمينة نعيمة، النساء التونسيات في مواقع القيادة الفرص والقيود. مركز آفاق للدراسات والبحوث، ٢٠١٢. مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، كوثر، تقرير تنمية المرأة العربية ٢٠١٠ - المرأة العربية والمشاركة في صنع واتخاذ القرار، تونس، ٢٠١٠. مؤلف جماعي. المشاركة السياسية للمرأة العربية، تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة، دراسة ميدانية في أحد عشر بلد عربي. المعهد العربي لحقوق الإنسان. تونس ٢٠٠٤.

BORSALI Noura. Tunisie : Le défi égalitaire : Ecrits féministes / Noura Borsali. Tunis : Arabesques, 2012.

Centre de Recherches, d'études, de Documentation et d'information sur la Femme (Tunis) Femme, politique et vie associative en Tunisie: 1993 / Tunis: CREDIF, 1994. 456p.

GRIBAA Boutheina. Projet « Renforcement du leadership féminin et de la participation des femmes à la vie politique et au processus de prise des décisions en Algérie, au Maroc et en Tunisie ». Tunis., 2010

KERROU Mohamed et NAJAR sihem, Recherche-action sur « la participation politique des femmes au niveau local en Tunisie », Tunis, UN-INSTRAW & CAWTAR, Septembre 2009. [http://www.genderclearinghouse.org/upload/Assets/Documents/pdf/rapp\\_tunisie\\_final.pdf](http://www.genderclearinghouse.org/upload/Assets/Documents/pdf/rapp_tunisie_final.pdf)

NAJAR Sihem et KERROU Mohamed, La décision sur scène. Un regard sociologique sur le pouvoir décisionnel des femmes tunisiennes (Livre publié en collaboration avec Mohamed Kerrou) Beyrouth, Tunis, Entreprise Universitaire d'Etudes et de Publication (MAJD) – Centre Arabe de la Femme pour la Formation et la Recherche (CAWTAR), 2007.

<sup>2</sup> Maryam Ben Salem, « Femmes tunisiennes et usages différenciés de la sphère du Web comme outil de participation politique », in Sihem Najjar (dir.), Le cyberactivisme au Maghreb et dans le monde arabe, Paris, IRMC-Karthala, 2013, pp. 141- 148.

Maryam Ben Salem, « Processus de (dé)légitimation du cyberactivisme féminin en Tunisie : vers un amenuisement des discriminations fondées sur le genre? », in Sihem Najjar (dir.), Les réseaux sociaux sur Internet à l'heure des transitions démocratiques, Paris, IRMC-Karthala, 2013, pp. 253- 262.

Caroline angé, « Les "intercesseuses" de la démocratie méditerranéenne : paroles de femmes sur les blogs entre expression de soi et universalité de la cause », in Sihem Najjar (dir.), Les réseaux sociaux sur Internet à l'heure des transitions démocratiques, Paris, IRMC-Karthala, 2013, pp. 263 -278.

Sihem Najjar, « Les femmes cyberactives et les revendications d'un changement démocratique en Tunisie », in Sihem Najjar (dir.), Le cyberactivisme au Maghreb et dans le monde arabe, Paris, IRMC-Karthala, 2013, pp. 149- 175.

وفي هذا السياق نتساءل حول مدى قدرة الأحزاب والنقابات على التأقلم مع الوضع الجديد واستقطاب النساء بتطبيق مبدأ الديمقراطية التشاركية داخل هياكلها. فهي مدعوة في هذه الفترة الانتقالية الحاسمة في تاريخ البلدان العربية إلى الدفاع عن حقوق المرأة وتكريس مبدأ المساواة بين الجنسين. ما هي الآليات المتحكمة في مسارات الانخراط في دوائر صنع القرار في هذه الهياكل الحزبية والنقابية؟ وما هو موقع المرأة ودورها الحقيقي داخلها؟ وكيف يمكن تجاوز العراقيل التي تحول دون المشاركة الفعلية للنساء داخل الأحزاب والنقابات؟ وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب والنقابات للنهوض بالمشاركة السياسية للنساء في هذه الفترة التي تشهد العديد من التغيرات؟

قبل الخوض في هذه المسائل سنبدأ بتقديم إطار ومنهجية الدراسة الجامعة ثم سنقف عند جملة من النقاط الجوهرية التي من شأنها أن تساعدنا على تفكيك هذا الموضوع والمتمثلة بـ :

- ١ الأسباب الكامنة وراء الاهتمام بالمشاركة السياسية للنساء اليوم.
- ٢ دوافع التركيز على الأحزاب السياسية والهياكل النقابية.
- ٣ الاهتمام بخمسة بلدان (تونس، المغرب، مصر، لبنان، فلسطين) تتميز كل منها بخصوصية على الصعيد السياسي والاجتماعي.

## إطار ومنهجية الدراسة الجامعة

تندرج هذه الدراسة الجامعة ضمن مشروع إقليمي<sup>٣</sup> يشمل خمس دول عربية: تونس، فلسطين، لبنان، مصر والمغرب ويتعلق بتعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء.

وقد انطلق المشروع من هدف أساسي يتمثل في تحفيز الأحزاب والنقابات على توفير مناخ ديمقراطي واحترام حقوق الإنسان وعلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين وتمكين النساء من المشاركة في الحياة السياسية والمجال الاجتماعي والاقتصادي. ولئن توفرت الأدبيات حول المشاركة السياسية للنساء في مختلف البلدان العربية، إلا أن التركيز على الأحزاب والنقابات باعتبارها الهياكل التي تلعب دوراً حاسماً في تحديد المشاركة السياسية للمرأة والتي تتحكم في المشهد السياسي وفي الفاعلين وفي تغيير أو تكريس توزيع الأدوار بين الجنسين لم يقع التطرق إليه في المنطقة العربية وهو ما يمثل القيمة المضافة لهذا المشروع. ومن الضروري التأكيد على أن الحراك الاجتماعي والسياسي الذي عرفته بعض البلدان العربية خلال الثلاث سنوات الأخيرة فرض ضرورة إعادة النظر في مفهوم النشاط السياسي والعمل النقابي عامة وفي مفهوم المشاركة السياسية للمرأة بشكل خاص.

وقد أدى هذا الحراك إلى التساؤل حول دور الأحزاب والنقابات في تأطير الفاعلين الاجتماعيين وحول مدى شرعية هذه الهياكل السياسية. وقد تميزت هذه المرحلة الحاسمة في تاريخ المنطقة العربية بظهور تعددية حزبية ونقابية من ناحية وبإعادة هيكلة وتنظيم الأحزاب والنقابات من ناحية أخرى، مما يستوجب الحرص على تشريك النساء وتحقيق المساواة بين الجنسين للإنخراط في النشاط السياسي والنقابي بما في ذلك الاضطلاع بالأدوار القيادية داخلها. ولقد بينت مختلف الدراسات الوطنية المنجزة في إطار هذا المشروع أن النساء شاركن في مختلف المعارك والنضالات (النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، المشاركة في الحركة الوطنية وفي مواجهة النظام الدكتاتوري وفي الثورة والحركات الاحتجاجية في تونس، حضور النساء اللبنايات على كل المستويات -بما فيها المشاركة العسكرية و القتالية- خلال الحرب الأهلية الدامية التي دامت نحو سبعة عشرة عاماً وخلال مختلف الأزمات السياسية التي مرت بها البلاد، المشاركة الفعالة للنساء المصريات في مقاومة الاستعمار وفي ثورة ١٩١٩ ونضالهن خلال عشرينات القرن الماضي من أجل الحق في الانتخاب والترشح ولعب دور أساسي في الحركات الاحتجاجية السياسية التي مهدت لثورة ٢٥ يناير: حركة كفاية، حركة شباب ٦ أبريل، حركة تمرد، ثم في ثورة ٢٥ يناير. مشاركة النساء المغربيات في الحركة الوطنية وحرصهن على تحمل المسؤولية منذ فجر الاستقلال في أول انتخابات جماعية نظمت سنة ١٩٦٠...). إلا أن هذا الدور الذي لعبته النساء لم ينعكس على حضورهن في المراكز القيادية داخل الأحزاب والنقابات وفي مؤسسات الدولة، أو على مستوى التشريعات.

<sup>٣</sup> يشرف على هذا المشروع التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني بالشراكة مع المعهد العربي لحقوق الإنسان ومركز الدراسات النسوية (فلسطين) ومؤسسة قضايا المرأة المصرية بالشراكة مع منظمة أوكسفام نوبيغ وبدعم من الإتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالمنهجية المعتمدة لإعداد هذه الدراسة الجامعة فقد وقع الانطلاق من الدراسات الوطنية المتعلقة بالبلدان الخمسة إضافة إلى الأدبيات المتوفرة حول مكانة المرأة في الحقل السياسي وحضورها داخل الأحزاب والنقابات على المستوى القاعدي والقيادي. وللقيام بالدراسات الوطنية اعتمد الباحثون على منهجية تقوم من ناحية على تحليل مضمون القوانين الداخلية لعينة من الأحزاب (ذات مرجعيات دينية وأخرى تقدّمية) والنقابات ، ومن ناحية أخرى على مقابلات وورشات بؤرية مع قيادات وقياديين و/ أو منخرطين ومنخرطين في الأحزاب وفي النقابات من الجنسين. واستنادا إلى هذه المنهجية التشاركية وقع تحليل واقع مشاركة النساء في الأحزاب والنقابات وتقديم توصيات موجهة إلى مختلف الأطراف الفاعلة في مجال تعزيز المشاركة السياسية للنساء والحرص على مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين فيما يتعلق بالوصول إلى المراكز القيادية لهذه الهياكل السياسية.

### ونورد فيما يلي الدراسات الوطنية التي مثلت الركيزة الأساسية للدراسة الجامعة:

د. حفيظة شقير ود. محمد شفيق صرصار (بمساعدة ريم بن رجب): «النساء والمشاركة السياسية تجربة الأحزاب السياسيّة والنقابات والجمعيات المهنيّة في تونس»

أ. أيمن عبد المجيد و د. سائد جاس (بمساعدة نجلاء بركات): «المشاركة السياسية والنقابية للنساء في فلسطين تزامناً مع الثورات العربية. قراءة الواقع الفلسطيني في سياق علاقات النوع الاجتماعي»

أ. سعدى علوه ود. غسان صليبي: «دراسة احتياجات تنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في الأحزاب والنقابات في لبنان»

د. عبد الرحيم المصلوحي: «تعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء. الحالة المغربية»

أ. أحمد أبوالمجد: «مشاركة النساء من أين وإلى أين؟ سؤال مطروح على ضمير الوطن. دراسة عن درجة مشاركة المرأة المصرية في الكيانات السياسية و النقابية و سبل التغيير والإصلاح البنيوي والهيكلية لتعزيز مشاركة فاعلة للمرأة»

وسنتناول فيما يلي النقاط المشار إليها آنفا:

## لماذا الاهتمام بالمشاركة السياسية للنساء اليوم؟



فيما يتعلق بالنقطة الأولى الخاصة بالمشاركة السياسية للنساء فهي تعتبر من المواضيع التي وقع طرحها بصفة مكثفة من طرف العديد من الباحثين والمهتمين بالشأن السياسي والنشطين في المجتمع المدني والسياسيين والحقوقيين وممثلي المنظمات الدولية... إلا أن خصوصية ودقة المرحلة الحالية المرتبطة بالحراك السياسي تفرض إعادة النظر في هذه المسألة على ضوء التحديات الجديدة.

يمكن اختزال دواعي الاهتمام بالمشاركة السياسية للنساء اليوم في ست نقاط أساسية:

- الحراك السياسي والاجتماعي: أي مشاركة للمرأة؟ وأي اعتراف بها؟ هل تمكنت من التمتع؟
- إعادة تشكّل العلاقة بين الدولة وهياكلها والفاعلين الاجتماعيين (بمن فيهم المرأة).
- ظهور أشكال جديدة للمشاركة السياسية: أي دور تلعبه النساء؟
- أهمية الدور المباشر أو غير المباشر الذي يلعبه العديد من الفاعلين الاجتماعيين (العائلة، مجموعة الأقران، المدرسة، المؤسسة الدينية، الأحزاب السياسية، النقابات، المجموعات المتطرفة، المشرع، الخ.) على مستوى حثّ المرأة على الانخراط في الفعل السياسي أو الابتعاد عنه والحذر منه.
- طرح مسألة الديمقراطية (و الديمقراطية التشاركية) والمشاركة والمواطنة إثر الحركات الاجتماعية:
- التساؤل حول نجاعة حضور المرأة داخل الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين: هل أن حضور المرأة يعزّز حقوقها؟ سنحاول من خلال هذه المقدمة توضيح مختلف هذه المسائل حتى نقف عند النقاط التي لم يقع التعرّض إليها ضمن الأدبيات المتوفرة حول الموضوع حيّز الدرس.

إن المتتبع للحوارات والنقاشات المطروحة داخل الفضاء السياسي يتبيّن أن مسألة المشاركة السياسية للنساء هي محور صراع بين مختلف التيارات الفكرية والإيديولوجية التي أصبحت بارزة للعيان وعلنية بعد الحراك السياسي والاجتماعي الذي تشهده المنطقة العربية. فبين مدافع عن حقوق المرأة وعن المساواة بين الجنسين، ومناصر لقضايا المرأة كجزء لا يتجزأ من حقوق الانسان، ومستغل لهذه القضية لتقديم صورة حدائث لتوجهات حزبه... تطرح مسألة المشاركة السياسية للنساء بطريقة تعكس التناقضات التي تجتاح آليات التأطير من أحزاب ونقابات وجمعيات ومنظمات...

ولمحاولة التفكير حول دوافع الاهتمام بالمشاركة السياسية للنساء في هذه المرحلة التاريخية المصرية لا بد من التأكيد على أنه خلافا لما هو متداول في جل الأدبيات حول هذه المسألة، لا نرمي إلى تقديم صورة ايجابية أو سلبية لانخراط المرأة في العمل السياسي باعتباره وسيلة للدفاع عن حقوقها ومؤشرا هاما لتفعيل مبدأ المساواة بين الجنسين. إن طرحنا لهذا الموضوع مبني على تصور مزدوج للمشاركة السياسية للمرأة فلا تهمنا هذه المشاركة بقدر ما تهمنا طبيعة انخراط النساء في العمل السياسي فهل أنه يتوجه دائما نحو الدفاع عن حقوق المرأة وتكريس مبدأ المساواة بين الجنسين أم أن المرأة تقحم في العمل السياسي لثبث أفكار وتوجهات مناهضة لحقوق المرأة؟ في كلا الحالتين لا بدّ من وضع خطط عمل وبرامج للنهوض بالمشاركة السياسية للنساء.

كما أن التطرق إلى هذه المسألة يتطلب الاهتمام بتعدد أصناف النساء المنخرطات في النشاط السياسي. ويمكن اختزال هذه التعددية في عاملين أساسيين: يتعلق الأول بالتوجهات الايديولوجية<sup>4</sup> والسياسية المختلفة (اسلاميات، يساريات، سلفيات...) التي تؤثر (إيجابا أو سلبا) على أهمية المشاركة السياسية للنساء وطبيعتها. أما العامل الثاني فيتمثل في وجود «أجيال سياسية نسائية متعاقبة» تتحدّد توجهاتها ومواقفها واختياراتها واستراتيجياتها بحسب السياق التاريخي والسياسي لكل بلد. وفي هذا السياق يمكن التمييز بين أجيال متعاقبة من المناضلات والناشطات في الحقل السياسي داخل العالم العربي: المشاركة السياسية المرتبطة بالحركات الوطنية والمتمثلة في مقاومة المستعمر والاستبداد، المشاركة في بناء الدولة وتحديث المجتمع، الدفاع عن حقوق الانسان عامة وحقوق المرأة خاصة في ظل نظم دكتاتورية (إما معارضة للنظام أو مساهمة في تلميع صورته والدفاع عنه)، الانخراط في سيرورة مقاومة النظم الدكتاتورية أو الدفاع عنها، المشاركة في بناء نظم ديمقراطية. وكما أشارت الباحثة منية بنّاني شرايبي يوجد «زمن تاريخي»، أو «بصمة زمنية» تحدّد العلاقة مع السياسة. وتذهب الباحثة إلى أن ذلك لا يؤثر في جيل فقط بل في مختلف المجموعات العمرية التي تتعايش في حقبة تاريخية محدّدة.<sup>5</sup>

ولا بد من التأكيد أن لكل جيل مفهوم محدّد للنشاط السياسي وآليات خاصة بالمشاركة السياسية (مساندة الثوار، العمل الميداني، المشاركة في التوعية السياسية، النشاط الجمعياتي، النشاط على مواقع الانترنت...).

ومن أهم ما يميز المشاركة السياسية للنساء في العالم العربي هو الاعتماد كذلك على التشبيك والاندماج في المنظمات الاقليمية والعربية مما يمكن النساء من تحسين قدراتهن في المجال السياسي وتبادل التجارب مع الناشطات والمناضلات في بلدان أخرى. وهناك العديد من الدراسات التي تبين أهمية البعد الاقليمي والعالمي le transnational فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للنساء. واستنادا إلى أعمال الباحثة منية بنّاني شرايبي<sup>6</sup>، لا بد من التركيز على تعدّد مستويات المشاركة السياسية التي تمرّ من الإطار المحلي (الجامعة، الحي، المدينة، الحزب، النقابة الأساسية...) إلى الصعيد الوطني (الحكومة، النقابة العامة...)

4 Stéphanie Latte Abdallah, « Genre et politique », dans Élisabeth Picard (dir.), La politique dans le monde arabe, Paris, Armand Colin, 2006, pp. 127- 147.

5 Mounia Bennani-Chraïbi, « "Jeunesses" marocaines et politique, Le clivage générationnel revisité », in Mounia Bennani-Chraïbi et Iman Farag (dir.), Jeunesses des sociétés arabes Par-delà les promesses et les menaces, Le Caire, CEDEJ, Aux lieux d'être, 2007, pp. 137- 163, p. 139.

6 نفس المرجع، ص. 107.

إلى المستويين الإقليمي والعالمي المرتبطين بالسياق الاجتماعي والتاريخي الذي يحدّد الوضع الوطني والإقليمي (الأزمة الجزائرية، الحرب الأهلية اللبنانية، الاستعمار الإسرائيلي بفلسطين، الحركات الإسلامية بالمنطقة العربية...) أو العالمي (الديمقراطية وحقوق الإنسان، الحرب ضد الإرهاب، الخ).

ولعل ما يفسر الاهتمام بالمشاركة السياسية للنساء هو حضورها الفعّال في الحركات الاحتجاجية والمطلبية الذي يبرز أساساً خارج الأطر المؤسسية (خصوصاً منها الأحزاب والنقابات). وفي هذا المجال لا بد من التأكيد أن ذلك راجع لعدم قدرة الأحزاب والنقابات على الاستجابة إلى انتظارات النساء ومواكبة التغييرات المجتمعية مما يفرز عدم توازن بين واقع هذه المؤسسات والحراك الاجتماعي بكل ما يحمله من تناقضات وتطلعات وتمثّلات<sup>7</sup>... وأصبحت توجد فجوة بين استراتيجيات الأحزاب السياسية والنقابات واحتياجات واهتمامات النساء.

وتجدر الإشارة إلى أن دعم المشاركة السياسية للنساء هي إرادة سياسية واجتماعية تبنى على الاعتراف بالقدرات النسائية وبمبدأ المساواة بين الجنسين. ويتمثل «الاعتراف» في اعتبار وضعية معينة جديرة بالاهتمام وتتطلب تدخل فاعلين اجتماعيين<sup>8</sup> من أجل افراز تصوّر جديد للمنظومة الاجتماعية والعمل على ترسيخها وإدراجها ضمن الأولويات المجتمعية. فمكانة المرأة مرتبطة بالقيم الجوهرية للمجتمع في فترة محدّدة من تاريخه مثل النضال من أجل الاستقلال أو السعي إلى بناء نظام ديمقراطي أو تحقيق التنمية العادلة... ولا شك في أن المرأة ستساهم في تركيز قيم جديدة داخل الحقل السياسي.

وقد مرّت المشاركة السياسية للنساء بعدة فترات فنرى المرأة تارة منخرطة في العمل السياسي وطورا تعزف عنه أو تقصى منه. وما يميز المرحلة الحالية هو وجود المرأة على الساحة السياسية مع لعب دور رئيسي على مستوى محاولة تجاوز المرحلة بنجاح.

ومن الأسباب التي تكمن وراء الاهتمام بالمشاركة السياسية للنساء هو إعادة تشكل العلاقة بين الدولة وهياكلها والفاعلين الاجتماعيين (بمن فيهم المرأة). ففي خضم الحراك السياسي والاجتماعي الذي تمر به المنطقة العربية، أصبحت العلاقة بالدولة وبمؤسساتها أكثر تعقيدا فانهيار الأنظمة الديكتاتورية بتونس ومصر أدّى إلى ضعف الدولة ما يتطلّب إعادة تأهيل المؤسسات حتى تسترجع وظائفها وتتمكن من التحكم في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. أما في البلدان الأخرى التي لم تشهد تحركات شعبية هزّت النظام السياسي فهي ليست بمنأى عن التحولات السياسية والاجتماعية. ففي المغرب بادر الملك محمد السادس بإصلاحات جوهرية على المستويات التشريعية والسياسية والاقتصادية تلبية لمطالب المجتمع المدني. أما في لبنان فالوضعين السياسي والاجتماعي يمران بمرحلة حسّاسة جدّا نتيجة لما يحدث في المنطقة العربية ككل وحالة اللإستقرار التي تفرض نفسها، بحيث لم تستطع المظاهرات الشبابية التي انتظمت في ٢٠١١ من أجل إلغاء النظام الطائفيّ تهز أركان العصبية التي تهيمن على معظم الوعي الجمعي والسياسي<sup>9</sup>.

7 Michel Maffesoli & Hélène Strohl, Les Nouveaux Bien-pensants, Paris, Éditions du Moment, 2014.

8 Rémi Lenoir, « Objet sociologique et problème social » dans Champagne Patrick, Lenoir Rémi, Dominique Merlié et Louis Pinto, Initiation à la pratique sociologique, Paris, Dunod, 1996, pp. 51- 100, p. 77.

9 سعدى علوه، إحتياجات تنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في الأحزاب في لبنان (الدراسة الخاصة بلبنان في إطار هذا المشروع).

وتشهد فلسطين كذلك تحولا للعلاقة مع المستعمر الذي أبدى تخوفا مما يحدث في المنطقة العربية وهو ما جعله أكثر حدة للتحكم في الأوضاع وتفادي الاضطرابات داخل الأراضي المحتلة. وقد برهنت المرأة في هذه المرحلة الدقيقة على قدرتها على لعب دور فعال داخل الحقل السياسي حتى وإن كانت تتحرك في أطر غير مرئية (فحضورها لا يزال محتشما في المشهد الإعلامي لاسيما في الحوارات التلفزية وفي المراكز القيادية للأحزاب...).

ولا بد من الإشارة إلى مسألة جوهرية مرتبطة بهذه المرحلة المتصفة بضعف الدولة والتي تتمثل في ضرورة الانتباه إلى التنشئة السياسية *la socialisation politique* فقد أدى انحلال مؤسسات الدولة إلى تدخل العديد من المجموعات الموازية (مجموعات أو أحزاب متطرفة) التي قامت بحشد العديد من الشباب والشبان. ولتفادي هذا الوضع لا بد من بلورة سياسات وخطط عمل لكي تقوم مؤسسات الدولة والأحزاب والنقابات والجمعيات بدورها على مستوى تأطير الأفراد والجماعات والتكفل بالتنشئة السياسية.

وسنقف الآن عند مسألة أساسية تتعلق بالدور السياسي الذي تلعبه المرأة في ظل المرحلة الحالية الدقيقة التي تتصف بظهور أشكال جديدة للمشاركة السياسية. إن ضعف حضور المرأة داخل الأحزاب السياسية والنقابات لا يعني بالضرورة عدم اهتمامها بالشأن السياسي فهناك العديد من المؤشرات التي تعكس انخراطها في العمل السياسي خارج الأطر التقليدية<sup>10</sup>. وقد بينت منية البناني شرايبي أن نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية بالمغرب سنة ٢٠٠٧ لم تتجاوز ٣٧٪ مما يحيل إلى درجة كبيرة من اللامبالاة السياسية للمواطنين في ظل الأنظمة الديكتاتورية، في حين أن المظاهرات الكبرى المساندة لفلسطين أو للعراق تعبر عن رفض للدولة القومية<sup>11</sup>. كما بينت مريم آيت عودية<sup>12</sup> أن المشاركة السياسية داخل الأنظمة الديكتاتورية تأخذ أشكالا متعددة تختلف عن الانخراط في النشاط السياسي تحت الأنظمة الديمقراطية العريقة. وتتمثل المشاركة السياسية في بروز أشكال متعددة للمقاومة من قبل الفئات المهمنة ضد السلطة والتي يُعبر عنها «بالسياسة من الأسفل»<sup>13</sup>.

أما فيما يتعلق بالنشاط السياسي للمرأة خلال الفترة التي تلت الثورات في بعض البلدان العربية فإن هشاشة عملية مأسسة الحقل السياسي الرسمي تفرز نوعا من الارتباك قبل إعادة بنائها وهيكلتها<sup>14</sup> مما يمكن العديد من المجموعات من مدّ نفوذها ومن استقطاب النساء وكذلك من بروز حركات اجتماعية احتجاجية أو ثورية. وفي هذا الإطار يبين أوليفي فيليب أن «كل تنظيم أو مجموعة من التنظيمات تبلور استراتيجيات عمل تتكوّن من سلسلة من التفاعلات مع فئات مستهدفة والتي تتمثل في اللجوء إلى العمل الاحتجاجي»<sup>15</sup>.

<sup>10</sup> Éric Darras, « Présentation. Pour une lecture réaliste des formes non conventionnelles d'action politique », dans CURAPP, La politique ailleurs, Paris, PUF, 1998, pp. 5-31

<sup>11</sup> Mounia Bennani-Chraïbi, « Les conflits du Moyen-Orient au miroir des communautés imaginées: la rue arabe existe-t-elle? Le cas du Maroc », in a contrario, Vol. 5, N° 2, 2008, pp. 147-156, p. 148.

<sup>12</sup> Myriam Aït-Aoudia, Mounia Bennani-Chraïbi et Jean-Gabriel Contamin, « Contribution à une histoire sociale de la conception lagroyenne de la politisation », Critique internationale, 2010/3 n° 48, p. 207-220, p. 215-216.

<sup>13</sup> Jean-François Bayart, Achille Mbembe, Comi Toulabor, Le politique par le bas en Afrique noire. Contributions à une problématique de la démocratie, Paris, Karthala, 1992. Bayart Jean-François, «L'énunciation du politique », in: Revue française de science politique, 35e année, n°3, 1985. pp. 343-373.

<sup>14</sup> Myriam Aït-Aoudia, Mounia Bennani-Chraïbi et Jean-Gabriel Contamin, «Contribution à une histoire sociale de la conception lagroyenne de la politisation », p. 216..

<sup>15</sup> Olivier Fillieule, Stratégies de la rue, Paris, Presses de Sciences Po, 1997, pp. 37-39.

ولتحليل النشاط السياسي للمرأة خارج الأطر التقليدية والمهيكلية، أكدت الباحثة مريم بن سالم<sup>16</sup> أهمية مفهومي الالتزام «المدني» أو «النضالي»<sup>17</sup> وهما مفهومان يمكنان من دراسة مختلف مظاهر المشاركة السياسية للنساء. وقد بيّنت الباحثة استنادا إلى دراسة ميدانية أنجزتها أنّ الفاعلين الاجتماعيين أنفسهم (الذين لا ينتمون لا إلى أحزاب سياسية ولا إلى نقابات) يميزون بين المجال السياسي الذي يرفضونه والالتزام «المدني» أو «النضالي» الذي يدافعون عنه. فعدم الانخراط في الأحزاب السياسية والنقابات لا يعني عدم الاهتمام بالشأنين العام والسياسي بل أن الفاعلين الاجتماعيين يعمدون إلى الضغط على السلطة بطرق مختلفة (عرائض، احتجاجات، اعتصامات، التعبير عبر شبكات التواصل الاجتماعي، الخ.) قصد التأثير في عملية اتخاذ بعض القرارات أو رسم السياسات أو تغيير موازين القوى مع الحفاظ على المسافة التي تفصلهم عن الأطر السياسية التقليدية<sup>18</sup>. وللتأكيد على أهمية الأشكال الجديدة للمشاركة السياسية، يقترح شارل تاللي Charles Tilly مفهوم «سجلات الفعل» «les répertoires d'action» الذي يعني «آليات الفعل البديلة»<sup>19</sup> «des dispositifs d'action alternatifs».

من الضروري الأخذ بعين الاعتبار المحدّدات غير السياسية للسياسة حيث أنّ الأطر الاجتماعية التي تتّصف بدرجة عالية من العنف السياسي تتطلّب التفكير في «التسييس بالإكراه» «la politisation sous contrainte»<sup>20</sup> على غرار الأمهات والزوجات اللاتي يشهدن تسلّل السياسة إلى ديارهن إثر اختفاء ابن أو زوج (مثل أمهات وزوجات وبنات المساجين السياسيين) أو الطلبة الذين يُجبرون على الانتماء إلى توجه سياسي داخل الفضاء الجامعي، أو المهتمّشين الذين يدخلون في صراع مع السلطة، الخ.

ولقد أكدت العديد من الدراسات<sup>21</sup> أهمية الدور الذي تلعبه الجمعيات على مستوى توفير فضاء للمشاركة السياسية معوّضة بذلك التقصير الناتج عن عدم قدرة الأحزاب السياسية والنقابات على استقطاب الفاعلين الاجتماعيين عامة والنساء خاصة. فالمغرب مثلا عرف فقرة نوعية على مستوى تطور المجتمع المدني الذي ما فتى يلعب دورا مركزيا في اتجاه النهوض بالحريات العامة وحقوق المرأة. كما أن تونس شهدت بعد الثورة بروز العديد من الجمعيات ذات توجهات سياسية مختلفة مما يجعلنا نتساءل عن الحدود بين ما هو حزبي وما هو جمعياتي. أما فلسطين فتمتاز بنجاحة العمل الجمعياتي وبالتكامل بين الأحزاب والجمعيات.<sup>22</sup>

<sup>16</sup> Maryam Ben Salem, Formes traditionnelles, formes nouvelles de l'engagement politique des jeunes femmes en contexte de transition. Le cas de la Tunisie, CAWTAR, 2013, sous presse.

<sup>17</sup> Frédéric Sawicki et Johanna Siméant, « La sociologie de l'engagement militant: un champ de recherches à décloisonner », Colloque international: Comment penser les continuités et discontinuités du militantisme? Trajectoires, pratiques et organisations militantes, juin 2006.

<sup>18</sup> نفس المصدر. Maryam Ben Salem أنظر وكذلك:

Pierre Bourdieu, «La représentation politique. Eléments pour une théorie du champ politique », Actes de la recherche en sciences sociales, n°36-37, février-mars 1981, pp. 3-24.

<sup>19</sup> Charles Tilly, From Mobilisation to Revolution, 1978, dans « Pour une cartographie de la politique contestataire », Mc Adam Doug, Tarrow Sidney, Tilly Charles, Politix, Vol. 11, No. 41, 1998, p 15.

<sup>20</sup> Myriam Aït-Aoudia, Mounia Bennani-Chraïbi et Jean-Gabriel Contamin, « Contribution à une histoire sociale de la conception lagroyenne de la politisation », p. 217.

<sup>21</sup> Mounia Bennani-Chraïbi, « Jeux de miroir de la « politisation » : les acteurs associatifs de quartier à Casablanca », Critique internationale, 2011/1 n° 50, pp. 55-71 ; Jean-Noël Ferrié, « Les limites d'une démocratisation par la société civile en Afrique du Nord », Maghreb-Machrek, 175, 2003, pp. 15-35 ; Johanna Siméant, « Un humanitaire "apolitique" ? Démarcations, socialisations au politique et espaces de la réalisation de soi », dans Jacques Lagroye, La politisation, Paris, Belin, 2003.

<sup>22</sup> Marteu Élisabeth, « Compléments ou alternatives ? » Associations de femmes et partis politiques arabes palestiniens en Israël, Le Mouvement Social, 2010/2 n° 231, pp. 45-62.

وفي هذا السياق بيّن أيمن عبد المجيد وسائد جاسر في الدراسة الخاصة بـ «المشاركة السياسية والنقابية للنساء في فلسطين تزامنا مع الثورات العربية». قراءة الواقع الفلسطيني في سياق علاقات النوع الاجتماعي» أن الدراسات حول المشاركة السياسية للنساء تعرّضت إلى تحول الحركة النسوية الفلسطينية من العمل السياسي الممأسس إلى العمل الأهلي مما يستوجب تساؤلات عدة: «هل انتقال النخبة السياسية النسوية للعمل الأهلي أوجد فراغا وفجوة فيخلق جيل جديد داخل الأحزاب السياسية؟»

وهل عملت المنظمات النسوية على استقطاب جيلا لشباب اتحو الاحتراف في العمل الأهلي بدلا من الإحتراف السياسي والعمل داخل الأحزاب؟ وهل الأحزاب تعايشت مع هذه الحالة وألقت اللوم على الحركة النسوية لتبرئة نفسها» وللابتعاد عن المطالب الاجتماعية والتنمية المرتبطة بحقوق النساء؟ وهل معضلة الفعل اسياسيا لفلسطين يبدأ يشخص بغياب النساء عنه، وخاصة مع نجاحات الإسلام السياسي على حساب اليسار والليبراليين؟».

وفي دراستها للمجتمع المدني المغربي، بيّنت الباحثة منية البنّاني شرايبي أنّ الجمعيات هي فضاء لاستقطاب المواطنين قصد ابعادهم عن النشاط السياسي الممأسس<sup>23</sup>. وقد أبرزت أن الانخراط في العمل الجمعياتي هو بديل للمشاركة السياسية وفضاء يمكن من تقادي الانخراط في العمل السياسي. ومن ناحية أخرى بيّنت الباحثة وجود فصل نظري بين المجتمع المدني بالمغرب والأحزاب السياسية والدولة<sup>24</sup>.

وفي إطار القارنة بين العمل الجمعياتي والنشاط السياسي أبرزت منية البنّاني شرايبي أنّ الفاعلين الاجتماعيين المستجوبين يعتبرون أنّ الحقل السياسي يتّصف بغلبة المصلحة الشخصية والصدمات العقيمة واللغو وهو ما يجعله بعيدا من اهتمامات الناس. أمّا الجمعيات المحلية فهي توحد أفرادها حول مصلحة عامة بقطع النظر عن اختلاف الآراء والمواقف كما تعطي الجمعيات الأولوية لما هو ملموس وقريب<sup>25</sup>.

أما فيما يتعلّق بالفاعلين الاجتماعيين الذين يؤثرون في انخراط المرأة في العمل السياسي أو عزوفها عنه فإنه من الضروري التساؤل حول الأفراد والمجموعات والمؤسسات الذين يفرضون توجهها سياسيا لبعض المسائل الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية والذين يساهمون بذلك في تسييس بعض الأفراد (رجالاً ونساءً، شباباً وكهولاً) والمشاكل الاجتماعية<sup>26</sup> (قضية حقوق المرأة، مسألة النقاب وطريقة اللباس بشكل عام، مسألة الاختلاط أو الفصل بين الجنسين، مسألة الميراث، الفصل بين الفضاء العام والفضاء الخاص...) ووضعها محل جدل ونقاش مجتمعي. واستنادا إلى أعمال المؤرخين، تميّز مريم آيت عودية بين «التسييس من

23 Mounia Bennani-Chraïbi, « Jeux de miroir de la « politisation » : les acteurs associatifs de quartier à Casablanca », Critique internationale, 2011/1 n° 50, pp. 55-71, p. 55.

24 نفس المرجع، ص. 57.

25 نفس المرجع، ص. 60.

26 Myriam Aït-Aoudia, Mounia Bennani-Chraïbi et Jean-Gabriel Contamin, « Indicateurs et vecteurs de la politisation des individus : les vertus heuristiques du croisement des regards », Critique internationale, 2011/1 n° 50, pp. 9-20, p. 17.

27 لقد أكدت مختلف الدراسات الوطنية هذه المسألة ففي ما يتعلق بلبنان بيّنت سعدى علوه، من خلال دراستها حول «إحتياجات تنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في الأحزاب في لبنان» أنّ «اللجان النسائية في الأحزاب، لدى إنشائها، تحصر أنشطتها وسقف مطالبها بسياسة الحزب نفسه، مما يعكس عدم قدرتها على فرض الأجندة النسوية العامة والمطروحة على المستوى الوطني، على أحزابها». كما تعرّضت الدراسة الخاصة بمصر (بعنوان: مشاركة النساء من أين وإلى أين؟ سؤال مطروح على ضمير الوطن) التي قام بها أحمد أبوالمجد إلى أداء نائيات حزب الحرية والعدالة في البرلمان حيث تقدمت النائبة عزة الجرف «بإقتراح إلغاء قانون التحرش الجنسي، وبرت ذلك بأن سبب التحرش هو عري النساء، وبالتالي فالتحرش غير مخطئ». كما «تبنت رضا عبد الله مطلب تعديل القوانين الخاصة بالأسرة بما يتفق مع الشريعة، كما أنها رفضت عضوية المجلس القومي للمرأة لحين العرض على الجماعة». وقد «رأت هدى غنية، عضو اللجنة التشريعية بمجلس الشعب، أن الحديث عن قوانين وتشريعات المرأة، أمر خاص ليس وقته الآن، فالوطن يمر بمرحلة خطيرة وهناك ضروريات أهم، كالتشريعات الدستورية والانتخابات الرئاسية والإعلان الدستوري وغيره، لهذا فالحديث عن قوانين وحقوق المرأة أمر سابق لأوانه».

الأعلى» الذي يتم عبر الفاعلين الانتخابيين والمنافسين السياسيين والمعلقين المؤسستيين والاعلاميين الذين يوجهون المواطنين العاديين نحو توجه سياسي معين والدفاع عنه و«التسييس من الأسفل» الذي يتم عبر مجموعة الأقران والعلاقات الاجتماعية والممارسات اليومية والنزاعات المحلية... والتي من شأنها أن تؤدي إلى الوعي ببعض القضايا والمسائل. إلا أن هؤلاء الفاعلين الاجتماعيين من شأنهم أن يحولوا دون مشاركة المرأة في العمل السياسي وذلك بتحييد بعض الأنشطة والمواضيع ورفع كل طابع ومدلول سياسي عنها. ومن هذا المنطلق لا بد من اعتبار هذا المعطى المتعلق بالتحديد السياسي للمرأة الذي يقوم به بعض الفاعلين الاجتماعيين على مستوى صياغة التوصيات والمقترحات للنهوض بالمشاركة السياسية للنساء. كما أنه في إطار الأنظمة الديكتاتورية، يعتبر العمل السياسي داخل الأحزاب المعارضة مغامرة وفي بعض الحالات «وصمة عار» للفرد ولعائلته فتلجأ النساء إلى وسائل أخرى للعمل السياسي منها النشاط الجمعياتي.

وسوف نتطرق إلى مسألة أخرى تمكنا من فهم أسباب الاهتمام بالمشاركة السياسية للنساء والتمثلة في طرح مسألة الديمقراطية (والديمقراطية التشاركية) وحقوق الانسان إثر الحركات الاجتماعية. لقد مكنت الثورات التي شهدتها بعض البلدان في المنطقة العربية من وضع مسألة الديمقراطية على المحك وقد انجز عن ذلك طرح العديد من المسائل المتعلقة بإعادة الاعتبار للفئات المهمشة والمقصية عن دوائر صنع القرار والمشاركة في الشأن العام. وتعتبر مسألة المساواة بين الجنسين من أهم المسائل الجوهرية التي تتعلق بالديمقراطية التشاركية. أي مكانة للمرأة في خضم هذا الجدل وهذا الحراك الاجتماعي؟ ما هي أطر ممارسة الديمقراطية التشاركية؟ أي مكان تحتله المرأة؟ هل أن ممارسة الديمقراطية في صالح المرأة أم أن غياب الآليات الكفيلة بضمان حقوقها تجعلها مهمشة أكثر؟

وفي ختام هذا الجزء من المقدمة تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن طرح مسألة المشاركة السياسية للنساء دون أن يقع التطرق إلى جدوى انخراط المرأة في الأحزاب والنقابات والجمعيات. فلقد أثبتت تجارب بعض البلدان العربية التي شهدت ثورات وحركات احتجاجية أن المرأة المنتخبة مثلا لا تدافع بالضرورة عن حقوق المرأة بل غالبا ما تتبنى مواقف وقرارات حزبية حتى وإن كانت مجحفة تجاه المرأة ٢٧. وما من شك أن مثل هذه الوضعية تتطلب تصميم خطة عمل وبرامج في مجال دفع النساء والرجال المنتخبين للعب دور أساسي على مستوى الدفاع عن حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة خاصة وتغيير مواقف أحزابهم في هذا الاتجاه.

ولا بد من التأكيد على أهمية الطرح الذي توخينا في إطار هذه الدراسة الجامعة والتمثل في ضرورة التساؤل حول مدى احترام الأحزاب والنقابات لمبدأ المساواة بين الجنسين ومدى تطبيقها لمبادئ الديمقراطية على مستوى تنظيمها وتسييرها واشتغالها؟ هل ما زالت هذه الأطر توفر فضاء ملائما للنشاط السياسي والمطلبي للفاعلين الاجتماعيين وخاصة منهم النساء؟ ما مدى نجاعة العمل على قضايا النساء دون الاهتمام ببنية الأحزاب والنقابات؟ أم أن هذه المؤسسات تستوجب التفكير بالإصلاحات الجوهرية الكفيلة بالنهوض بها قبل الخوض في مكانة النساء داخله

قبل التطرق إلى النقطة الثانية المتعلقة بدوافع التركيز على الأحزاب السياسية والهياكل النقابية، سنقوم بتقديم مفهوم «المشاركة السياسية».

# مفهوم المشاركة السياسية

لمحاولة تعريف مفهوم المشاركة السياسية لا بدّ من التذكير بأن هذا المشروع يهتمّ بالنشاط السياسي للمرأة داخل الأطر التقليدية *conventionnel* (الأحزاب السياسية وال نقابات). ولكن باعتبار أنّ المشاركة السياسية تأخذ أشكالاً متعدّدة<sup>28</sup> وأنّ الحضور النسائي داخل الأحزاب السياسية والنقابات ما زال محتشماً، فإنّه من الضروري الاهتمام بالمشاركة السياسية بمختلف مظاهرها حتّى نتمكّن من تحديد العوامل المساعدة على تشجيع النشاط السياسي للمرأة خارج الأطر التقليدية والاستفادة منها لتعزيز دور الأحزاب السياسية والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء.

استناداً إلى تحليل المشاركة السياسية الذي قام به دانيال غاكسي<sup>29</sup>، من الضروري التأكيد أنّ الانخراط في العمل السياسي داخل الأطر المؤسّساتية التقليدية يتطلّب توفّر جملة من الكفاءات السياسية والثقافية. ومن هذا المنطلق يؤكّد غاكسي «النشاط السياسي اللامتكافئ للمواطنين» الذي يعود إلى مختلف درجات الكفاءة السياسية المرتبطة بالانتماءات الاجتماعية والثقافية والجنسانية... وبذلك يمكن التمييز بين المواطنين الذين يتمتعون بمعارف وبدراية حول الحقل السياسي ومؤسساته وبين المواطنين الذين لديهم شعور بعدم الكفاءة في هذا المجال أو الجهل بخفاياه ممّا يجعلهم يعزفون عن الانخراط فيه. كما تلعب التنشئة السياسية<sup>30</sup> دوراً فعّالاً على مستوى انخراط الأفراد داخل الأطر المؤسّساتية للنشاط السياسي حيث تمكّنهم من الإلمام بجملة من المفاهيم والممارسات كالحزب والنقابة والأيديولوجيا والانتخاب والتمثيل الحزبي والديمقراطي.

أما فيما يتعلّق بالنشاط السياسي خارج الأطر التقليدية فهناك العديد من الدراسات التي بيّنت أنّ عدم الانخراط في الأحزاب والنقابات لا يعني بالضرورة عدم الاهتمام بالشأن السياسي بل يعكس من ناحية عدم قدرة الأطر السياسية التقليدية على جلب اهتمام المواطنين من مختلف الفئات الاجتماعية ومن ناحية أخرى لجوء عدد مهم من المواطنين إلى طرق ومؤسسات يرونها أكثر نجاعة لتحقيق مطالبهم وإيصال أصواتهم والتعبير عن مواقفهم تجاه قضايا ومسائل يعتبرونها جوهرية أو مصيرية. ولتحليل مختلف مظاهر المشاركة السياسية للنساء لا بدّ من تسليط الأضواء على تجارب النساء داخل الأطر التقليدية للنشاط السياسي أو خارجها والتي ليست بالضرورة مرتبطة بالفضاء وأحياناً متباعدة في الزمن. ولا بدّ كذلك من الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مرحلة تاريخية وكل محيط جغرافي (محليّ، وطني، إقليمي، عالمي) التي تفرز طرقاً وآليات محدّدة من قبل الفاعلين الاجتماعيين. وبصورة عامة، يعرّف جاك لاغروا Jacques Lagroye<sup>31</sup> النشاط السياسي بأنّه «تنمية الأنشطة ذات الدلالة السياسية». ويجب التأكيد أنّ المشاركة السياسية كما بيّن لاغروا هي علاقة تفاعلية وعلاقة مع عالم السلطة لذلك فإنّ الأحزاب والنقابات مدعوّة إلى تحفيز النساء على الانخراط في العمل السياسي وتمكينهنّ من الآليات والكفاءات الضرورية التي تجعلهنّ قادرات على التموضع داخلها وعلى لعب دور فعّال على المستوى السياسي.

28 Myriam Aït-Aoudia, Mounia Bennani-Chraïbi et Jean-Gabriel Contamin . ص ص ١١-١٥ . نفس المرجع، ص ص ١١-١٥ .

29 Daniel Gaxie, Le cens caché. Inégalités culturelles et ségrégation politique, Paris, Le Seuil, 1993.

30 Sophie Maurer, École, famille et politique. Socialisations politiques et apprentissage de la citoyenneté. Bilan des recherches en science politique, Paris, Dossier Études n°15, Allocations familiales, CNAF, décembre 2000, p. 7.

31 Jacques Lagroye, Sociologie politique, Paris, Presses de Sciences Po/Daloz, 1991, p. 288.

## لماذا التركيز على الأحزاب السياسية والهياكل النقابية؟

إنّ ما يميّز هذا العمل هو أنّه انطلق من اختيار منهجي ومعرفي يتمثّل في طرح مسألة المشاركة السياسية للنساء انطلاقاً من مدخل رئيسي يتعلّق بدور الأحزاب والنقابات في دعم حضور المرأة داخلها. فما هي أهمية هذا الطرح؟ وما هو دور الأحزاب السياسية والنقابات في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ المنطقة العربية؟

ما من شك في أن اختيار الأحزاب والنقابات يرجع إلى أنها تمثّل أطراً كلاسيكية «للممارسة الديمقراطية». فهي تعتبر آليات لتطبيق مبادئ الديمقراطية. وقد أكد ألكسيس دو توكفيل Alexis de Tocqueville<sup>32</sup> دور الأحزاب و«الهيئات الوسيطة» في سير واشتغال الديمقراطية على المستويين الوطني والمحلي. كما يجب التأكيد أن الديمقراطية ترتكز على السيرورة الانتخابية التي تعكس بدورها الاعتراف بالتعددية الحزبية وبمبدأ تقاسم السلطة واختلاف الآراء والتوجهات. وفي السياق نفسه، بيّن هانس كلسان Hans Kelsen أنّه لا يمكن تصوّر الديمقراطية وتحقيقها على أرض الواقع بدون أحزاب إذ يقول في هذا الصدد: «لا يمكن للديمقراطية أن توجد بصفة جدية إلا إذا تمّ تجميع الأفراد وفق الأهداف هم وانتماءاتهم السياسية أي إلا إذا دخلت بين الفرد والدولة هذه التشكّلات الجماعية التي يمثّل كلّ جزء منها اتجاهاً مشتركاً بين أعضائها، وهو حزب سياسي. فالديمقراطية إذن هي بالضرورة وحنماً دولة أحزاب»<sup>33</sup>.

ولئن كانت الأحزاب والنقابات ركيزة أساسية لتحقيق الديمقراطية<sup>34</sup> إلا أنّ وجودها لا يعني بالضرورة تطبيقاً لمبدأ الديمقراطية كما أنّ سيرها واشتغالها لا يحترم دائماً وبصفة آلية مبادئ الديمقراطية<sup>35</sup>. واستناداً إلى هذا الاعتبار وقع التركيز على هذه المؤسسات في إطار هذا العمل حتّى يقع تشجيعها على احترام مبدأ حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة خاصة وذلك بتشريكتها في الحقل السياسي وتمكينها من تقاسم السلطة. وفي هذا الإطار لا بدّ من التذكير بأنّ مبدأ حقوق الإنسان يمثّل كذلك أحد أسس الديمقراطية وتبعاً لذلك لا بدّ من تحقيقه من قبل الأحزاب والنقابات.

ومما يستوجب أيضاً التركيز على تعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء هو أنّ هذه المؤسسات بدأت خلال السنوات الأخيرة تضعف وتفقد نجاعتها ومصداقيتها. وفي هذا السياق بيّن برنار مانان Bernard Manin<sup>35</sup> أنّ الولاءات الحزبية قد ضعفت وتآكلت في مختلف الديمقراطيات المتطوّرة خلال السنوات الأخيرة. فالأحزاب التي كانت تلعب في الماضي دوراً أساسياً على مستوى الإدماج والحشد الجماهيري والتي كانت تحظى بولاءات المواطنين من جيل إلى جيل والتي عبّر عنها بـ«ديمقراطية الأحزاب» لم تعد تضطلع بهذا الدور اليوم. كما مثّلت الأحزاب والنقابات في العديد من البلدان والفترات أداة للتوظيف السياسي ولخدمة أجنادات بعيدة عن أهدافها ومهامها.

<sup>32</sup> Alexis de Tocqueville, La Démocratie en Amérique, Paris, Gallimard, 1951.

<sup>33</sup> Hans Kelsen, La Démocratie. Sa nature, sa valeur (1929), Economica, 1988.

<sup>34</sup> Sylvain Allemand, « La démocratie : une idée simple et... un problème », in Sciences humaines, N° 81 – Mars 1998, Les fondements de la démocratie, [http://www.scienceshumaines.com/la-democratie-une-idee-simple-et-un-probleme\\_fr\\_9818.html](http://www.scienceshumaines.com/la-democratie-une-idee-simple-et-un-probleme_fr_9818.html), Publié le 01/03/1998.

<sup>35</sup> Bernard Manin, Les Principes du gouvernement représentatif, Paris, Calmann-Lévy, 1995, p. 15.

وعلى صعيد آخر تعتبر الأحزاب والنقابات الأطر التي تتحمل قسطاً كبيراً من المسؤولية على مستوى حضور أو غياب المرأة داخل الساحة السياسية. ففي ظل وجود العديد من المتدخلين على مستوى التعبئة السياسية ونظراً إلى أن الأحزاب والنقابات لم تعد تحتكر الحوار العام فإنّ هذه الأطر التقليدية للمشاركة السياسية مدعوة إلى إعادة النظر في منهجية عملها حتى تتمكن من استقطاب النساء.

كما أنّ الدور التقليدي للأحزاب والنقابات يتمثل في توفير فضاء لتأطير الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين (بمن فيهم المرأة) وإطاراً للتنشئة الاجتماعية في المجال السياسي. إلا أنّ الدراسات حول التنشئة السياسية في المجتمعات العربية نادرة.<sup>36</sup> ولكي تتمكن الأحزاب والنقابات من النهوض بالمشاركة السياسية للنساء، فإنّه من المفيد إرساء جملة من الإجراءات المتعلقة بالشبكات والعلاقات الاجتماعية، وتحديد فضاءات التعبئة السياسية والنشاط السياسي وكذلك الأهداف القريبة من تطلعات النساء حتى يمكن استقطابهن.

وانطلاقاً مما تقدّم، يجب التأكيد أنّ الأحزاب والنقابات التي كانت تنشط في ظل الأنظمة الاستبدادية<sup>37</sup> تتطلّب إعادة هيكلة أثر الحراك الاجتماعي الذي شهدته المنطقة العربية ككل. فالأنظمة الاستبدادية كانت تراقب وتتحكّم في كل أشكال التعبير والتحرك داخل هذه المؤسسات التمثيلية وجرّدتها من دورها الأساسي بوصفها مجموعات ضغط. كما أنّ العديد من الأحزاب والنقابات كانت تنشط تحت رقابة الأنظمة الدكتاتورية وبدعم منها مما يجعلها مجبرة اليوم على إعادة النظر في علاقتها بالسلطة وبالمواطنين. فبالنسبة إلى كلّ من المغرب وتونس ومصر كانت الأنظمة السياسية قبل الحركات الاحتجاجية تتّصف بطابع مزدوج مبني في الوقت نفسه على عناصر دكتاتورية وأخرى ديمقراطية.<sup>38</sup> فوجود الأحزاب والنقابات هو مظهر من مظاهر الديمقراطية، في حين أن الضغط عليها أو استقطابها من طرف السلطة هو ممارسة دكتاتورية. واحتكاك هذه المؤسسات بالسلطة يجعلها تتبنّى الأسلوب نفسه بعدم الحرص على تطبيق مبادئ الديمقراطية التشاركية.

وأخيراً يجب التأكيد أنّ الأحزاب والنقابات هي اليوم في صميم الصراعات والتجاذبات السياسية مما يجعلها مجبرة على توضيح مواقفها وأولوياتها تجاه الدولة وإتجاه المنخرطين بها وبقيّة المواطنين الذين تتحدّد مواقفهم منها حسب تموضعها السياسي.

<sup>36</sup> يمكن أن نذكر بعض الأعمال المتوفرة حول هذا الموضوع:

Sabella Bernard, « La socialisation politique des jeunes Palestiniens : position des adolescents et leurs parents en matière de politique et de société », Maghreb-Machrek, « Jeunesses du monde arabe : défis et opportunités », n° 171-172, 2001, pp. 42-51.

Mounia Bennani-Chraïbi et Iman Farag (dir.), Jeunesses des sociétés arabes Par-delà les promesses et les menaces, Le Caire, CEDEJ, Aux lieux d'être, 2007.

Merzouk Mohamed, « Quand les jeunes redoublent de férocité : l'islamisme comme phénomène de génération », Archives de sciences sociales des religions, n° 97, 1997, pp. 141-158.

Makhlouf Obermeyer Carla (dir.), Family, Gender and Population in the Middle East. Policies in Context, Le Caire, The American University in Cairo Press, 1995.

<sup>37</sup> Droz-Vincent Philippe, « Quel avenir pour l'autoritarisme dans le monde arabe ? », Revue française de science politique, Vol.54, 2004, p. 945.

<sup>38</sup> Larry Jay Diamond, « Thinking about Hybrid Regimes », Journal of Democracy, Vol. 13, 2002, p.31.

Philippe Droz-Vincent, « Quel avenir pour l'autoritarisme dans le monde arabe? », Revue française de science politique, 2004.

## لماذا البلدان الخمسة (تونس، المغرب، مصر، لبنان، فلسطين)؟

إنّ تنوّع الأطر الاجتماعية والجغرافية التي سيقع تحليلها في إطار هذا العمل تعكس اختلاف وخصوصية السياقات والوضعيات. فهناك أطر اجتماعية تتوفّر فيها فرص المشاركة السياسية<sup>39</sup> للنساء (بما فيها الحصول على المعلومة واستعمال وسائل الاتصال الحديثة وخاصة منها الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي<sup>40</sup>) وأخرى تفرض التحييد السياسي للأفراد والجماعات. كما توجد سياقات سياسية تقوم بتوظيف النشاط السياسي للمرأة وأخرى لا تسمح بالتحرك خارج المؤسسات الموضوعية تحت رقابة السلطة... وتبعاً لتنوّع التجارب والسياقات وقع اختيار خمسة بلدان عربية لتعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء: المغرب، تونس، مصر، لبنان وفلسطين. ويرجع اختيار هذه البلدان إلى سببين اثنين، السبب الأول هو التركيز على بلدان يختلف تطورها التاريخي على المستوى السياسي (ظروف بناء الدولة ومؤسساتها، مدى انفتاح الأنظمة السياسية، مدى تطوّر الأحزاب والنقابات...). أما السبب الثاني فيتمثّل في الوقوف عند مدى تطوّر حقوق المرأة داخل هذه البلدان، ومدى توفّر فرص المشاركة السياسية للنساء.

كما أنّه لا يجب التعميم عند الحديث عن «العالم العربي» أو «المنطقة العربية» والتغافل عن تعددية الظروف الموضوعية التي تميّز كل بلد من البلدان العربية. هذا لا يعني أنّه لا توجد قواسم مشتركة بين هذه البلدان ممّا يجعلها وحدة ثقافية تمكّنتنا من الحديث عن «العالم العربي» باعتباره وحدة جيوسياسية مستقلة بذاتها تجمع بين مختلف مكوناتها تفاعلات مكثّفة وصراعات متعدّدة. كما تتحدّد هذه الوحدة بشكل مستقلّ عبر النظرة والمواقف الخارجية التي تجعل منها عالماً مستقلاً بذاته رغم الحدود التي تقاطع داخله.<sup>41</sup>

وعلى هذا الأساس وقع الاختيار على تونس ومصر باعتبارهما يتميّزان بانفتاح الأنظمة السياسية مقارنة ببلدان أخرى<sup>42</sup> (كسوريا واليمن وليبيا مثلاً) وباعتبار أنهما البلدان اللذان انطلقت منهما الثورة<sup>43</sup>. فقد وقع الاختيار على تونس أولاً لتميّزها بتقدّم حقوق المرأة وثانياً لكونها نقطة انطلاق الثورة ولتمكّنها من النّقد بخطوات ثابتة نحو الديمقراطية حتى وإن كان ذلك يتمّ بشكل عسير. أمّا مصر فوقع اختيارها نظراً للدور الاستراتيجي الذي تلعبه في المنطقة العربية. كما وقع الاختيار على المغرب نتيجة للحراك الاجتماعي الذي أدّى إلى إصلاحات اجتماعية وسياسية قامت بها السلطة لتفادي التحول الجذري الذي حدث في تونس ثمّ في مصر<sup>44</sup>.

39 A. Herbert Kitschelt, « Political Opportunity Structures and Political Protest : Anti-Nuclear Movements in Four Democracies », British Journal of Political Science, Vol. 16, No. 1, 1986, pp. 57-85.

Peter Eisinger, "The Conditions of Protest Behavior in American Cities", American Political Science Review, 67 (1), 1973, pp. 11-12.

40 Gonzalez-Quijano Yves, « Les « origines culturelles numériques » des révolutions arabes », Sciences Po, Mars 2011, [http://www.sciencespo.fr/cei/sites/sciencespo.fr/cei/files/art\\_ygq.pdf](http://www.sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr/cei/files/art_ygq.pdf). Camau Michel, « Globalisation démocratique et exception autoritaire arabe », Critique internationale, No 30, janvier-mars 2006. Ben Néfissa Sarah et Destremau Blandine, Protestations sociales, révolutions civiles, transformations du politique dans la Méditerranée arabe, Revue Tiers Monde, Armand Colin, 2011, p. 11.

41 Elizabeth Picard, « Le monde arabe, un ensemble construit par les représentations et structuré par les contraintes » dans Elizabeth Picard (dir.), La politique dans le monde arabe, Paris, Armand Colin, 2006, pp. 11-28.

42 فيما يتعلق بالتمييز بين نظام ديكتاتوري منطلق و نظام ديكتاتوري منفتح، انظر: James Raymond Vreeland, « Political Institutions and Human Rights : Why Dictatorships Enter into the United Nations Convention Against Torture », in International Organization 62, Winter 2008, pp. 65-101.

Luis Martinez, « Le printemps arabe, une surprise pour l'Europe », Projet, n° 322, 2011, p. 7.

43 Hamit Bozarslan, « « Réflexions sur les configurations révolutionnaires égyptienne et tunisienne », Mouvements, 66, 2011, 11-21.

44 انظر خطاب الملك بتاريخ 9 مارس 2011.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ المشاركة السياسية للنساء يجب أن تُقرأ على ضوء هذا المناخ الاجتماعي والثقافي والسياسي لكل بلد. فخلافاً لتونس ومصر اللّتين شهدتا ثورتين ضد رموز السلطة وتحديداً ضد «شخص القائد» كما أشار إلى ذلك الاستاذ الجامعي الفرنسي ميشال كامو Michel Camau<sup>45</sup> فإنّ الحركات الاحتجاجية في المغرب<sup>46</sup> لم تكن موجّهة ضد النظام الملكي أو ضد الملك بل كانت «ثورة مع الملك». وتتحكّم طبيعة النظام السياسي (رئاسي، ملكي، جمهوري...) في سقف المطالب والاحتجاجات فثورة المغرب «مع الملك»<sup>47</sup> تستهدف القيام بإصلاحات دون المساس برمزية القائد نظراً إلى إدراك المحتجين لصعوبة إن لم يكن استحالة قلب النظام.

وفيما يتعلّق بفلسطين فهي تتّصف بخصوصية الوضعين السياسي والاجتماعي في ظل الاحتلال إضافة إلى أنها ليست بمنأى عن الحراك السياسي الذي عرفته المنطقة والذي قد تكون له انعكاسات على النضال (تحفيز المناضلين الفلسطينيين على الثورة ضد المستعمر) وعلى ردّ فعل سلطة الاحتلال التي أصبحت أكثر عنفاً في ممارستها لمنع كل محاولة احتجاج أو مقاومة. وفي مقال بعنوان «تغيرات الهوية في المشهد السياسي العربي وتأثيره على خيار المقاومة والتسوية في فلسطين»، بيّن ابراهيم أبراش أنّه باعتبار أن القضية الفلسطينية مرتبطة تاريخياً بمحيطها العربي والإسلامي «فإنّ الفلسطينيين أكثر الشعوب حساسية لما يجري من حولهم من تحولات سياسية وثقافية فما أن نجحت الجماهير العربية في تونس ومصر في إسقاط رأس السلطة في البلدين وتبعتهما محاولات شبيهة في أكثر من بلد عربي، حتى ارتفعت آمال عند قطاع كبير من الفلسطينيين بأن تحوّل إيجابياً سيطراً على قضيتهم وخصوصاً أن القوى السياسية التي شاركت في الثورة وتحديداً جماعة الإخوان المسلمين كانت ترفع شعارات كبيرة منددة بإسرائيل وبتواطؤ الأنظمة معها، ولكن ما أن تسيدت جماعات الإسلام السياسي وتولت السلطة في مصر وتونس وبدرجات أقل في ليبيا، حتى تراجع التفاؤل وحل محله خوف من معادلة جديدة في الشرق الأوسط تقوم على قيام واشنطن والغرب بتمكين جماعات الإسلام السياسي المعتدل. خصوصاً الإخوان المسلمين. من السلطة مقابل مواجهة جماعات الإسلام السياسي المتطرف وعدم مس أمن إسرائيل أو التدخل في مجريات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي»<sup>48</sup>. ويضيف: «لم يكن صعود جماعات إسلام السلطة مجرد إحلال حزب محل آخر بل يندرج بتغيير في الثقافة السياسية في المنطقة وفي نظرة الشعوب العربية إلى هويتها وإلى العالم المحيط بها وإلى مفهوم الصديق والعدو وشبكة التحالفات المستقبلية». ويختم المقال مبيّناً: «مفارقة خطيرة تستدعي التوقف عندها، أنه في زمن ما يسمى بالربيع العربي يتزايد النفوذ الأميركي والغربي في المنطقة العربية بحيث لم تعد ولو دولة واحدة خارج إطار هذا النفوذ، وأنه في زمن ما يسمى بالربيع العربي يزداد الاستيطان الإسرائيلي والتهويد في الضفة والقدس وتدنيس المقدسات بشكل غير مسبوق، كما يزداد الوضع المالي والاقتصادي تدهوراً، بل حتى الجهود العربية لإتمام المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام توقفت».

45 Michel Camau, « La disgrâce du chef. Mobilisations populaires arabes et crise du leadership », Mouvements, 2011/2 n° 66, p. 24.

46 Bennafla Karine et Seniguer Haoues, « Le Maroc à l'épreuve du printemps arabe : une contestation désamorcée ? », Outre-Terre, n° 29, 2011.

47 Pierre Piccinin, Maroc – La révolution oubliée du «Printemps arabe». Rencontres avec l'opposition marocaine, <http://www.paperblog.fr/4570947/maroc-la-revolution-oubliee-du-printemps-arabe/>, publié le 1 juin 2011.

48 ابراهيم أبراش، «تغيرات الهوية في المشهد السياسي العربي وتأثيره على خيار المقاومة والتسوية في فلسطين»، ميدل إيست أونلاين، 4 ماي 2012، <http://middle-east-online.com/?id=154515>

وعلى صعيد آخر بيّن أيمن عبد المجيد وسائد جاسر في إطار الدراسة الخاصة بفلسطين أنه «تيمنا بالربيع العربي»، «حاولت بعض الحركات الشبابية رفع بعض الشعارات لخلق تحركات شعبية بين الجمهور، شعارات تراوحت بين السياسي «نحو إنهاء الانقسام» واقتصادي «ضد الفساد، ونحو إنهاء الفقر والبطالة» وشعارات اجتماعية «تعزيز المشاركة المجتمعية»، ولكن بقيت هذه التحركات موسمية في تعاطيها بردات فعل مع بعض القضايا».

أمّا لبنان فيعود اختياره لخصوصيته من حيث التركيبة الاجتماعية والدينية والطائفية وما لذلك من انعكاسات على مكانة المرأة داخل الحقل السياسي ومن حيث التموضع مع فلسطين ومع سوريا التي تشهد اضطرابات جذرية وخطيرة على المنطقة بأكملها. كما تأثر لبنان بموجة الحركات والاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي هزت المنطقة العربية حيث شهد مظاهرات شبابية خلال سنة ٢٠١١ للمطالبة بالقضاء على النظام الطائفي.

وختاماً يستوجب البحث في موضوع تعزيز دور الأحزاب والنقابات في المشاركة السياسية التأكيد على تعدد فئات النساء لذلك سوف نعتمد طوال البحث على مفهوم المشاركة السياسية للنساء قصد لفت النظر إلى وجود أوجه وظروف وسياقات ذاتية وموضوعية متعددة لعلاقة النساء بالسياسة.

### وتتضمن الدراسة الجامعة خمسة أجزاء:

يتضمن الجزء الأول معطيات حول الإطار العام للمشاركة السياسية للنساء: خصوصية الفترة الحالية التي تمر بها المجتمعات العربية، واقع الأحزاب والنقابات.

ويتناول الجزء الثاني دور الأحزاب والنقابات والأطر المؤسساتية في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء (آليات تعزيز المشاركة السياسية للنساء، واقع النساء داخل الأحزاب والنقابات في مختلف البلدان).

أما الجزء الثالث، فيتعلق بأسباب ضعف الحضور النسائي داخل الأحزاب السياسية والهيكل النقابية ويركز على مختلف العوائق التي تواجهها النساء.

ويستعرض الجزء الرابع تجارب الأحزاب والنقابات في تعزيز مشاركة النساء والدفاع عن حقوقهن،

فيما يقدم الجزء الأخير جملة من التوصيات لمختلف الأطراف الفاعلة في مجال تعزيز المشاركة السياسية للنساء.





# المحور الأول

## الإطار العام

خصوصية فترة التحول التي تمر بها المجتمعات العربية.  
واقع الأحزاب والنقابات في المجتمعات العربية المعنية .  
تطور المشهدان الحزبي والنقابي في البلدان العربية  
التي شملتها الدراسة .

المشهد الحزبي  
المشهد النقابي

دور الأحزاب والنقابات خلال الحركات الاحتجاجية

## خصوصية فترة التحوّل التي تمر بها المجتمعات العربية

إن المرحلة الحالية التي تلت الحراك الاجتماعي والتحوّلات السياسية في العديد من البلدان العربية هي نتيجة لعدم التوازن بين الجهات، الفوارق الاجتماعية، نسبة البطالة المرتفعة خاصة في صفوف حاملي الشهادات العليا، الضغط والقمع السياسي، التبعية الاقتصادية، الفساد المالي، إنتهاكات حقوق الإنسان والمواطنة... ولقد أفرزت الثورات - التي لم تكن لها انعكاسات على البلدان التي عاشتها فقط بل على المنطقة بأكملها - وضعية ضبابية تفتح على العديد من الاحتمالات ويصعب فيها استشراف المستقبل<sup>50</sup>.

ولفهم دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء، لا بدّ من محاولة تشخيص الوضع والمناخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تتّصف به المرحلة الحالية. وفي هذا الإطار من الضروري التأكيد أنّ بنية الفرص السياسية المتاحة للأحزاب والنقابات وكذلك للأفراد والجماعات ملائمة للنشاط السياسي، حيث أصبحت البلدان المعنية بالدراسة تشهد تعدّدية سياسية ونقابية لم تعرفها من قبل، كما أصبح للمواطنين بشكل عام اهتمام بالشأن العام وبالحقل السياسي. وأمام هذا الوضع المتّصف بتسييس عام وشامل للمجتمع أصبحت هنالك العديد من التحديات الجديدة أمام المؤسسات التقليدية للتأطير السياسي خاصة وقد ظهرت العديد من الفضاءات الجديدة للنشاط السياسي.

كما تجدر الإشارة إلى أن المنطقة العربية تشهد حالياً صراعاً في اتجاهين: يكمن الاتجاه الأول في إعادة إنتاج للأنظمة القديمة بصور جديدة في حين أن الاتجاه الثاني يتمثّل في خلق حالة تغيير جذرية تؤثر بينوياً خصوصاً في البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... والصراع ليس بسهل خاصة في ظل صراع إقليمي لمسار جديد مقابل إرادة شعبية لمسار مغاير.

ولنا أن نتساءل إن كانت المرحلة الحالية التي تلت الحراكين الاجتماعي والسياسي في المنطقة العربية أصبحت توفر للمرأة فرصاً أكثر للمشاركة السياسية. وفي هذا المجال بينت لور فرانك<sup>51</sup> إستناداً إلى التحليل الذي قام به ماك ادام وجود أربعة عوامل تحدّد بنية الفرص السياسية: انفتاح أو انغلاق المنظومة السياسية والمؤسساتية، استقرار أو عدم استقرار التحالفات السياسية، حضور أو غياب حلفاء من ضمن النخبة السياسية، قدرة أو عجز الدولة على قمع المعارضة. كل هذه العوامل لا بدّ من أخذها بعين الاعتبار لتبيّن مدى قدرة الأحزاب والنقابات على التحرك لدعم المشاركة السياسية للنساء.

ومن ناحية أخرى برزت ظواهر كانت مخفية تتمثّل في الإسلام السياسي وفي الحركات المتطرّفة والإرهابية التي أربكت المشهد السياسي والتي يمكن أن ينتج عنها إما عزوف النساء عن المشاركة السياسية لما يمثّله الحقل السياسي من مخاطر وبذلك يصبح النشاط السياسي مجازفة، أو انزلاق بعض النساء نحو الحركات

<sup>50</sup> Pierre Favre, Comprendre le monde pour le changer, Paris, Presses de Sciences Po, 2005, p. 61.

Mounia Bennani-Chraïbi et Olivier Fillieule, «Pour une sociologie des situations révolutionnaires. Retour sur les révoltes arabes», Presses de Sciences Po | Revue Française de Science Politique, 2012/5 - Vol. 62, pp. 767-796, p. 768.

<sup>51</sup> Laure Franck, Mouvements contestataires dans le monde arabe et jeu d'échelles : limites à la lecture transnationaliste et explication des particularismes, Université de Genève, Green Lab, N° 2, 2012, <http://unige.ch/sciences-societe/speri/files/9614/0309/7371/Franck.pdf>, p. 23.

المتطرّفة نتيجة لعدم وعيهم السياسي ولاستقطابهم من قبل المجموعات المتطرّفة (وهنا طرحت مسألة جهاد النكاح والهجرة غير الشرعية ومساعدة بعض النساء للمتطرّفين...). وعلى الأحزاب السياسية والنقابات القيام بدورها على مستوى التأطير لكي لا تفسح المجال لمجموعات أخرى من تعبئة واستقطاب النساء، وهذا دليل على أن النساء يتم استخدامهن سياسياً وهو ما يعكس الانتقال في استخدام النساء كجسد ملكية فردية تتحكم بها ذكورية الأب أو الأخ أو الزوج إلى شرعنة استملاك جسد النساء لحالة جمعية تمارس معها أقصى أشكال العنف والإقصاء لحيز خاص جديد عبر تأطير جديد للعنف المشرعن.

ومن ناحية أخرى فإن التجاذبات السياسية وتوتر المناخ العام في هذه المرحلة الانتقالية يجعل الأحزاب والنقابات مدعوة إلى لعب دور حاسم على مستوى التحكم في الأوضاع وتوعية الأفراد والجماعات وبيت روح المواطنة لديها. ولا يجب أن ننسى أن الأحزاب والنقابات التي تواجه كل هذه التحديات والتي تشتغل في هذا المناخ المتوتر لا تزال منهكة نتيجة للقمع الذي سُلط عليها في ظل الأنظمة الديكتاتورية أو لولائها لها.

ونلاحظ خلال هذه المرحلة الانتقالية إعادة تركيبة ميزان القوى بين بعض مجموعات الضغط ومن بينها النقابات ومنظمات الأعراف. ويقف وراء هذا التغيير المسيرون الجدد ولكن كذلك الفاعلون «القدامى» وجميعهم يرمون إلى إرساء حوار بين شركاء اجتماعيين ممّا يخفّف من وطأة مسؤولياتهم فيما يتعلّق بالتنظيم الاجتماعي مع المساهمة في التنشئة الاجتماعية خلال هذه الفترة الحاسمة التي تخترقها صراعات بين المؤسسات العامة والخاصة<sup>52</sup> ولنا أن نذكر في هذا المجال بالدور الحاسم الذي لعبته النقابات والأحزاب السياسية في تونس في إطار الحوار الوطني ممّا مكّن من تجاوز الأزمة السياسية ومن الحد من الصراعات حول جملة من المسائل الجوهرية المتعلقة بالدستور.

أمّا البلدان التي شهدت لانتخابات تشريعية ورئاسية (مصر وتونس) فهي تواجه تحديات كبرى تفرض عليها العمل على تهدئة المناخ الاجتماعي والسياسي والتحكّم في الصراعات وتوعية المرأة والشباب بضرورة الانخراط في العمل السياسي ومسار بناء الديمقراطية.

ونذكر على سبيل المثال ما حدث في مصر خلال المرحلة الانتقالية حيث وقعالتشهير ضد قيادات نسوية وما ينتج عن ذلك من تشكيل لهاجس مجتمعي نحو إقصاء النساء عن الحيز المجتمعي من خلال خلق بيئة ترهيب تمس النساء بشكل خاص.

فما هو واقع الأحزاب والنقابات في البلدان التي تشملها الدراسة خلال هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ المنطقة العربية؟ وفي أيّ ظروف تتحرّك هذه المؤسسات؟ وهل أنّ مسألة المشاركة السياسية للنساء تعدّ من الأولويات في برامج عملها؟

<sup>52</sup> Eberhard Kienle et Laurence Louër, « Comprendre les enjeux économiques et sociaux des soulèvements arabes », Critique internationale, 2013/4 N° 61, p. 11-17, p. 17.

## واقع الأحزاب والنقابات في المجتمعات العربية المعنية

لا بدّ من التذكير بأنّ المدخل الرئيسي لهذه الدراسة فيما يتعلّق بالمشاركة السياسية للنساء هو الدور الذي على الأحزاب والنقابات أن تلعبه في هذا المجال. وتبعاً لذلك سنقوم في إطار هذا الجزء من العمل بمحاولة تشخيص وضع هذه المؤسسات المدعّوة إلى تشريك المرأة في تجاوز المرحلة الانتقالية وتحقيق الديمقراطية التشاركية. لا بدّ من التأكيد أنّ تاريخ الأحزاب والنقابات وتطوّرها وظروف اشتغالها يختلف من بلد لآخر. لذا سنحاول الوقوف عند كل سياق لتحديد خصوصيته.

### تطوّر المشهد الحزبي والنقابي في البلدان العربية التي شملتها الدراسة:

#### ◆ المشهد الحزبي:

انطلاقاً من الدراسة التي قامت بها منية البّانّي شرايبي<sup>53</sup> نتبيّن أنّ المشهد الحزبي في المغرب يتميّز بالتنوّع. استناداً إلى الدراسة التي قام بها ريمي لوفو في الستينيات، بيّنت الباحثة أنّ المشهد الحزبي بالمغرب يتّصف بتوجّهين متضادين يعكسان الفوارق الجغرافية والاجتماعية والثقافية ويتمحوران حول التقسيم بين المحيط الريفي والمحيط الحضري (الذي يضم الحزبين المكوّنين للحركة الوطنية: الاستقلال وهو حزب بورجوازي قومي حضري تقليدي والاتحاد الوطني للقوات الشعبية وهو حزب الطبقة الوسطى يضم مفكّرين حداثيين) والمحيط الريفي (ويضم حزب الحركة الشعبية). وللتصدّي لأحزاب المعارضة، وقع تأسيس أول حزب «إداري» سنة 1963: جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية الذي يضمّ أفراداً من بورجوازية والمخزن. وأشارت منية البّانّي شرايبي أنّ السلطة تمكّنت من الاستقرار بداية من أواسط السبعينات باللجوء إلى القمع وإلى تقسيم معارضيه<sup>54</sup>. وفي نهاية التسعينيات شهد المغرب انفتاحاً على المستوى السياسي مع تطوّر المجتمع المدني بوصفه بديلاً للمجتمع السياسي.

وقد قام الملك الحسن الثاني بإصلاحات دستورية سنة 1996 وأسس سنة 1997 أول مجلس نواب يتم انتخابه بصفة مباشرة. كما قام بتعيين زعيم المعارضة السابق عبد الرحمن يوسف (الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي) رئيساً للوزراء.<sup>55</sup>

وفي 2008 برز حزب إداري جديد: حزب الأصالة والمعاصرة<sup>56</sup>. وخلال الانتخابات التشريعية لسنة 2011، تمكّن حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي من تبوؤ رئاسة الحكومة التي تميّزت بتعددية

53 Bennani-Chraïbi Mounia, « L'espace partisan marocain : un microcosme polarisé ? », Revue française de science politique, 2013/6 Vol. 63, pp. 1163-1192.

54 Mounia Bennani-Chraïbi et Mohamed Jekhllaly, « La dynamique protestataire du Mouvement du 20 février à Casablanca », Revue française de science politique, 2012/5 Vol. 62, p. 867-894, p. 871.

55 الأحزاب السياسية في الوطن العربي، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/c98311f0-d028-4063-8efb-f1d4a119e65f>.

56 نفس المرجع، ص. 872.

سياسية. وقد بينت نية البناني شرايبي أنه منذ انتقال المعارضة إلى أحزاب حكومية أصبحت الحياة الحزبية المغربية موسومة بظاهرتين: أحزاب متنافسة لمراكمة الولايات الانتخابية والحكومية وأحزاب أخرى تقاطع الانتخابات<sup>57</sup>. ويظهر جلياً أنّ الساحة السياسية بالمغرب تنقسم إلى بنية سياسية ممأسسة وفضاء احتجاجي وسياسة خارج الأطر التقليدية. كما يمكن التمييز بين أحزاب المناضلين وأحزاب الوجهاء. ويؤثر هذا الاختلاف على العلاقة بالسياسة وبسلم القيم. ومن النقاط المهمة التي أكدت الباحثة على أهميتها هي أنّ المشهد الحزبي لا يعكس البنية المجتمعية حيث أن الأحزاب يهيمن عليها الحضريون والرجال والكهول وأصحاب الشهادات والإطارات العليا والمتوسطة والمشتغلين في القطاع العام<sup>58</sup>. وهنا لا بدّ من الوقوف عند ضعف الحضور النسائي داخل الأحزاب على الرغم من أن الفصل ٢٦ من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية ينصّ على أنّه على كلّ حزب أن يعمل على توسيع وتعميم مشاركة النساء والشباب على مستوى التنمية السياسية للدولة.

وعلى صعيد آخر بيّن زين العابدين حمزاوي أنّ الأحزاب السياسية تشكو من عدم تطبيق الديمقراطية على مستوى تنظيمها الداخلي: «وما يسجل على الحزب السياسي المغربي هو انغلاق بنيته التنظيمية وعدم الانفتاح ليس فقط على المجتمع وطبيعة التحولات التي يعرفها، وإنما على النقاشات الداخلية، سواء أكانت فردية أو جماعية، وهي الظاهرة التي ارتبط بها منطق الإقصاء والإقصاء المضاد، الأمر الذي يترك تأثيراً سلبياً على إنتاج الأفكار والمفاهيم»<sup>59</sup>. وفيما يتعلّق بحضور النساء داخل هذه الأحزاب فقد بينت الدراسة الوطنية الخاصة بالمغرب أنها مازالت متواضعة على الرغم من أنّ الجمعيات النسوية شكّلت مجموعة ضغط في اتجاه تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين واحترام الدولة لالتزاماتها وتعهدها على مستوى تطبيق المواثيق والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها على أرض الواقع. وأبرز الباحث عبد الرحيم المصلوحي أنّ «حزب الاستقلال يعتبر أول حزب سياسي مغربي تصل فيه المرأة لمراكز قيادية، وذلك عندما وصلت امرأتان إلى إحدى أعلى الهيئات التقريرية المنتخبة، وهي اللجنة المركزية سنة ١٩٨٢ بنسبة ١٠٪. وبعد ذلك وابتداء من سنوات التسعينيات بدأ وجود المرأة داخل الأجهزة المقررة للأحزاب السياسية في ارتفاع مستمر، إلى أن فرض قانون الأحزاب سنة ٢٠٠٥ على هذه الأخيرة التنصيص في قوانينها الداخلية على نسبة المرأة داخل أجهزتها»<sup>60</sup>.

أمّا في لبنان، فإنّ المشهد السياسي يعكس التركيبة الاجتماعية المبنية على الطوائف والعشائر والتوريث. ويوجد في لبنان العديد من الأحزاب (حوالي ٩٠ حزبا) يرتبط كل حزب منها في الغالب بالانتماءات الطائفية. وقد أقر اللبنانيون في ٢٢ نوفمبر ١٩٤٣ ميثاقاً وطنياً ينظم الحياة السياسية. يحدّد هذا الميثاق توزيع المقاعد بين الجماعات الدينية .

**والملاحظ** أنّه خلال الحرب الأهلية انقسمت الدولة إلى ائتلافين من القوى السياسية والأحزاب: الحركة الوطنية اللبنانية (وهي تحالف يساري وطني بقيادة كمال جنبلاط، زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي)، والجهة اللبنانية (وهي تحالف يميني محافظ بقيادة حزب الكتائب). وانطلاقاً من سنة ١٩٨٢ أصبح العديد من الأحزاب السياسية تنشط في شكل ميليشيات، حيث أدّت عسكرة الأحزاب إلى أنّها تسير من قبل الجناح العسكري للحزب.

57 Bennani-Chraïbi Mounia, « L'espace partisan marocain : un microcosme polarisé ? », Revue française de science politique, 2013/6 Vol. 63, pp. 1163-1192, p. 1166.

58 نفس المرجع، ص. ١١٦٨.

59 زين العابدين حمزاوي، الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي بالمغرب، [http://www.aljabriabed.net/n91\\_01hamzapui.htm](http://www.aljabriabed.net/n91_01hamzapui.htm)

57 عبد الرحيم المصلوحي، تعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء. الحالة المغربية.

ويبين النائب فريد الخازن أنّ الأحزاب اللبنانية تشكو من نقائص عدة يمكن اختزالها في ثلاثة عوامل: أولها النظام السياسي الذي وقع إرساؤه منذ نهاية الحرب، ثمّ العلاقات المعقّدة بين الأحزاب وجمهور الناخبين والحكومة وثالثها النقائص المتمثلة في أزمة الديمقراطية على مستوى التسيير الداخلي للأحزاب واعتمادها منطق التعبئة المبني على الطائفية. وانطلاقاً من ذلك، يميّز الباحث بين ثلاثة أصناف من الأحزاب: الأحزاب الموالية (وهي ممثلة في البرلمان وفي الحكومة)، الأحزاب المرخّص لها (وهي لا تشارك في السلطة) والأحزاب الممنوعة (المطاردة في صدام مع النظام)<sup>61</sup>. وغالباً من يدعم الأحزاب شخصية بارزة على المستوى المحلي أو الوطني. كما أن التحالفات تبنى عرضياً لأغراض انتخابية بالتفاوض مع زعماء العشائر وممثلي الطوائف الدينية. وإلى غاية ٢٠٠٥، لم يتمكن أي حزب من الفوز بأكثر من ١٢,٥٪ من مقاعد مجلس النواب ولم يفز تحالف أحزاب بأكثر من ٣٥٪. وانقسمت القوى السياسية في لبنان إلى حلفين: ٨ آذار/مارس و ١٤ آذار/مارس ويعود ذلك إلى سنة ٢٠٠٥ حيث أقيم التحالف الأول مظاهرة كبرى لـ«شكر سوريا» بعد صدور دعوات تطالبها بالخروج من لبنان، إثر اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، فردّ التحالف الثاني بتظاهرة مضادة. وضم تحالف «٨ آذار» قوى شيعية ومسيحية، مع أحزاب درزية وسنية صغيرة، أهمها حزب الله وحركة أمل والحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب الديمقراطي. وحزب البعث والتيار الوطني الحروتيار المردة... أما تحالف «١٤ آذار» فيشمل قوى سنية ودرزية ومسيحية، أبرزها حزب المستقبل والقوات اللبنانية وحزب الكتائب والحزب التقدمي الاشتراكي الديمقراطي وحزب الوطنيين الأحرار... وإثر انتخابات ٢٠٠٥، فاز تحالف «١٤ آذار» بأغلبية نسبية من مقاعد البرلمان وقد خاضت الانتخابات بالتنسيق مع حزب الله في بعض المناطق شعار «منع الاحتقان المذهبي».

وعلى الرغم من أن المرأة كانت شريكة الرجل في النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي والخروج من دوامة العنف (ومشاركتها على مستوى الجناح العسكري الخاص بالأحزاب)، إلّا أن الأحزاب أقصتها من دائرة صنع القرار وكان وجودها داخل الحقل السياسي محدوداً وضئيلاً .

وفيما يتعلق بفلسطين فإنّ تاريخ الأحزاب السياسية مرتبط بتاريخ المقاومة. ولقد انخرط الفلسطينيون رجالاً ونساءً في المقاومة داخل منظمات وأحزاب قومية ووطنية خارج فلسطين وداخلها. ففي خارج فلسطين هناك ثلاث حركات قومية ذات تأثير خاص في الساحة الفلسطينية: حزب البعث العربي الاشتراكي (تأسس في دمشق في أوائل الأربعينيات وانتشرت فروعه في سورية ولبنان والأردن والعراق)، حركة القوميين العرب (أسسها أعضاء اللجنة التنفيذية لجمعية «العروة الوثقى»، من طلبة الجامعة الأمريكية في بيروت في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات)، الانتماء الناصري للفلسطينيين. كما نشط عدد من الفلسطينيين في إطار الحزب الشيوعي بالأردن والاتجاهات الإسلامية بمصر. وفي أواخر الخمسينات، قام الفلسطينيون بإنشاء تنظيمات فلسطينية إثر فشل العمل الفلسطيني داخل الأحزاب العربية. ولم تحتو هذه المنظمات على كلمة حزب، بل أطلق عليها أسماء: حركة أو جبهة أو منظمة. ورغم عدم توفر الإحصاءات الدقيقة عن هذه التنظيمات، فإن عددها، حتى بداية الستينيات، قد تجاوز المائة<sup>62</sup>. فتأسست العديد من الأحزاب: منظمة التحرير الفلسطينية، حركة فتح، الاتحاد القومي الفلسطيني، فوج التحرير الفلسطيني، الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، حركة التحرير الوطني الفلسطيني حركة حماس (حركة المقاومة الإسلامية) ...

61 Farid El-Khazen, « Political Parties in Postwar Lebanon. Parties in Search of Partisans », Middle East Journal, Vol. 57, N° 4, autumn 2003, pp. 605-624.

Kazem Khalifé, Le Liban phoenix à l'épreuve de l'échiquier géopolitique international (1950-2008), Paris, L'Harmattan, 2009.

62 نظر ايهاب فروانة، منظمة التحرير الفلسطينية ... الأحزاب والفصائل الفلسطينية، ٢٠٠٩، <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4321>.

وانجر عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ردود فعل متباينة بين رافض ومؤيد. ومع إعلان تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية تم بعث الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية الذي عقد أول مؤتمر له سنة ١٩٦٥ بعد تنظيم سلسلة من الاجتماعات في بيروت وغزة والقدس. وأكد برنامج الاتحاد أهمية النشاط والتحرر الوطني ودور المرأة في هذا المسار التحرري<sup>٦٣</sup>. واستنادا إلى الدراسة التي أنجزها جميل هلال<sup>٦٤</sup>، بين أيمن عبد المجيد وسائد جاسر أنّ مرحلة ما بعد مفاوضات أوسلو تميزت ببروز نظام سياسي جديد له تنظيمه الحاكم وأحزابه وتنظيماته المعارضة. وعرفت هذه المرحلة عصرنة النظام السياسي الفلسطيني وبروز ديمقراطية الانتخابات التي أصبحت توفر غطاء لشرعية الأنظمة القائمة.

ويُصَفّ المشهد السياسي بالانقسام نتيجة للاحتلال والموقف من الكيان الصهيوني<sup>٦٥</sup> وكذلك نتيجة للمواقف من بعض القضايا كالأزمة السورية<sup>٦٦</sup>.

وكما هو الشأن بالنسبة إلى بقية البلدان العربية، رغم أن المرأة الفلسطينية كانت ولا زالت تتاضل جنبا إلى جنب مع الرجل، إلا أن جل الأدبيات المتوفرة حول الموضوع لا تتعرض إلى مساهمتها باستثناء الدراسات التي تتناول المشاركة السياسية للنساء بشكل مباشر.

وبالنسبة إلى الوضع في مصر فهو لا يختلف عن سائر البلدان العربية. حيث ظهرت الأحزاب السياسية خلال القرن التاسع عشر نتيجة للتفاعلات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها مصر. واتصف المشهد السياسي في تلك الفترة بالإختلاف فكانت بعض الأحزاب تمثل الجانب الوطني والبعض الآخر موال للملك، أما باقي الأحزاب فهي موالية للاستعمار. ويعتبر الحزب الوطني الذي كان يتزعمه مصطفى كامل والذي تم تأسيسه سنة ١٩٠٧ أول تنظيم حزبي في مصر. وقد أقرّ دستور ١٩٢٣ نظام التعددية الحزبية الملكية والديمقراطية الحرة. أما حزب الوفد، فقد تصدر قائمة الأحزاب الوطنية الأكثر شعبية في تاريخ مصر إلى غاية سنة ١٩٥٢، فقد شكّل الحكومة وحده أكثر من مرة.

وإثر ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ منعت الأحزاب السياسية من العمل باستثناء حزب الاتحاد الاشتراكي. ولم يُسمح للأحزاب بالعمل إلا سنة ١٩٧٦. إلا أنه لم يسمح للحركة الإسلامية بتشكيل حزب سياسي لذلك لم يكن الإخوان المسلمون يعملون بشكل رسمي ضمن حزب مرخص ولكنهم سجّلوا حضورهم بقوة على الساحة ويعتبرون من أهم التيارات السياسية وتمكنوا سنة ١٩٨٧ من احتلال ٣٦ مقعدا في البرلمان.

وبين أحمد أبو المجد أن عدد الأحزاب «التي تقدمت بطلب للموافقة على إنشاء حزب منذ تأسيس الأحزاب عام ١٩٧٦ وحتى عام ٢٠٠٢، ٦١ حزبا، من تم قبوله ٨ بعد التقديم، و ٨ تم رفضهم ثم تم إلغاء قرار الرفض من قبل المحكمة، أما من تقدم ورفض من قبل لجنة الأحزاب، وتؤكد رفضه من قبل محكمة الأحزاب فعددهم ٤١ حزب، وهناك ثلاثة أحزاب تم رفضهم من قبل لجنة الأحزاب ولم يبيت في الأمر حتي عام ٢٠٠٣»<sup>٦٧</sup>.

63 أيمن عبد المجيد و سائد جاس (بمساعدة نجلاء بركات)، المشاركة السياسية والنقابية للنساء في فلسطين تزامنا مع الثورات العربية. قراءة الواقع الفلسطيني في سياق علاقات النوع الاجتماعي.

64 النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مواطن ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٦.

65 Vivian Petit, « Colonisation israélienne, division des partis politiques palestiniens », publié le 24 nov. 2011, <http://www.legrandsoir.info/colonisation-israelienne-division-des-partis-politiques-palestiniens.html>.

66 Nicolas Dot-Pouillard, « Les Palestiniens déchirés par la crise syrienne. Divisions chez les islamistes et dans la gauche », Orient XXI, <http://orientxxi.info/magazine/les-palestiniens-dechires-par-la-0389>.

67 أحمد أبوالمجد، مشاركة النساء من أين وإلى أين؟ سؤال مطروح على ضمير الوطن. « دراسة عن درجة مشاركة المرأة المصرية في الكيانات السياسية و النقابية وسبل التغيير والإصلاح البنوي والهيكلي لتعزيز مشاركة فاعلة للمرأة».

وكانت الأحزاب السياسية في عهد مبارك تعمل تحت رقابة السلطة، إلا أن الثورة أحدثت انتعاشة في الساحة السياسية حيث بلغ عدد الأحزاب حوالي ٨٤ حزباً وفي انتخابات البرلمان لسنة ٢٠١٢ لم يمثل في البرلمان إلا حوالي ١٥ حزباً فقط<sup>٦٨</sup>. وإثر انتقال السلطة من حكم الإخوان إلى الحكم العسكري تمّ إبعاد الأحزاب السياسية عن الساحة السياسية باعتبارها «أحزاباً غير دستورية». وقد نص الدستور الحالي الصادر سنة ٢٠١٣ بالمادة ٧٤ على أن «للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية باخضار ينظمه القانون، ولا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو على أساس طائفي أو جغرافي أو ممارسة نشاط معادٍ للديمقراطية أو سري أو ذي طابع عسكري أو شبه عسكري ولا يجوز حل الأحزاب إلا بحكم قضائي». وقد قضت المحكمة الإدارية العليا بحل الحزب الإسلامي الحرية والعدالة في شهر أوت ١ أغسطس ٢٠١٤ على اعتباره «الذراع السياسية لجماعة الإخوان الإرهابية والمحظورة»<sup>٦٩</sup>. هذا وقد تمّ سجن ١٥,٠٠٠ إسلامي. الحكم على عدد هام منهم بالإعدام والحكم على مرشد الإخوان بالسجن المؤبد.

وفيما يتعلق بالمشهد السياسي بتونس قبل الثورة فقد كان التجمع الدستوري الديمقراطي هو الحزب المهيمن على الحكم وعلى الحياة السياسية بعد صعود بن علي إلى الحكم. وقد عوّض حزب التجمع الحزب الاشتراكي الدستوري الحزب الحاكم الأوحّد طوال حكم الزعيم الحبيب بورقيبة. وتوجد في عهد بن علي أحزاب معارضة تعتبر صورية لأنها محدودة التأثير<sup>٧٠</sup> وهي: حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، حزب الوحدة الشعبية، حركة التجديد، الحزب الاجتماعي التحرري، الحزب الديمقراطي التقدمي، التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات وحزب الخضر للتقدم. وقد منعت حركة الاتجاه الإسلامي (النهضة اليوم) من النشاط.

وفاز بن علي بولاية رئاسية رابعة في أكتوبر تشرين أول ١٩٩٩ بنسبة ٩٩,٤ ٪ من الأصوات و تمكّن حزب «التجمع الدستوري الديمقراطي» الحاكم من الفوز بـ ٩٤ ٪ من الأصوات في الانتخابات البلدية في ماي/ أيار ٢٠٠٠. وتمكّن ١٢١ حزبا من الحصول على تأشيرة بعد ثورة ٢٠١١. وقد تمكّنت الأحزاب اليسارية في تونس من الحصول على ١٣ ٪ من المقاعد بالمجلس الوطني التأسيسي إثر انتخابات ٢٣ أكتوبر تشرين أول ٢٠١١.

وخلال هذه الانتخابات مثلت النساء ٤٦ ٪ من الناخبين المسجلين و ٤٨ ٪ من مجموع المترشحين. إلا أن النساء لم يفزن إلا بـ ٢٧ ٪ من المقاعد داخل المجلس الوطني التأسيسي (٥٩ من مجموع ٢١٧ منهن ٤٢ من حركة النهضة). وتمثل النساء حالياً ٣١ ٪ داخل المجلس نظراً إلى أن تسع نساء عوّض الرجال نتيجة لاستقالة البعض و وفاة البعض الآخر.<sup>٧١</sup>

وقد شهدت الساحة السياسية في تونس توتراً وصراعات خاصة بين أحزاب الترويكا (الائتلاف الحاكم) التي تفوقها حركة النهضة الإسلامية والأحزاب المعارضة خاصة بسبب فترة الحكم وتحديد الانتخابات المقبلة التي من شأنها أن تنهي الفترة الانتقالية. وانتهى حكم الترويكا إثر الحوار الوطني الذي انطلق يوم ٥ أكتوبر تشرين أول ٢٠١٣ وضم العديد من الأحزاب بمبادرة من الإتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي

68 نفس المرجع.

69 المستشار/محمد حامد الجمل، « حل الأحزاب والجماعات السياسية غير الدستورية»، الوفد، ١٦ أغسطس ٢٠١٤

France 24, « La justice égyptienne dissout le parti politique des Frères musulmans », publié le 9 août 2014, <http://www.france24.com/fr/20140809-egypte-justice-dissolution-parti-liberte-justice-politique-freres-musulmans-sissi-morsi/>.

70 Céline Braun, A quoi servent les partis tunisiens ? Sens et contre-sens d'une « libéralisation » politique, <http://remmm.revues.org/2862>.

71 Monia Ben Hamadi, « Tunisie: Selma Znaidi, une femme de plus à l'Assemblée », HuffPost Maghreb, [http://www.huffpostmaghreb.com/2014/04/29/tunisie-femme-assemblee\\_n\\_5233556.html?utm\\_hp\\_ref=maghreb&ir=Maghreb/](http://www.huffpostmaghreb.com/2014/04/29/tunisie-femme-assemblee_n_5233556.html?utm_hp_ref=maghreb&ir=Maghreb/)

للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (والذي تمثله رئيسه وداد بوشماوي) والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين (عرف باسم الرباعي الراعي للحوار) وبدعم من الرئاسات الثلاث: رئيس الجمهورية المؤقت، ورئيس الحكومة ورئيس المجلس الوطني التأسيسي.

ومن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الحوار الوطني الاغتيال السياسي الذي تسبب في الأزمة السياسية الحادة التي مرت بها البلاد إثر اغتيال المعارض شكري بلعيد (وهو محامي والأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، اغتيل في ٦ فيفري/ شباط ٢٠١٣) والنائب محمد البراهمي (وهو نائب بالمجلس الوطني التأسيسي عن حزب التيار الشعبي والمنسق العام للحزب والأمين العام السابق لحزب حركة الشعب وينتمي للتيار الناصري. اغتيل يوم ٢٥ جويلية ٢٠١٣) من ناحية والاختلاف العميق بين الترويكا والمعارضة من ناحية أخرى. ويعد جهود ومفاوضات تمكّن الرباعي الراعي للحوار من رسم خارطة طريق للخروج من الأزمة تتمثل في: التسريع في المصادقة على الدستور، استقالة حكومة علي العريض (من حزب النهضة)، تشكيل حكومة تكنوقراط، التسريع في إنهاء المرحلة الانتقالية والمصادقة على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وعلى القانون الانتخابي. وبذلك لعب الرباعي الراعي للحوار دورا جوهريا في توفير التوافق بين جميع الأطراف السياسية حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالتحول الديمقراطي.

وبعد تجاوز مرحلة الانتخابات التشريعية (يوم ٢٦ أكتوبر/ تشرين اول ٢٠١٤) وخلال الاستعداد لها شهدت العديد من الأحزاب استقالات في صفوفها نتيجة لصراعات حول رئاسة القوائم وتركيباتها. وعلى الرغم من أن الأحزاب «الحداثية» دافعت داخل المجلس التأسيسي على التناصف الأفقي الذي أثار جدلا بين مختلف التوجهات السياسية (والذي لم يقع قبوله من طرف المجلس)، إلا أنها لم تقترح إلا عددا هزيلا من النساء على رأس القوائم الانتخابية<sup>٧٢</sup>. فقد بلغت نسبة النساء على رأس القوائم الانتخابية ١٢,٢١٪ (أي ١٤٤ امرأة مقابل ١١٧٩ رجل) وقد بلغت نسبة النساء المترشحات ٤٧,٣٩٪ (أي ٤٥١١ من مجموع ٩٥١٩ مترشحا للبرلمان)<sup>٧٣</sup>. أما فيما يتعلق بنتيجة الانتخابات فقد تمكّنت ٦٨ امرأة من الفوز في الانتخابات من مجموع ٢١٧ نائبا (أي بنسبة ٣١,٣٪) (٣٥ منتميات لحركة نداء تونس، ٢٧ لحزب النهضة، ٢ للاتحاد الوطني الحر، ٢ للجبهة الشعبية، ١ للتيار الديمقراطي و١ لتيار المحبة). كما تجدر الإشارة إلى أنه لم تفرز أية مترشحة من اللاتي تقدّمن على قوائم مستقلة.

ومن الضروري التأكيد أنّ المنظمة العالمية لشؤون الجندر Gender Concerns International (بالتعاون والشراكة مع ثلاث منظمات تونسية: الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وجمعية النساء التونسيات للبحث والتنمية) بادرت بتكليف ١١٠ امرأة (منهن ١٠ مراقبات دوليات) بمراقبة سير الانتخابات التشريعية قصد قياس مدى التقدم في ما يخص حقوق المرأة مقارنة بالانتخابات التي أجريت سنة ٢٠١١. ومن مهام النساء المكلفات بالمراقبة رصد عدد رؤساء مراكز الاقتراع من النساء وعدد المرشحات من النساء ومعاينة الترتيبات الخاصة بالنساء الحوامل<sup>٧٤</sup>. وتوزعت المراقبات على ٤٥٠ مركز اقتراع لـ ٢٧ دائرة انتخابية وقع اختيارها اعتمادا على رمزية الدائرة الانتخابية والكثافة السكانية ونوعية مركز الاقتراع<sup>٧٥</sup>.

72 Sandro Lutyens, « Tunisie – Elections: Après avoir soutenu la parité horizontale, des partis politiques proposent une minorité de femmes têtes de liste », HuffPost Maghreb, [http://www.huffpostmaghreb.com/2014/08/19/tunisie-parite-horizontale\\_n\\_5690997.html](http://www.huffpostmaghreb.com/2014/08/19/tunisie-parite-horizontale_n_5690997.html).

73 انظر هذا الرابط: [http://www.chawki.gaddes.org/resources/Femmes\\_listes.pdf](http://www.chawki.gaddes.org/resources/Femmes_listes.pdf).

74 انظر: «المنظمة العالمية لشؤون الجندر تكلف ١١٠ امرأة لمراقبة الانتخابات التونسية»، على موقع المصدر، في ١٦ أكتوبر ٢٠١٤، / المنظمة العالمية-لشؤون الجندر-تكلف-110-110-53388/10/16/2014/ar.webmanagercenter.com

75 انظر: بعثة مراقبة مشاركة النساء في الانتخابات تتحفظ: تأخر بطاقات الاعتماد يهدد عملا، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٤،

بعثة-مراقبة-مشاركة-النساء-في-الانتخابات-تتحفظ-تأخر-بطاقات-الاعتماد-يهدد-عملا/91334/article/www.assabah.com.tn

وفيما يتعلّق بالانتخابات الرئاسية فقد تقدّمت أربع نساء بترشّهن<sup>٧٦</sup> وهنّ: آمنة منصور (رئيسة حزب الحركة الديمقراطية للإصلاح والبناء، وهو حزب صغير)، كلثوم كوّ (قاضية تعرّضت إلى العديد من التضييقات في ظل نظام بن علي)، ليلي الهمامي (مستقلّة وهي جامعية وخبيرة في مجال التنمية البشرية)، بدرة فعلول (رئيسة المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية الأمنية والعسكرية). إلا أنّ الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات رفضت ملفات ثلاثة منهنّ لأنّها لم تكن مستوفيّة للشروط التي حدّدها القانون. علما و شروط الترشّح للرئاسة تتمثّل في ضرورة حصول المترشّح على تزكية عشرة آلاف مواطن، وفق ما ينص عليه الفصل ٣٨ من الدستور التونسي الجديد، أو تزكية من عشر نواب في المجلس الوطني التأسيسي، أو ٤٠ من رؤساء البلديات. وقد تم قبول ملفات ٢٧ مرشّحا من بينهم امرأة واحدة وهي كلثوم كوّ التي تقدّمت بصفتها مرشّحة مستقلّة.

### ◆ المشهد النقابي:

تتّصف المنظمة النقابية المصرية بالتواطئ مع السلطة. يعتبر الاتحاد العام لنقابات عمال مصر مؤسّسة حكومية وقع تأسيسها تحت حكم جمال عبد الناصر إلا أنّه تأقلم مع سياسة الانفتاح الاقتصادي تحت سلطة السادات ثم مبارك<sup>٧٧</sup>. كما أنّ رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر كان في نفس الوقت وزير العمل منذ نشأة الاتحاد، ممّا يؤكّد الطابع «الحكومي» للنشاط النقابي<sup>٧٨</sup>. منذ إعلان سياسة الانفتاح شهدت مصر ثلاث حلقات احتجاجية: ١٩٧٥-١٩٧٧، ١٩٨٤-١٩٩٤ ومن أواخر التسعينيات إلى اليوم. وفي العديد من المواقف تواطأ الاتحاد مع النظام ضد العمال الذين من المفروض أن يمثلهم. ومن جهة أخرى بيّن الباحث إيريك غوب أنّ الدولة حرصت على استقطاب القيادات الحزبية لضمان مساندتهم وذلك بتمكينهم من امتيازات مادية ورمزية. كما تتدخل الدولة في اختيار المترشّحين للانتخابات النقابية.

خلال سنة ١٩٧٥ أرسى السادات تعدّدية حزبية محدودة ووضعها تحت الرقابة. وأصبح حزب التجمّع الحزب اليساري الوحيد المعترف به. وكان أعضاؤه يشاركون عن بعد في التحركات العمالية خلال السبعينيات والثمانينات. كما أنّ التيار اليساري قد تمّ إضعافه نتيجة لهيمنة التوجه الاشتراكي العربي الناصري ولحل الحزبين الشيوعيين سنة ١٩٦٥. أما الحزب الشيوعي المصري الذي وقع إعادة تأسيسه سنة ١٩٧٥ والمنظمات الماركسية المنبثقة عن اليسار الطلابي الجديد فلم تحظ إلاّ بدعم محدود لدى العمّال.

وانطلاقاً من سنة ١٩٧٦ لم يعد المترشّحون مجبرين على الانتماء للحزب الحاكم إلاّ أنّه يقع دائما استدعاء أعضاء الحكومة خلال انتخابات اللجان النقابية للحد من حضور ممثلي المعارضة. كما أنّ وزارة الشغل واصلت الاشراف على العملية الانتخابية وغالبا ما تقوم بتهديد المترشّحين غير المرغوب فيهم<sup>٧٩</sup>.

76 صلاح الدين الجورشي، «النساء والرئاسة في تونس»، ٦ أغسطس ٢٠١٤،

<http://www.alaraby.co.uk/opinion/268a766e-7224-4a46-b2fb-f32a788b2d4e>

77 Joel Beinin, « Le rôle des ouvriers dans les soulèvements populaires arabes de 2011 », Le Mouvement Social 1/ 2014 (n° 246), p. 7-7 URL : [www.cairn.info/revue-le-mouvement-social-2014-1-page-7.htm](http://www.cairn.info/revue-le-mouvement-social-2014-1-page-7.htm). DOI : 10.3917/lms.246.0007

78 Eric Gobe, « Les syndicalismes « arabes » au prisme de l'autoritarisme et du corporatisme », in Olivier Dabène, Vincent Geisser, Gilles Massardier (Ed.), Autoritarismes démocratiques et démocraties autoritaires : Convergences Nord-Sud, 2008.

79 نفس المرجع.

وفي ١٨ و ١٩ جانفي/تشرين الثاني ١٩٧٧ أعلنت الحكومة تخفيض دعم المواد الأساسية التي وصلت إلى ٥٠٪ مما أدى إلى أحداث شغب كادت أن تطيح بالنظام. ولكن خلافا لما حدث في اضطرابات ١٩٧٥-١٩٧٦، بقي اليسار بمنأى عن هذه الحركات. كما شهدت مصر حركات احتجاجية نتيجة لسن قانون خلال صائفة ١٩٨٨ يقضي بمضاعفة مساهمات الأجراء في منظمتي الصحة والتقاعد. وانطلاقاً من سنة ١٩٩١ دخلت مصر مرحلة تكثيف النظام النيو ليبرالي بمساندة المنظمة النقابية مما أدى إلى توسيع الهوة بين مسيرتي النقابة والقاعدة.

وعلى المستوى التشريعي بين أحمد أبو المجد<sup>٨٠</sup> أنّ «أول وكان أول قانون للنقابات العمالية في مصر هو القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢، ثم المرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢، ثم تضمن الباب الرابع من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الأحكام الخاصة بالنقابات، ثم استبدل القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بالباب المذكور». وقد أكدت هذه القوانين على ثلاث ركائز أساسية: هيمنة السلطة الإدارية علي النقابات- فرض نظام العضوية الجبرية- منع النقابات من الاشتغال بالسياسة. ثم صدر القانون الحالي للنقابات رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١، والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٥، والقانون رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٢. وتفتقد الهياكل النقابية إلى أبسط شروط التسيير الديمقراطي حيث أبرز أحمد أبو المجد أنّ «الانتخابات الأخيرة للاتحاد ونقاباته للدورة ٢٠٠٦-٢٠١١، شهدت العديد من الانتهاكات، منها الامتناع عن إعطاء الأعضاء شهادة عضويتهم بالنقابة حتى لا يستطيعوا التقديم في الانتخابات، أو الامتناع عن استلام الأوراق بحجة عدم اكتمالها، أو شطب أسماء مرشحين وكانت في الأغلب في هذه الدورة من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين».

وفي بداية الألفية الجديدة شهدت الهياكل النقابية منعرجاً إثر سياسات الخصخصة وبيع الشركات وما نتج عنها من إجبار العمال «على المعاش المبكر، والتوجه لانتقاص الحقوق سواء في الأرباح أو بدل الوجبات أو وسائل المواصلات» وتطورت حركة العمال مع نهاية ٢٠٠٦، بداية ٢٠٠٧ وذلك بعد نجاح إضراب عمال غزل المحلة، وموظفي الضرائب العقارية في تحقيق المطالب التي رفعها العمال في الحالتين، وقد استمرت هذه الموجة في التصاعد لما بعد إزاحة مبارك». ولعل أبرز إجراء يخص النقابات (بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١٤) يتعلق بالسماح «للنقابات المستقلة بإيداع أوراقها في وزارة القوى العاملة والهجرة ومديرياتها بعد إصدار د/أحمد البرعي وزير القوى العاملة في وزارة عصام شرف ماسمي بإعلان مبادئ الحريات النقابية ١٢ مارس ٢٠١١ آذار بحضور مدير منظمة العمل الدولية حينها خوان سومافيا إضافة إلى التعهد بإصدار قانون جديد للنقابات العمالية في أقرب فرصة، وبناء علي ذلك خرجت مصر من القائمة السوداء لدي منظمة العمل الدولية وقتها». وبذلك أصبحت النقابات المستقلة تنشط بعيداً عن سيطرة الدولة. أما قانون الحريات النقابية الذي نوقش أكثر من ثلاث مرّات فلم تقع المصادقة عليه بعد.

ولقد لعبت النساء دوراً مركزياً في الحركة النقابية التي مهدت لثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني نذكر منها على سبيل المثال الحركة العمالية لعاملات الغزل والنسيج بالمحلة في ٢٠٠٦ اللاتي هتفن «الرجالة فين الستات اهم» «لتحفيز الرجال على المشاركة في اضطراب غزل المحلة الذي كان بداية لصعود الحركة العمالية، والتي كانت أحد أركان إزاحة مبارك الأساسية»<sup>٨١</sup>.

80 أحمد أبو المجد، مشاركة النساء من أين وإلى أين؟ سؤال مطروح على ضمير الوطن. «دراسة عن درجة مشاركة المرأة المصرية في الكيانات السياسية و النقابية وسبل التغيير والإصلاح البنوي والهيكلي لتعزيز مشاركة فاعلة للمرأة». 81 نفس المرجع.

أما بالنسبة إلى تونس، فإنّ الوضع يختلف عمّا هو عليه في مصر. ففي فترة الاستعمار كان الاتحاد العام التونسي للشغل من أهم المنظمات التي اعتمد عليها الحبيب بورقيبة للتعبئة السياسية ومقاومة المستعمر. وبعد الاستقلال ساهم الاتحاد العام التونسي للشغل (منظمة الأجراء) والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (منظمة الأعراف) والاتحاد العام للفلاحين التونسيين (منظمة الفلاحين) في وضع برامج رئاسية. وخلال الانتخابات التأسيسية (١٩٥٦) والتشريعية (١٩٥٩) التحق الاتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الحر الدستوري الجديد ليكوّن مع الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد العام للفلاحين التونسيين «جبهة وطنية». وقد فشل بورقيبة في إضعاف الاتحاد وإخضاعه للحزب لأنه خلافا للمنظمة النقابية التي أسسها عبد الناصر خلال حكمه، فإن الاتحاد منظمة قوية وعريقة لها جذور راسخة وأسّس قبل الحزب الحر الدستوري الجديد<sup>٨٢</sup>. وفي مارس ١٩٦٣ أصبح الحزب الحاكم يراقب بصفة مباشرة «المنظمات الوطنية» (الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد العام للفلاحين التونسيين). وأبرز إيريك غوب أن علاقة الدولة بالمنظمات النقابية كانت تركز على سيرورة «دولنة» المجتمع عبر توسيع جهاز الدولة (الدولة - الحزب) والحد من الحرية الفردية واستقلالية المؤسسات من ناحية، ومحسوبة الدولة التي تتمثل في ضرورة حفظ النظام وتوزيع الثروات من ناحية أخرى<sup>٨٣</sup>.

وخلال السبعينيات عرفت تونس فشل تجربة التعاضد ممّا أضعف قدرة الحزب الحاكم على التعبئة الجماهيرية وأدّى إلى تقوية الاتحاد لدوره الفعّال في إيجاد التوافق النفعي. وقد نظّم الاتحاد إضرابا عاما يوم ٢٦ جانفي/كانون الثاني ١٩٧٨ في مواجهة للسلطة للضغط على ارتفاع المعيشة. وبوصول بن علي إلى السلطة، كان الاتحاد يتّسم بالاستقلالية عن الحزب والدولة. إلا أنه أضعف إثر استقطاب رموزه من طرف رئاسة الجمهورية خلال مؤتمر سوسة سنة ١٩٨٩ واضطرّ الاتحاد إلى قبول برنامج الإصلاح الهيكلي. كما استغلّ نظام بن علي تمويل الاتحاد من طرف الدولة للهيمنة عليه والحدّ من قوته عبر نظام اقتطاع الضريبة على الدخل من المنبع. لكن يبقى الاتحاد منظمة قوية رغم أنه مجبر على القبول بالخصخصة والتوجه الليبرالي. ويعتبر الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يحتوي على ٧٥٠,٠٠٠ أجير من مجموع ٣,٨ ملايين أكبر منظّمة مدنية في الدولة.

ولا بدّ من التأكيد على ضعف التمثيل النسائي في المراكز القيادية للاتحاد العام التونسي للشغل. وفي هذا السياق بينت الدراسة الخاصة بتونس التي أنجزتها د. حفيظة شقير ود. محمد شفيق صرصار أنّه «إلى حدّ الآن ورغم عراقة النقابة التي تأسست منذ سنة ١٩٤٦، لم تصل إلاّ امرأة واحدة، وهي الأولى والأخيرة، إلى الهيئة الإدارية، يعني حاليا المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل وهي السيدة شريفة المسعدي»<sup>٨٤</sup>. ففي إطار المؤتمر العادي الـ ٢٢ للاتحاد الذي انطلق يوم ٢٥ ديسمبر ١ كانون أول ٢٠١١ بمدينة طبرقة ترشح لانتخابات المكتب التنفيذي ٥٠ شخصا من بينهم سبع نساء لم يقع انتخابهن<sup>٨٥</sup>. وبمبادرة من مجموعة من النساء النقابيات وقع تشكي لجنة دراسة قضايا المرأة العاملة صلب مكتب الدراسات التابع للاتحاد العام التونسي للشغل وذلك سنة ١٩٨٢.

82 Michel Camau, Pouvoirs et institutions au Maghreb, Paris, OPU, 1983, p. 42.

83 Eric Gobe, « Les syndicalismes « arabes » au prisme de l'autoritarisme et du corporatisme », in Olivier Dabène, Vincent Geisser, Gilles Massardier (Ed.), Autoritarismes démocratiques et démocraties autoritaires : Convergences Nord-Sud, 2008. Michel Camau, « Etat, espace public et développement. Le cas tunisien », in El-Malki H., Santucci J.-C. (dir.), Etat et développement dans le Monde arabe. Crises et mutations au Maghreb, Paris, Editions du CNRS, 1990, pp. 67-78, p. 74.

84 حفيظة شقير ومحمد شفيق صرصار (بمساعدة ريم بن رجب)، النساء والمشاركة السياسية. تجربة الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المهنية بتونس.

85 المكتب التنفيذي الجديد للاتحاد العام التونسي للشغل <http://www.babnet.net/cadredetail-43227.asp>

وتعمل هذه اللجنة تحت إشراف الأمين العام المساعد المسؤول عن المرأة والشباب العامل. ويبلغ عدد النقابيات العضوات في الهيئة الإدارية أربع عضوات من مجموع ٩١ عضواً، ٣ منهن تواجدن منذ سنة واحدة.<sup>٨٦</sup>

وبعد الثورة شهدت تونس تعددية نقابية بتأسيس الجامعة العامة التونسية للشغل، اتحاد عمال تونس، والمنظمة التونسية الشغل (وهي نقابة ذات مرجعية إسلامية تأسست في أوت ١ أغسطس | آب ٢٠١٣ من طرف جبهة تصحيح المسار النقابي المنسلخة عن الاتحاد العام التونسي للشغل وهو بذلك يكون المنظمة النقابية الرابعة بتونس والثالثة بعد الثورة). وإضافة إلى ضعف المشاركة النقابية للنساء في تونس، يبقى حضورها متواضعا (إن لم نقل منعدما) داخل الهياكل القيادية للنقابات. فباستثناء الجامعة العامة التونسية للشغل التي سجلت حضور امرأتين في مكتب النقابة من مجموع ١١ ممثلاً نقابياً وهما صبيحة بن عمّار (المرأة والمساواة والفضاء العام) ويسرى صميذة (العلاقات الدولية والتضامن).

ولا تختلف الحركة النقابية في المغرب عن الوضعية الخاصة بمصر وبتونس حيث أصبحت تعاني من انتشار البيروقراطية والانتهازية في صفوفها، وفي تهميش النضالات والمطالب الكبرى ذات البعد الوطني واتصف «بالاستثمار السياسي» لصالح فئة اجتماعية تستغل مواقعها للحصول على المزيد من المكتسبات. ولتجاوز الصعوبات التي تعترضه والناجمة أساساً عن المضايقات المسلطة عليه من قبل السلطة، إتجه العمل النقابي نحو خدمة النضال المحلي للدفاع عن المصالح العمالية. وعند تعرضه لمكانة النساء داخل النقابات، بيّن عبد الرحيم المصلوحي<sup>٨٧</sup> أنّ «النقابة ظلت في المغرب تشكل بنية ذكورية بامتياز بالنظر إلى التمثيلات الاجتماعية التي تحصرها في المظاهر العنيفة (الإضراب والمواجهة مع المشغلين) من جهة، وإلى سلوكيات المؤسسة النقابية التي تتكتم حول نفسها جاعلة منها بنية ذكورية من جهة أخرى». وأبرز أن الإحصائيات الرسمية حول الحضور النسائي داخل الهياكل النقابية غير دقيقة إلا أن بعض الدراسات تشير إلى «أنه من أصل ٣٢٠,٠٠٠ منخرط في نقابة الاتحاد المغربي للشغل سنة ٢٠٠٦، لا نجد سوى ٥٧٦٠٠ امرأة، أي بنسبة ١٢٪ فقط» وهو ما دفعه إلى التساؤل عما إذا كان هذا هو حال أعرق تنظيم نقابي بالمغرب فكيف سيكون عليه الحال بالنسبة للنقابات الأخرى؟».

والجدير بالملاحظة أن النقابات بالمغرب كانت حريصة على الدفاع عن حقوق المرأة فقد أسست نقابة الاتحاد المغربي للشغل منذ سنة ١٩٦٢ الاتحاد التقدمي لنساء المغرب. ويفسر عبد الرحيم المصلوحي هذا الاهتمام المبكر بقضايا المرأة بثلاثة عوامل أساسية: «العامل الأول إيديولوجي، لكون النقابة تبنت الخيار التقدمي، وبالتالي يمثل الاهتمام بالنساء تجسيدا لهذا الخيار، العامل الثاني تاريخي يمكن استنتاجه من الزمن السياسي، وسنة ١٩٦٢ هي سنة وضع أول دستور للملكة بعد الاستقلال، وبالتالي خيار الاهتمام بالمرأة نابع من الرغبة في إشراكها في تحمل المسؤولية من أجل المساهمة في بناء اللحظة التاريخية، خاصة وأن هذا الدستور نص على المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق السياسية. وأخيراً، هناك عامل ثالث ذو طبيعة موضوعية، وهو خروج المرأة المكثف إلى سوق الشغل». ولعل من أهم إنجازات الحركة النقابية بالمغرب مدونة الشغل وهو النص الذي كرس المساواة بين المرأة والرجل في الأجر.

86 امل الهذيلي، «يوم دراسي ببادرة من المنتدى العربي للمواطنة: النساء يناقشن صعوبات وإشكاليات المشاركة السياسية للمرأة في العملية الانتخابية»، جريدة المغرب، لإثنين ١٣ مارس ٢٠١٢،  
http://www.lemaghreb.tn/ سياسة/٨٧٢٧-يوم-دراسي-ببادرة-من-المنتدى-العربي-للمواطنة-النساء-يناقشن-صعوبات-وإشكاليات-المشاركة-السياسية-للمرأة-في-العملية-الانتخابية /  
87 عبد الرحيم المصلوحي، تعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء. الحالة المغربية.

أمّا فيما يخصّ المشهد النقابي الفلسطيني فقد طغت عليه الصبغة السياسية لدعم الحركة الوطنية ضدّ الاحتلال، حيث تكوّنت النقابات استناداً إلى انتماءات حزبية سياسية. إلّا أنّ هذه الوضعية حسب رجا الخالدي ومهند حامد<sup>88</sup> أصبحت تعكس المحاصصة الفصائلية وأولوية التمثيل الحزبي كركيزة أساسية لبقاء النقابات على حساب ترسيخ العمل النقابي على أرض الواقع. وقد أبرز الباحثان أن نشأة السلطة سنة ١٩٩٤ والدخول في مرحلة بناء مختلف مؤسسات الدولة (التي تختلف عن الثورة) يتطلّب التمييز بين العمل السياسي والعمل النقابي. إلّا أنّ ذلك لم ينعكس بالضرورة على الممارسات داخل المنظمات النقابية التي حافظت على تنظيمها الأصلي المتمثّل في الخلط ما بين العمل الحزبي والنقابي.

وإجمالاً يوجد في فلسطين ٥ اتحادات عمالية يختلف كل منها حسب ظروف نشأته. والملاحظ أن نشأة أغلبية هذه الاتحادات وتطورها لم يكن نتيجة لصراع الطبقة العاملة مع أرباب العمل والحكومة، بل كان في أغلب الحالات ناتجاً عن الصراعات السياسية بين الفصائل المختلفة فضلاً عن خلافات وانقسامات بين أطراف قيادية داخل الحركة النقابية. ويمكن التمييز بين ثلاثة اتحادات أساسية: الاتحاد العام لعمال فلسطين (الذي وقع تأسيسه خارج فلسطين تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية)، والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين (الناتج عن التطور الطبيعي للحركة النقابية في الداخل) واتحاد النقابات المستقلة (الذي برز نتيجة للتطور الطبيعي للحركة النقابية قصد تجاوز الاختلالات التي يشكو منها العمل النقابي خلال الفترة السابقة). وقد شهدت الساحة النقابية في فلسطين صراعاً بين الاتحاد العام لعمال فلسطين والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين منذ سنة ١٩٩٧ نتيجة لاختلاف مواقفهما تجاه التسويات التي طرحها الهستدروت الإسرائيلي إزاء قضية تعويضات العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر. وقد بين رجا الخالدي ومهند حامد أن الاتحاد العام لعمال فلسطين يعكس التشكيلة السياسية الفصائلية نفسها التي سادت في مراحل العمل النقابي «الوطني»، في حين أنّ الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين اتجه إلى مسار أقرب للمطالب والقضايا العمالية الأساسية دون الابتعاد تماماً عن التفاعل السياسي مع القضايا الوطنية والحزبية/الفصائلية.

ويبرز الباحثان أنّه «من خلال التحالف بين الحركتين: الوطنية/السلطة، والنقابية/العمال، نجد في هذين النموذجين بنية نقابية شبيهة بتلك التي هيمنت على المشهد النقابي العمالي العربي عموماً عشية اندلاع ثورات الربيع العربي الاجتماعية والاقتصادية، حيث تعايشت الحركة النقابية الرسمية مع أنظمة الحكم التي لا تولي قضايا الطبقة العاملة اهتماماً يذكر، والتي كان إسقاطها الهدف المباشر للعديد من الحركات الجماهيرية العربية خلال عام ٢٠١١ على الأقل». أمّا الاتحاد العام للنقابات المستقلة فقد تزامن ظهوره حسب رجا الخالدي ومهند حامد مع بروز ظاهرتين:

١. **في السياق العربي الأوسع،** التوجه منذ ٢٠١١ لتفكيك أو تحجيم دور النقابات «الرسمية» السابقة وإنشاء أطر عمالية مستقلة فعلاً عن مؤسسات السلطة (مهما كان لونها السياسي أو المذهبي)، وقادرة فعلاً على نقد السلطة ووضع المطالب العمالية، الطبقيّة الاجتماعية والاقتصادية، على أجندة أنظمة الحكم القائمة (أو المتجددة)، كون هذه المطالب المؤجلة تشكل المسبب الرئيسي للحراك الجماهيري العربي (رغم جميع المحاولات لاختطافها من خلال نشر ثقافة الطائفية أو المال أو الأمن).

٢. **في السياق الفلسطيني،** فإن الخيار الاستراتيجي الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو وباريس للحاق بقطار العولمة والتحرير الاقتصادي، مثل سائر الجنوب المستعمر سابقاً، أفرز نتائج مذهلة بعد ٢٠ سنة من انتشاره في فلسطين، وخاصة في العهد الأخير لما بعد نظام عرفات.

فقد أحسنت السلطة الفلسطينية، المنزوعة السيادة، الأداء الليبرالي إلى درجة اعتُبرت نموذجاً ناجحاً للحكم الرشيد من قبل مؤسسات «توافق واشنطن» المكلفة بـ«دعم عملية السلام». ومع ان تجربة السلطة الذاتية في إطار احتلال استعماري طويل المدى تبدو غير قابلة للدوام من حيث المبدأ (وتجربة الشعوب المستعمرة الأخرى خير دليل)، فإن انعكاسات تلك السياسات السوقية الأصولية على الأسر الفقيرة والطبقة العاملة ليست أقل تدميراً عن مثيلاتها العربية، وتبدو بدورها أيضاً غير مستدامة». وما من شك في أن هذه التعددية النقابية من شأنها أن تساهم في النهوض بالواقع النقابي وتعزيز دوره ومشاركته في صياغة السياسات العامة وفي الدفاع عن حقوق العمال إلى جانب الدور السياسي الذي تضطلع به المنظمات النقابية في مجال المقاومة.

وفيما يتعلق بمشاركة النساء في النشاط النقابي، بيّن عبد المجيد وسائد جاس أنها تراجعت ما بعد أوسلو «مع تعميق انتشار الفكر والممارسات المنبثقة عن الإسلام السياسي وما تزامن معها من تخويف وترهيب». كما أن النقابات بقيت «محتكرة من قبل القيادات التقليدية» ولم تقم بتطوير قيادات وكوادر شبابية ونسوية وبقيت «حبسية الفكر الانغلاقية التنظيمي الأحزاب السياسية». وانجر عن هذا الوضع «صراعات فئوية بالتمثيل الفردي الضيق بعيداً عن أجندة الحقوق المطلوبة»، إضافة إلى وجود فجوة بين القاعدة النقابية وقيادتها مع انعدام «الآليات المناسبة للتواصل خاصة مع القاعدة النسوية»<sup>89</sup>.

وعلى غرار الحركة النقابية الفلسطينية، تشكو الحركة النقابية العمالية في لبنان<sup>90</sup> من الضعف والانقسامات والهيمنة والتطويع للإرادة السياسية الناتجة عن الحرب الأهلية والانقسامات الطائفية والمذهبية مما ينعكس سلباً على إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يواجهها لبنان اليوم. وبيّن شادي نشابة أن الحركة النقابية اللبنانية مرّت بأربع محطات رئيسية:

① **محطة التأسيس من العشرينات إلى الاستقلال:** نشأت الحركة النقابية اللبنانية في بداية عشرينات القرن الماضي إثر تأسيس حزب العمال العام في لبنان الكبير سنة ١٩٢١ الذي ضمّ عدداً من النقابات: تعاونية الريجي في بكفيا، نقابة عمال المطابع، نقابة عمال سكة الحديد، نقابة الطهارة، جمعيتنا النجارين والحلاقين، نقابة عمال زحلة، وغيرها. وكانت الحركة النقابية في هذه المرحلة تتصف بالازدواجية بين الدفاع عن حق العمال في التنظيم وتأسيس نقاباتهم المهنية من جهة والسعي إلى تحقيق الاستقلال الوطني عن الانتداب الفرنسي من جهة أخرى. ونتيجة لذلك شهدت الحركة النقابية مضايقات من سلطات الانتداب ومحاولات لإجهاض تكوينها ونضالاتها.

② **من الاستقلال إلى الحرب الأهلية:** شهدت الحركة النقابية ازدهاراً خلال هذه الفترة حيث انتشرت في كل مناطق البلاد واتسمت بقوة التنظيم وبأهمية عدد المنخرطين ولعبت دوراً هاماً في الحياة السياسية والمطلبية.

89 أيمن عبد المجيد وسائد جاس (بمساعدة نجلاء بركات)، المشاركة السياسية والنقابية للنساء في فلسطين تزامناً مع الثورات العربية. قراءة الواقع الفلسطيني في سياق علاقات النوع الاجتماعي.

89 فيما يتعلق بالحركة النقابية في لبنان اعتمدنا على المرجع التالي: شادي نشابة، «العمل النقابي في لبنان بين فترة جلب حقوق العمال وازدهار وفترة الرضوخ والتبعية»، في ٢٣ نوفمبر، 2010 <http://www.chadinachabe.com/?p=707>

- ١ العمل من أجل سن قانون العمل اللبناني (١٩٤٦) الذي ينظم علاقة العمال بأرباب العمل ويضمن حقوقهم. « وعلى رغم الثغرات التي وسمت القانون، إلا أنه شكل أهم مفصل في تاريخها وأسس لاحقاً لتطوير وتنظيم الاتحادات العمالية».
- ٢ الحصول على الترخيص للاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين عام (١٩٦٦) والذي ضم النقابات العمالية. وقد «لعب هذا الإتحاد دوراً أساسياً في دفع وتطوير الحركة النقابية وصولاً إلى تأسيس الإتحاد العمالي العام في لبنان في ٢٥ نيسان ١٩٧٠، والذي يعتبر بحق أهم إنجاز في تاريخ الحركة العمالية خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين».
- ٣ الدعوة إلى رفض الطائفية بأشكالها والعمل على بناء مجتمع مواطني.
- ٤ رفض العنف والتمسك بالنضال الديمقراطي المتمثل في الإضراب والتظاهر والاعتصام والاحتجاج.
- ٥ التأكيد على استقلال لبنان وسيادته وعدم التدخل في شؤونه مع إقامة علاقات تعاون وتضامن مع البلدان العربية المجاورة، والالتزام بالقضية الفلسطينية وضرورة إيجاد الحل الضامن لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة».

٣ **الحركة العمالية** خلال الحرب الأهلية وصولاً إلى اتفاق الطائف ١٩٨٩: لقد أثر الانقسام الطائفي والافتتال الأهلي سلبيًا على الحركة النقابية. وأمام هذا الوضع سعت الحركة النقابية إلى « الحفاظ على وحدتها ومنع تفاقم الانقسام الأهلي في بنيتها، والإبقاء على التواصل بين قادتها». كما ناضلت في سبيل عدم تسريح العمال والموظفين وإقفال المؤسسات الصناعية والمهنية خلال هذه الأزمة...

٤ **مرحلة ما بعد اتفاق الطائف**: شهدت هذه المرحلة (١٩٩١-١٩٩٥) ظهور العديد من النقابات والاتحادات النقابية مثل موضوع انتسابها إلى الإتحاد العمالي العام مشكلة كبيرة في ٢٤ نيسان ١٩٩٧. وقد صدرت ٨ تراخيص بتأسيس اتحادات، هي: الإتحاد اللبناني لنقابات السيارات العمومية ومصالح النقل في لبنان، إتحاد نقابات العمال والمستخدمين في الجنوب، إتحاد جبل عامل لنقابات العمال الزراعيين، إتحاد عمل النقابات الوطنية في الشمال، إتحاد نقابات عمال ومستخدمي الصناعات الورقية في لبنان، إتحاد نقابات عمال ومستخدمي صناعة الصلب الحديد في الجنوب، الإتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في الجنوب، الإتحاد العمالي اللبناني لنقابات التعدين. الميكانيك، الإتحاد العام لنقابات العمال في جبل لبنان، الإتحاد العام لنقابات المزارعين في لبنان.

والملاحظ أنه يوجد في لبنان ٥٢ اتحاداً عمالياً يضم ما يزيد عن ٥٠٠ نقابة. «وقد أدى هذا الانقسام في الحركة العمالية إلى ضعف قدرتها على التعبير عن مطالب أعضائها». ويبيّن شادي نشابة أن «وصول الأحزاب السياسية والطائفية إلى سلطة القرار في الاتحاد العمالي العام جعله أداة سياسية تتحرك لخدمة أهداف بعض الأحزاب» وأن قانون الجمعيات اللبناني يجيز « لكل ثلاث نقابات وما فوق أن تشكل اتحاداً.

هذا الأمر فتح الباب أمام ولادات عشوائية للنقابات والاتحادات جعلت في القطاع الواحد، كقطاع النقل البري، ثلاثة اتحادات لكل منها اتجاه سياسي. كما يتيح القانون لكل اتحاد عمالي مندوبين اثنين داخل المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام بغض النظر عن عدد أعضاء الاتحاد». و«المشكلة أن كل حزب في لبنان صار يطالب بحصته من الأعضاء داخل الاتحاد العمالي العام وأصبح الدخول للنقابات يتم لاعتبارات سياسية وطائفية وليس عمالية وهم ينفذون توجيهات أحزابهم من دون التطلع إلى مطالب العمال».

وقد أشار غسان صليبي<sup>91</sup>، في إطار عمله المتعلق بدراسة احتياجات تنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في النقابات في لبنان إلى تراجع الانتساب النقابي حيث تمر النقابات بمرحلة تقهقر تبلغ فيه نسبة الانتساب أقل من ٥%. كما تعيش أزمة ثقة بينها وبين قواعدها وضعف الحضور النسائي.

وبشكل عام بيّنت الدراسات أنّ دخول المرأة إلى سوق العمل وارتفاع مستواها التعليمي لم تساهم في القضاء على الفوارق بين المرأة والرجل لأنّ الرجال لا يقومون بالأعمال نفسها وليس لهم الوظائف والأجور نفسها مثل النساء<sup>92</sup>. كما أن حضور النساء داخل مراكز أخذ القرار لا زال خجولاً، وحتى إن تمكّنت من الوصول إلى مركز قيادي فإنّ المواقع تختلف بحسب مستوى السلطة وليست لها التأثير نفسه. كما أنّ هناك نسبة كبيرة من النساء اللاتي تشتغلن نصف الوقت أو في قطاعات تعرف بضعف النشاط النقابي (مثل قطاع الخدمات). وجدير بالملاحظة أن النقابات التي تشكو من العديد من النقائص هي اليوم مطالبة بإعادة النظر في مهامها وفي طرق تسييرها حتى تتمكن من تجاوز الرهانات الحالية بما فيها النهوض بالمشاركة السياسية للنساء.

91 سعدى علوه وغسان صليبي، دراسة احتياجات تنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في الأحزاب والنقابات في لبنان.

92 Dean Homa, Les femmes dans les syndicats: méthodes et bonnes pratiques pour l'intégration de la dimension du genre. Méthodes et bonnes pratiques pour l'intégration de la dimension du genre, Formation et Santé et Sécurité (ETUI-REHS) Institut Fédéral Belge pour l'Égalité des Femmes et des Hommes, 2006.

## دور الأحزاب والنقابات خلال الحركات الاحتجاجية:

لم يكن للأحزاب السياسية دور هام في بداية الثورات والحركات الاحتجاجية بمصر وتونس ويرجع ذلك إلى القمع المسلط على البعض منها (هناك العديد من أعضاء الأحزاب عدم المعترف بها الذين يوجدون داخل السجون أو في المنفى) أو إلى تواطؤ البعض الآخر مع النظام. إلا أن العديد من هذه الأحزاب التحقت بالمتظاهرين وساهم أفرادها في تأطير التحركات على الميدان.<sup>93</sup>

أمّا في المغرب، فإنّ الأحزاب المعارضة عبّرت منذ البداية على مسانبتها لحركة ٢٠ فبراير خصوصا الحزب الاشتراكي الموحد (بتمكين المتظاهرين من استخدام مقرّاته) وحزب النهج الديمقراطي (بحث منخرطيه على الانضمام إلى حركة ٢٠ فبراير شباط) وهما حزبان ينتقدان دائما النظام<sup>94</sup>. والجدير بالملاحظة أن هذين الحزبين لهما علاقة مع النقابات اليسارية والجمعيات. وقد بيّنت منية البناني شرايبي أن هذه الحركة مكّنت لأول مرة في تاريخ المغرب من تجاوز الاختلافات السياسية<sup>95</sup>.

لقد أكّدت لور فرانك في دراسة لها حول الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية<sup>96</sup> أن هناك رؤيتان مهيمنتان حول دور النقابات خلال الحركات الاحتجاجية العربية: تتمثل الرؤية الأولى في أن دور النقابات كان «ثانويا» مثلما هو الشأن في مصر حيث يذهب البعض إلى أن النقابات كانت «غير فاعلة» أو أنها لم تلعب أي دور في الاحتجاجات، أمّا الرؤية الثانية فتعتبر أنه كان للنقابات دور مزدوج نتيجة لتعاملها مع الأنظمة الديكتاتورية ممّا جعلها عرضة للاحتجاجات. إلا أنّه لا بدّ من الإشارة إلى أنّ ذلك لا ينطبق على كل البلدان المدروسة ففي المغرب مثلا<sup>97</sup> وقّرت النقابات والجمعيات إطارا للمتظاهرين والمحتجين على المستوى اللوجستي على غرار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي أعلنت عن مشاركتها لحركة ٢٠ فبراير شباط. كما أن الاتحاد العام التونسي للشغل لعب دورا فعّالا خلال الثورة بإعلان إضراب عام تمّ بتأطير الحركات الاحتجاجية<sup>98</sup>. كما بيّن مايكل بشير عياري أنّ النقابات لعبت دورا مهما خلال الثورة المصرية على مستوى تعبئة المواطنين وتأطيرهم<sup>99</sup>. وقد بيّنت سارة بن نفيسة أنّ دور النقابات ووزنها في البلدان التي شهدت ثورات وحركات احتجاجية كان أهم من الأحزاب السياسية المعارضة المعترف بها<sup>100</sup>.

93 فيما يتعلّق بدور الأحزاب خلال الحركات الاحتجاجية بتونس ومصر، أنظر:

Bozarslan Hamit, « Réflexions sur les configurations révolutionnaires égyptienne et tunisienne », Publié par Mouvements, n° 66, 2011.

94 Abdellah Tourabi et Lamia Zaki, « Maroc : une révolution royale ? », Mouvements, n° 66, 2011, p. 101.

95 Mounia Bennani-Chraïbi et Mohamed Jekhli, « La dynamique protestataire du Mouvement du 20 février à Casablanca », Revue française de science politique, 2012/5 Vol. 62, p. 867-894, p. 873.

96 Laure Franck, Mouvements contestataires dans le monde arabe et jeu d'échelles : limites à la lecture transnationaliste et explication des particularismes, Université de Genève, Green Lab, N° 2, 2012, <http://unige.ch/sciences-societe/speri/files/9614/0309/7371/Franck.pdf>, p. 58.

97 Abdellah Tourabi et Lamia Zaki, « Maroc : une révolution royale ? », Printemps arabes, comprendre les révolutions en marche, Mouvements, n° 66, 2011, p. 100.

98 Temlali Yassin, « Le rôle du syndicat UGTT dans l'intifada tunisienne », A l'encontre, publié le 25 janvier 2011, <http://alencontre.org/moyenorient/le-role-de-l%E2%80%99ugtt-dans-%C2%AB%E2%80%99intifada-tunisienne%C2%BB.html>.

99 Michaël Béchir Ayari, « Non, les révolutions tunisienne et égyptienne ne sont pas des « révolutions 2.0 » », Mouvements, n° 66, 2011, p. 60.

100 Sarah Ben Néfissa et Blandine Destremau, Protestations sociales, révolutions civiles, transformations du politique dans la Méditerranée arabe, Revue Tiers Monde, Armand Colin, 2011, p.12.

وقد بيّن سمير أمين أنّ الدور المهم الذي لعبته النقابات في مصر راجع إلى انفتاح النظام في مصر منذ ٢٠٠٧ ممّا مكّن من ظهور حوالي ٥٠ نقابة أغلبها كان مستقلاً عن النظام الذي كان يعطيها هامشاً من الحرية<sup>101</sup>.

كما بينت الدراسة التي قام بها عبد الله ترابي ولمياء زكي أنّ النقابات في المغرب تمكّنت من لعب دور مهم في دعم الحركات الاحتجاجية نتيجة لانفتاح النظام<sup>102</sup>. أمّا في تونس فقد بيّن إيريك غوب أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل قد سبق وأن عارض السلطة سنة ٢٠٠٦ عندما رفض المشاركة في الانتخابات البرلمانية لأن النظام كان ينوي فرض مرشحيه<sup>103</sup> وما زال دور الاتحاد الذي ساند الثورة التونسية رئيسياً لإنجاح المرحلة الانتقالية.

ومن الضروري التأكيد أنّ مختلف الأدبيات المتوقّرة حول دور النقابات في الحركات الاحتجاجية بالمنطقة العربية لم تعتمد على مقارنة النوع الاجتماعي (أو المقاربة الجنوسية/الجنسانية)، ممّا يجعل دور المرأة مخفياً.

---

<sup>101</sup> Laure Franck, *Mouvements contestataires dans le monde arabe et jeu d'échelles : limites à la lecture transnationaliste et explication des particularismes*, Université de Genève, Green Lab, N° 2, 2012, <http://unige.ch/sciences-societe/speri/files/9614/0309/7371/Franck.pdf>, p. 74.

Samir Amin, « 2011 : le printemps arabe ? », GRESEA écho, N° 70, Avril-mai-juin 2012, pp. 2-7, [http://www.gresea.be/IMG/pdf/GE\\_70.pdf](http://www.gresea.be/IMG/pdf/GE_70.pdf).

<sup>102</sup> Abdellah Tourabi et Lamia Zaki, « Maroc : une révolution royale ? », *Mouvements*, n° 66, 2011, p. 98.

<sup>103</sup> Eric Gobe, « Les syndicalismes « arabes » au prisme de l'autoritarisme et du corporatisme », in Olivier Dabène, Vincent Geisser, Gilles Massardier (Ed.), *Autoritarismes démocratiques et démocraties autoritaires : Convergences Nord-Sud*, 2008.







## المحور الثاني

دور الأحزاب و النقابات  
والأطر الديمقراطية في النهوض  
بالمشاركة السياسية للنساء

١. آليات تعزيز المشاركة السياسية للنساء

٢. واقع المرأة داخل الأحزاب و النقابات.  
بين النص والتطبيق

يعد موضوع التمثيل السياسي للنساء في الأحزاب السياسية والنقابات أحد المواضيع التي شكلت جزءاً مهماً من النقاش العام حول مجمل مشاريع الإصلاحات السياسية في الدول العربية. فدور المرأة في هذه المؤسسات السياسية بقي متواضعاً إذا ما تمت مقارنته مع ما تمثله من النسبة السكانية للمجتمع، حيث يمثل الأدوار الاجتماعية لكل من الرجال و النساء في جميع المجتمعات تقريباً شكلاً مهماً من أشكال التراتب والتدرج الاجتماعي، ويشكل عاملاً أساسياً في بناء أنواع الفرص وخيارات الحياة التي يواجهها الأفراد والجماعات ١٠٤. فالنساء غالباً ما يعانين من جميع أشكال التمييز والتي تعكس حالة من الحيف الذي يحاط بأدوار المرأة في الحياة السياسية، إذ أن أدوار الرجال تكون أعلى قيمة وتتمينا من أدوار النساء.

فالنساء في جميع المجتمعات تقريباً يتحملن المسؤولية الأولى عن تربية الأطفال ورعايتهم، والأعمال المنزلية، بينما يتكفل الرجال في العادة بتدبير السبل المعيشية للعائلة، وقد أدى تقسيم العمل السائد بين الجنسين إلى ترتيب الرجال والنساء في مواقع غير متساوية من حيث القوة والوجاهة والثروة. وانعكست هذه التراتبية بشكل سلبي على أدوار المرأة في المجتمع ومن ضمنها في العمل السياسي.

ويعكس هذا الوضع مدى انخراط الدول والمجتمعات العربية في المسار الديمقراطي حيث أن التمثيل السياسي للمرأة وحضورها في الحياة السياسية ضروريان كي نتحدث عن نظام ديمقراطي شامل تتحقق فيه المساواة بين جميع الفئات في المجتمع بما في ذلك النساء، فالحديث عن توسيع قاعدة تمثيل المرأة سياسياً، مهم لزيادة شرعية المؤسسات السياسية المنتخبة.

تشكل الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية آلية أساسية تتبوأ المرأة بواسطتها المناصب المنتخبة ومراكز القيادة السياسية. وقد تبدو الأحزاب السياسية، في غالبيتها، للوهلة الأولى مهتمة بتعزيز دور المرأة. وبالرغم من ذلك، غالباً ما تستقطب النساء لأسباب براغماتية بحتة. ففي الواقع، نادراً ما يتخذ القرار بتعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية لأنه «القرار الصائب» بل يأتي عادة كجزء من العمليات الحسابية التي تعتمد عليها الأحزاب السياسية من أجل تحقيق مزيد من الأرباح الانتخابية أو تعزيز الشرعية أو المصداقية حيث يلجأ بعض الأحزاب إلى استخدام المرأة كرمز للسياسات التقدمية دون أن يكون لها أي التزام حقيقي في تحقيق تقدمها. وفي هذه الحالة، تعتبر النساء «جالبات للأصوات الانتخابية» للحزب ولا ينظر لهن كمرشحات من شأنهن تقديم إضافة نوعية للحياة السياسية.

إن الفهم العام لدور الأحزاب يستند إلى التغيير، و بذلك فإنه من المرجو أن تضطلع الأحزاب بدور كبير في تغيير أوضاع النساء في المجتمع والمساهمة في التغيير الجوهري في الأدوار النمطية للمرأة، وفي دفعها وتشجيعها لتخطي العوائق المختلفة والمشاركة في مواقع صنع القرار. وعليه، تبقى النساء وقضاياهن خاضعة لمفاهيم تقليدية حيث تتعامل الأحزاب مع المرأة، كما هو سائد في المجتمع، من حيث إقصائها عن الوصول إلى مواقع القرار وإضعاف مشاركتها في رسم السياسات العامة للحزب برغم الإدعاءات بمواقفها الإيجابية من المرأة. وبعد مرور الأحداث المفصلية، تعود الأحزاب إلى ممارساتها النفعية والإقصائية.

104 أنتوني غدنز، ترجمة فايز الصياغ، علم الاجتماع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص. ١٩١.

105 نفس المرجع، ص. ١٩١.

إن استبعاد المرأة عن العمل السياسي يمثل إقصاء لفئة مهمة من المجتمع تصبح غير ممثلة، ولهذا فقد كان لمطالب العديد من الهيئات الحقوقية والناشطات والمفكرات النسويات في شتى دول العالم صدى واسعاً ساهم في تعزيز التمكين السياسي للمرأة، وتبع ذلك جهود أممية ودولية لتشجيع البلدان منفردة على مراعاة النوع الاجتماعي في تصميم ورسم وتنفيذ السياسات. وهذا ما أظهر مصطلح إدماج النوع الاجتماعي أو المقاربة الجنسانية في السياسات العامة (Gender Mainstreaming) وقد تم تعريف هذا المصطلح باعتباره «العملية المجتمعية التي تأخذ في الاعتبار تأثير السياسات والبرامج العامة على تحقيق التوازن بين الجنسين، والذي يتم من خلاله معالجة أوجه عدم التوازن والتمييز في العلاقات بين الرجل والمرأة»<sup>١٠٦</sup>.

ومن هذا المنطلق، برز مفهوم التمكين السياسي للمرأة بعد توصيات المؤتمر الدولي الرابع حول المرأة في بيجين لسنة ١٩٩٥، ويقصد به جعل المرأة ممتلئة للقوة والإمكانيات والقدرة لتكون عنصراً فاعلاً في التغيير، أي أن مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق المرأة لذاتها وحضورها على أرض الواقع، بتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال انخراطها بصورة حقيقية وفعالة في أنشطة المنظمات السياسية كافة من أحزاب ومنظمات نقابية أي إيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع وفي البرلمان<sup>١٠٧</sup>. إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أنّ مفهوم التمكين، على أهميته، لم يأخذ منحى تغيير بنيوي حيث تم التركيز بالأساس على النساء بشكل احادي دون الاهتمام بالمنظومة المجتمعية ككل.

106 مي الدباغ، أسماء رمضان، «النوع الاجتماعي: نحو تأصيل المفهوم في الوطن العربي واستخدامه في صوغ سياسات عامة فعالة»، بيروت، مجلة إضافات، العدد ٢٣، ٢٤، ٢٠١٣، ص. ٣١٠.

107 - صابر بلول، «التمكين السياسي للمرأة بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع»، دمشق: مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد ٥٢، العدد الثاني ٩٠٠٢، ص. ٠٠٦. <http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/645-686.pdf>

## آليات تعزيز المشاركة السياسية للنساء

تمثل هذه الآليات التي اقترحها دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للنساء<sup>١٠٨</sup> في مجموعة من الإجراءات والتي تساهم في تعزيز تمثيليتها داخل الأحزاب السياسية والنقابات:

### التنظيم الداخلي للأحزاب و النقابات:

**أ** معالجة المساواة بين الجنسين في القواعد الداخلية للحزب والنقابة، من خلال إقرار المساواة بين الجنسين في الوثائق التأسيسية كخطوة مهمة لتوفير إطار من أجل التحرك نحو أحزاب سياسية سريعة الاستجابة وأكثر شمولاً<sup>١٠٩</sup>.

**ب** تبني إجراءات لمشاركة المرأة في هياكل صنع القرار، مثل هذا الاجراء يدل على مدى درجة التزام الحزب بالمساواة بين الجنسين. فعلى الرغم من أن مستوى انخراط النساء في الأحزاب قد يصل إلى ما بين ٤٠ إلى ٥٠ ٪، إلا أن النسبة التي تمثلها المرأة في المناصب القيادية لا تتجاوز ١٠ ٪<sup>١١٠</sup>.

**ج** وضع إستراتيجيات من أجل المشاركة في المؤتمرات الحزبية، حيث توفر مثل هذه الفعاليات فرصة كبيرة للنساء الحزبيات لبناء العلاقات السياسية والمالية الضرورية للمسيرة المهنية السياسية الناجحة<sup>١١١</sup>.

**د** تأسيس لجان وأقسام نسائية ضمن الأحزاب السياسية، إذ تمكن هذه الآلية النساء في الحزب من وضع قضايا المرأة على أجندة الحزب من أجل الدفع في اتجاه تبني قرارات وتوصيات في شأنها، إضافة إلى الالتقاء والمناقشة وتداول الأفكار وتحديد الأولويات والبحث عن حلول للمشاكل المشتركة. ومن المهم إدماج اللجان النسائية رسمياً في هيكل الحزب وإنشطة أدوار ومسؤوليات محددة بها.

### نظام الحصص المخصصة للنساء (الكوتا):

جاء في المادة (٤) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ (سيداو/Cedaw)، «لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل في المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً بالمعنى الذي تأخذ به الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة وجاء في المادة (٧) من الاتفاقية نفسها ضرورة أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء

108 مانويلا بويو فيشي محررة، ترجمة أمين ح. حداد، تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى: دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية. أكتوبر ٢٠١١، ص. ٢. [http://www.ndi.org/files/Empowering-Women-ARA\\_0.pdf](http://www.ndi.org/files/Empowering-Women-ARA_0.pdf)

109 تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى، دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، ص. ١٥.

110 نفس المرجع، ص. ١٦.

111 نفس المرجع، ص. ١٧.

على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامّة للبلد، وبوجه خاص أن تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل الحق في: (أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام، (ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية، (ج) المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد.

وقبل ذلك أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦ أن للنساء الحق في التصويت في جميع الانتخابات، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز، وكذلك للنساء الأهلية في أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز وكذلك ضرورة تقلد المناصب العامة دون أي تمييز ضدهن.

ونتيجة لتجربة النساء في الانتخابات عبر العالم، نجد أنه زاد الاقتناع لدى الرأي العام في العديد من الدول العربية بضرورة تخصيص حصة للنساء في الانتخابات.

وتجد الكوتا سندها القانوني الرئيسي في اتفاقية السيداو والتي نصت على إمكانية اللجوء للتشريع وتبني إجراءات زجرية تمييزية لفائدة المرأة «التمييز الايجابي»<sup>١١٢</sup> بشكل مؤقت لتسريع وتيرة المساواة بين الجنسين داخل المجتمع.

والمقصود بالكوتا أن تكون أداة سياسية مؤقتة تهدف إلى تخصيص مقاعد لتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وذلك لمعالجة عدم المساواة والتمييز التاريخي ضد المرأة في الحياة السياسية<sup>١١٣</sup>. فنظام الكوتا قد تم اعتماده بعد توصيات مؤتمر بيجينغ للمرأة سنة ١٩٩٥، وتم التنصيص عليه أيضا في الإعلان عن الأهداف الإنمائية للألفية سنة ٢٠٠٠ لزيادة التمثيل السياسي للمرأة، وتشير بعض الإحصائيات إلى أنه تم اعتماد نظام الكوتا في انتخابات أعضاء مجالس البرلمان في أكثر من أربعين بلداً، وحددت الأحزاب طوعية أحكاماً للحصص (الكوتا) في أكثر من خمسين دولة أخرى<sup>١١٤</sup>.

وفي هذا الصدد يمكننا اعتبار نظام «الكوتا النسائية» آلية تمنح التدخل الإيجابي لزيادة حصص المرأة وتعزيز دورها وضمان مكانتها، عبر اعتمادها كحل مؤقت، إلى أن تزول الفوارق القائمة على أساس الجنس بينها وبين الرجل على الأصعدة كافة، ويصبح بإمكانها أن تشارك في العملية الانتخابية دون اللجوء لهذه الإجراءات، وأن تمكينها يتم على أساس العدالة التامة، ونزاهة العملية الانتخابية التي تقوم على أنماط دستورية واضحة وملائمة<sup>١١٥</sup>. لقد أصبحت الحصة الانتخابية وسيلة سياسية مهمة لزيادة قدرة النساء على الولوج إلى دوائر صنع القرار. وعندما تنفذ على نحو ملائم فإنها تضمن وصول النساء إلى هذه المناصب. وتنقسم أنواع الحصص الانتخابية إلى نوعين، حصص المرشحين، ونظام المقاعد المحجوزة.

112 «لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة تستهدف حماية الأمومة، بما في ذلك التدابير الواردة في هذه الاتفاقية، إجراء تمييزيا بالمعنى الذي تأخذ به هذه الاتفاقية، و لكنه يجب ألا يستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة و منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص و المعاملة».

113 على الصاوي، دليل القيادات البرلمانية في حماية حقوق المرأة، القاهرة، هيئة الأمم المتحدة، مكتب مصر، ٢٠١١، ص. ١٤.  
[http://iknowpolitics.org/sites/default/files/training\\_manual\\_ar.pdf](http://iknowpolitics.org/sites/default/files/training_manual_ar.pdf)

114 Georgina waylen, Engendering Transitions Women's Mobilization, Institutions, & Gender Outcomes, London: Oxford, 2007, p.11

115 عصام بن الشيخ، تمكين المرأة المغربية في ظل النظم الانتخابية المعتمدة الفرص والقيود، ص. ٢٦٩.

<http://www.univ-ouargla.dz/Pagesweb/PressUniversitaire/doc/04%20Dafatir%20droit%20et%20politique/DSP1/DSP0116.pdf>

## أ) حصص المرشحين:

تسعى حصص المرشحين للتأثير على طبيعة المرشحين المتوفرين. إذ تضمن تخصيص نسبة محددة للنساء من المرشحين للانتخابات. ويمكن لهذا النوع من الحصص أن يكون مقررًا بالتشريعات. حيث يحدد القانون حداً أدنى من النساء من بين المرشحين، كما يمكن أن تكون هذه الحصص طوعية. حيث يتبنى الحزب السياسي طوعاً تخصيص عدد محدد من النساء المرشحات للمنافسة في الانتخابات.

## ب) نظام المقاعد المحجوزة.

ينص هذا النظام على تخصيص نسبة محددة من المقاعد في المجلس التشريعي أو المجلس النيابي للنساء<sup>116</sup>. إن اللجوء إلى نظام الكوتا تبرره الحاجة التي مفادها أن الدعم الإرادي لحضور النساء في مناصب السلطة من شأنه أن يؤدي على المدى المتوسط إلى تطوير التصورات المتعلقة بأدوار النساء ومكانتهن في المجتمع. وتطبيق تدابير الكوتا يعتبر «إجراء مؤقتاً وخصوصاً» يتم إلغاؤه بمجرد بلوغ الأهداف المتوخاة حسب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة<sup>117</sup>. تظل الكوتا نظاماً مؤقتاً لتمكين النساء من تحقيق نسبة من التمثيل السياسي في البرلمانات والمجالس المنتخبة، رغم ما يثيره هذا النظام من معارضة من طرف منتقديه، لكن يظل هذا التمييز الإيجابي أمراً مقبولاً يمكن تعميمه بالممارسة. لأن الحصص يمكن أن تكون فعالة جداً إذا كانت مناسبة للنظام الانتخابي ومصممة بشكل سليم، ولكن على الرغم من اعتمادها في عديد البلدان من جميع أنحاء العالم، فالكوتا ظلت مثار جدل كآلية لتحسين تمثيل المرأة<sup>118</sup>.

## ◆ دعم الأحزاب السياسية للمرشحات خلال الحملات الانتخابية:

من المهم أن تدعم الأحزاب السياسية المرشحات من النساء خلال الحملة الانتخابية، حيث غالباً ما يسيطر الرجال على شبكات الدعم التي توفر الموارد للحملة الانتخابية. ففي دراسة أجراها الاتحاد البرلماني الدولي وشملت ٣٠٠ عضواً في مجالس نيابية، أشار نصف المستجوبين إلى أن بناء القدرات في ما يتصل بأساليب إجراء الحملات الانتخابية والتواصل مع القواعد الحزبية هو الأمر الأهم في دعم ترشيحاتهم الانتخابية<sup>119</sup>.

فالأحزاب مطالبة بإتباع العديد من الإستراتيجيات لدعم المرشحات أثناء الحملة الانتخابية من خلال التدابير التالية:

أ) **تدريب النساء المرشحات،** ويمكن أن يستهدف هذا التدريب مهارات جمع التبرعات، وصياغة الرسائل، والعمل مع وسائل الإعلام، وإنشاء برامج للتواصل مع الناخبين وتوعيتهم- تقنيات التواصل- وصياغة خطط الحملات الانتخابية، وتصميم أساليب موجهة للتواصل مع الناخبين<sup>120</sup>. وكذلك المساعدة في إيجاد مصادر التمويل، حيث تكون الموارد الاقتصادية مهمة لدعم المرأة وتمكينها من الموارد التي تساعدها في إدارة الحملة الانتخابية.

116 تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى، ص. ٢٢.

117 محمد موقيت، التمثيلية السياسية للنساء ومقاربة النوع في المغرب والعالم، الدار البيضاء: ٧٠٠٢، ص. ٧١.

118 Georgina waylen Engendering, Transitions Women's Mobilization, Institutions, and Gender Outcomes, London : Oxford , 2007, p. 11

119 تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى، دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، ص. ٢٣.

120 نفس المرجع، ص. ٢٣.

**ب) المراقبة الانتخابية والترتيبات الأمنية المراعية للاعتبارات الجنسانية،** وهو ما يستلزم من الأحزاب، تعيين وكلاء، أو مراقبين أثناء عملية التسجيل والاقتراع لضمان أن يدلي الناخبون بأصواتهم دون تخويف<sup>١٢١</sup>.

**ج) مراعاة اعتبارات الجنسانية في المعلومات المقدمة للناخبين،** حيث ينبغي للحملات التي تنظمها الأحزاب أن تبرز للمرأة أهمية صوتها في المجتمع ككل وتشدد على حقها في التصويت باعتبارها نصف المجتمع. وينبغي كذلك أن يكون للنساء دور في إدارة حملات توعية الناخبين وتخطيطها وتنفيذها. ويتطلب تنظيم هذه الحملات والندوات التثقيفية تصميم الرسائل والمضامين بما يتناسب والخلفية الثقافية الاجتماعية ومستويات الأمية والوضع السياسي في البلد المعني<sup>١٢٢</sup>.

يتبين لنا من خلال هذا العرض، أن الأحزاب السياسية والنقابات تعد أهم القنوات الديمقراطية التي تساهم في رفع نسبة التمثيل السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة، لكن هذا المسار نحو تمكين المرأة يبقى دون معنى خارج المبادرات الإرادية للأحزاب السياسية والنقابات، التي تقدم المساعدات والخبرات والتدريبات للمرأة لتحسين تمثيليتها داخلها حتى تستطيع المساهمة في صياغة التصورات والمشاريع التي تساهم في خدمة مصالح النساء في السياسات العامة.

لكن التساؤل الذي يفرض نفسه : «إلى أي مدى يتم تطبيق هذه الآليات لتفعيل المشاركة السياسية للنساء وتفعيلها داخل الأحزاب والنقابات؟».

<sup>121</sup> نفس المرجع ، ص. ٣٤.

<sup>122</sup> نفس المرجع ، ص. ٣٥.

## ٢ واقع المرأة داخل الأحزاب و النقابات بين النص والتطبيق

تمثل الأحزاب السياسية أحد أهم جسور المشاركة السياسية، وتحديدًا لتأطير المشاركة في الانتخابات، وبلوغ المناصب النيابية. كما أنها تلعب دورًا هامًا في تحديد الترشيحات ورئاسة اللجان البرلمانية أو تولي الحقائق الوزارية. فالأحزاب السياسية هي التي تحدد عادة الزعامات البرلمانية والحكومية وتوفر الدعم لأعضائها المنتخبين سواء من حيث توفير المعلومات أو المساندة الإعلامية أو الشعبية للناخبين.

فما من شك في أن الأحزاب السياسية يمكن أن تلعب دورًا محوريًا في تدعيم المشاركة السياسية للنساء أو العكس، فالأحزاب تؤثر أو تسعى على الأقل إلى التأثير على الرأي العام كما أنها تتدخل بشكل كبير في تحديد السياسات العامة والاختيارات الكبرى للبلاد.

في إطار توضيح التفاوت بين الأحزاب والنقابات في خصوص مسألة تمثيل المرأة، يمكن التركيز على الأدبيات والنصوص المؤسسة للأحزاب ولهذا الغرض، تم تجميع الأحزاب حسب اتجاهاتها الأيديولوجية. أما بالنسبة إلى النقابات، فسيتم عرض مدى انخراط المرأة في هذه المنظمات المهنية لاحقًا.

### في تونس :



### ◆ الأحزاب

ما يلاحظ في تونس اليوم هو أن الأحزاب السياسية ليس لها أرقام محددة في ما يخص عدد المنتمين إليها، أو عدد النساء المكلفات بمهام قيادية أو على الأقل لا تريد الكشف عن هذه الأرقام لأسباب متعلقة بالصراع السياسي. كما يلاحظ وجود اختلافات في الأرقام التي قدمتها بعض قيادات الأحزاب التي تم استجوابها، خلال الدراسة التي قام بها فريق البحث التونسي<sup>١٢٣</sup>، بخصوص عدد النساء سواء في الهياكل الوسطى أو الدنيا. ويمكن تأكيد بعض القواسم المشتركة بين الأحزاب بالرغم من عدم دقة المعطيات بخصوص عدد الإنخرطات، فانخراط النساء في الأحزاب السياسية يبقى ضعيفًا بالرغم من الحراك الذي حصل بعد جانفي/كانون الثاني ٢٠١١.

بالنسبة إلى موقع المرأة ضمن النصوص المؤسسة للأحزاب، يمكن التمييز بين الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية والأحزاب ذات المرجعية الحداثية. و عليه، تعتبر حركة النهضة أهم حزب في التيار الإسلامي ولم يتعرض مشروع دستورها الذي أعدته مع بداية إعداد مشروع الدستور التونسي إلى حقوق النساء إذ اقتصر فصله الثالث على اعتبار أن: «كل التونسيين متساوون أمام القانون» دون التأكيد على المساواة في الحقوق والواجبات بين التونسيين والتونسيات وصرح في الفصل العاشر أن: «الشريعة الإسلامية مصدر أساسي للتشريع».

123 حفيفة شقير ومحمد شفيق صرصار، النساء و المشاركة النسائية. تجربة الأحزاب السياسية و النقابات و الجمعيات المهنية، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان . جانفي ٢٠١٤.

أما بالنسبة إلى الأحزاب ذات التوجه الحداثي والتي تضم الأحزاب اليسارية والليبرالية، فإن طرح مسألة المشاركة السياسية يختلف من حزب إلى آخر ولا أثر لإجراءات خاصة بوجود النساء في مواقع القرار في الأنظمة الأساسية أو القوانين التأسيسية للأحزاب السياسية ولو أن البعض من هذه الأنظمة الداخلية أحدثت مكاتب للمرأة. هذا ما نجده على سبيل المثال في النظام الأساسي للحزب الجمهوري الذي تعرض في الفصل ٤٢ لمكتب المرأة وحدد طبيعته وهو حلقة تفكير وتدخل وعمل خاصة بأعضاء الحزب من النساء، ويتدخل المكتب في كل المسائل الخاصة بحقوق وتمثيلية المرأة في المجتمع وينفذ السياسة العامة للحزب في الحقل النسوي بالتنسيق مع مختلف الهياكل<sup>١٢٤</sup>.

أما القانون الأساسي لحزب العمال التونسي، فلم يؤكد مبدأ المساواة وحقوق النساء ولم يحدث لجنة خاصة بالمرأة في صلب الحزب ولو أن برنامج عمل الحزب أقر المساواة التامة والفعلية بين الجنسين ألغى مظاهر التمييز كافة بينهما تشريعياً وواقعياً<sup>١٢٥</sup>. لكن الحزب أسس منذ ٢٠١٢، رابطة نساء تونس للحرية والمساواة.

حددت هذه الرابطة أهدافها كما يلي: العمل على إلغاء مظاهر التمييز كافة في التشريعات التونسية وجعل مبدأ المساواة بين الجنسين مبدأ دستوريا ينسحب على القوانين كافة، وتوفير الظروف المادية اللازمة لتخفيف العبء على النساء، بالمساواة في حق الشغل مع اتباع سياسة التمييز الإيجابي لتحقيق المساواة في تولي الخطط الوظيفية ومواقع القرار، وبالمساواة في الأجور بين الجنسين وبالاعتراف بالأمومة كوظيفة اجتماعية، وإقرار عطلة الأمومة خالصة الأجر قبل وبعد الوضع، وبمنع عمل النساء في الليل في المؤسسات الخاصة ذات الصبغة الصناعية المضرة للصحة، وبتكفل الدولة والمؤسسات الاقتصادية بتوفير المحاضن ورياض الأطفال قرب مقرات العمل، وبإلغاء مظاهر التمييز كافة ومنع الصور المهينة للمرأة في الكتب المدرسية ووسائل الإعلام والمنتجات الثقافية، وبمقاومة الأفكار والتقاليد والأعراف التي تحط من قيمة المرأة وتكبلها، وبتجريم التحرش الجنسي والبلغاء وبتشجيع النساء على الانخراط في العمل السياسي والمدني للدفاع عن حقوقهن وبالتصدي لكل التيارات الرجعية المعادية للنساء<sup>١٢٦</sup>.

إجمالاً، يمكن القول بأن السمة العامة للأحزاب السياسية في تونس خلال فترة ما قبل الثورة، منسجمة مع واقع الدول العربية الذي يتمثل في ضعف الحضور النسائي في العمل الحزبي أي أن هناك غياباً شبه كلي للنساء في المراكز القيادية على كل المستويات وفي كل الفضاءات، ووجوداً محدوداً في الهياكل المتوسطة وفي الهياكل السفلى.

تلاحظ أستاذة التاريخ بالجامعة التونسية ونائبة رئيس الهيئة العليا للانتقال الديمقراطي لطيفة لخضر أن المشهد النسائي بعد الثورة يطرح تساؤلات كبرى بل ومحيرة لأنه «توجد مؤشرات غير جيدة إطلاقاً تتجلى في ضعف نسبة المرأة على رأس اللوائح الانتخابية. ضعف سيفضي بالضرورة إلى ضعف وجودها في المجلس التأسيسي وأن لا تتجاوز نسبة حضور المرأة بالمجلس ١٠٪»<sup>١٢٧</sup>. وتتهم لخضر الفاعلين السياسيين بتهميش المرأة خلال العملية السياسية مؤكدة أن «ثمة نوع من الإقصاء للمرأة لا ندري إن كان متعمداً أو غير متعمد»، مشيرة إلى أنه «في كل الحالات ومهما كانت الأسباب يبدو الأمر غير منطقي».

124 الحزب الجمهوري، النظام الداخلي، تونس، ٢٠١٢.

125 حزب العمال التونسي، برنامج «من أجل بديل ديمقراطي وشعبي» تونس، ٢٠١٢.

126 رابطة نساء تونس للحرية والمساواة، أرضية عمل تونس، ٢٠١٢.

127 منور مليتي، «المرأة التونسية على مفترق طرق: الحداثة أو السلفية»، ميدل إيست أونلاين، ٢ أكتوبر ٢٠١١، <http://www.middle-east-online.com/?id=118305>

وبرأي لخضر فإن نتيجة مبدأ التناسف الذي أقرته الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة لم تكن هامة لأن «العقلية الرجالية استطاعت أن تصل إلى إقصائها» وهي تتهم الفاعلين السياسيين بالتحيل على مستوى رئاسة اللوائح الانتخابية باستثناء القطب الحداثي الذي بلغت نسبة حضور المرأة فيه ٥٠٪.

وتقول الناشطة نورة البورصالي «لقد اعتبرنا مبدأ التناسف مكسبا تاريخيا لكن كنا نعتقد أن الأحزاب السياسية ستضع نساء على رأس القوائم وما راعنا أنها لم تمثل أكثر من ٥٪ وكانت محل نقد حتى في الأحزاب الكبيرة المناضلة، ولولا القطب الديمقراطي لكانت ١٪». وتضيف البورصالي إن تونس شهدت بعد الثورة بروز مشاركة هامة للنساء في الحياة السياسية نظرا إلى كثرة الأحزاب «لتوفر الإرادة النسائية والرغبة في المشاركة مما أفرز وجود وجوه نسائية جديدة أضحت فاعلة في المشهد السياسي وفي الحقل الجمعياتي» غير أنها استدركت باعتبار ما حدث في الواقع هو «تهميشهن على مستوى مواقع القرار».

و تعيش الساحة السياسية التونسية اليوم السيناريو نفسه إذ مثل غياب المرأة أو تغييبها عن رئاسة قوائم الانتخابات التشريعية المقبلة والتي ستنظم في أكتوبر من سنة ٢٠١٤ صدمة في أوساط النساء والناشطات والناشطين الحقوقيين وبعض السياسيين بعدما أكدت مرة أخرى ازدواجية الخطاب السياسي وجسدت النظرة الدونية تجاهها ليقصر الأمر على تمجيد دورها الاجتماعي والسياسي في مستوى الخطاب فقط دون الفعل أو التطبيق مما جعل هذا الحضور محدودا دون إعطائها مركز الزيادة في حزبها رغم ما كان لها من نضالات. وهذا يؤكد أن فكرة التناسف في القوائم الانتخابية أشبه بكذبة أو بوهم موضحين أن أغلب الأحزاب ليست على اقتناع بهذا المبدأ وأنها لجأت إلى المرأة لإتمام قوائمها وسدّ الشغور الحاصل لديها ليتأكد في الأخير أن جلّ النقاشات التي جرت لتحديد القوائم طغت عليها العقلية الذكورية ولا مكان للمرأة فيها.

ونشير في السياق نفسه إلى أن سيدة فقط في حزب حركة نداء تونس تأكد ترؤسها لقائمة انتخابية، وهي أمينة المال «سلمى اللومي الرقيق» التي ترأست قائمة نابل ١، مقابل ترؤس ٥ سيدات قوائم حركة النهضة، وسيدتان قوائم الجبهة الشعبية و ٣ نساء قوائم حزب آفاق تونس، و ٥ سيدات قوائم حزب المسار، و ٤ سيدات حزب التكتل من أجل العمل والحريات و ٣ سيدات للحزب الجمهوري. فيما تعرف أحزاب أخرى إشكاليات عديدة على مستوى اختيار سيدات ليمثلن الحزب في الانتخابات التشريعية وكلها تمثل أعداد المقاعد الانتخابية التي منحها الأحزاب السياسية للسيدات على رأس قوائمها في عدد من الدوائر من أصل ٣٣ دائرة انتخابية منها ٢٧ دائرة في تونس و ٦ في الخارج<sup>١٢٨</sup>.

128 Sandro Lutyens, « Tunisie – Elections: Après avoir soutenu la parité horizontale, des partis politiques proposent une minorité de femmes têtes de liste », HuffPost Maghreb, [http://www.huffpostmaghreb.com/2014/08/19/tunisie-parite-horizontale\\_n\\_5690997.html](http://www.huffpostmaghreb.com/2014/08/19/tunisie-parite-horizontale_n_5690997.html)

عرفت مشاركة المرأة نسقا تصاعديا مع تقدم الانتقال الديمقراطي فقد أصبحت تشارك وبكثافة في مختلف أشكال التعبير والفعل. لكن هذه التحركات لم تؤد بالضرورة إلى تدعيم وجود نسائي فعلي في المنظمات والجمعيات المهنية. فبقي المشهد العام للمنظمات والنقابات في تونس يعكس واقعا متفاوتا بين منظمات تجاوزت عوائق تمثيل المرأة وبين منظمات لا تزال فيها المرأة غير ممثلة بالشكل الكافي إن لم نقل غائبة. وقد تم رصد ست منظمات تجاوزت مسألة تمثيل المرأة داخل هياكلها وهي : جمعية المحامين الشبان، جمعية القضاة التونسيين، نقابة القضاة التونسيين، نقابة الصحفيين التونسيين، اتحاد الأساتذة الجامعيين الباحثين التونسيين واتحاد الصناعة والتجارة. والملفت للانتباه أن هذه النقابات، على الرغم من أهمية التمثيل النسوي بها، فهي لم تعتبر قضايا النساء ضمن برامجها بل اقتصرت على المشاغل المهنية بصفة عامة.

أما المنطقتان التي لم تتجاوز عوائق تمثيل المرأة فهما : الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري والاتحاد التونسي للشغل وهما منطقتان عريقتان أنشئت منذ زمن بعيد ولكن قيادتهما غير مختلطة ولا تضم نساء أو تضم عددا قليلا من المسؤولات النقابيات. فالإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري يضم تحت لوائه الجامعة الوطنية للفلاحة والتي من بين أهدافها المساهمة في النهوض اقتصاديا وفنيا واجتماعيا بالنساء والفلاحات غير أن العنصر النسائي مهمش داخل هذه المنظمة<sup>129</sup> مما دفع عضوات الجامعة الوطنية للفلاحة إلى المطالبة بضرورة مراجعة نسبة حضور المرأة في هياكل الاتحاد لكي يصبح العنصر النسائي ممثلا بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ سواء في هيئات الاتحادات المحلية أو الجهوية أو على المستوى الوطني.

أما الاتحاد العام التونسي للشغل، أعرق تنظيم نقابي تونسي، فإن نسبة انخراط المرأة فيه تطورت بعد ثورة ١٤ جانفي ٢٠١١ من ٤٨ ٪ لتتجاوز ٥٠ ٪. غير أنه و على الرغم من هذه النسبة المهمة على المستوى القاعدي، لا تزيد نسبة تمثيل المرأة في الهياكل المسيرة للاتحاد عن ٢ ٪ في أحسن الحالات منذ ٢٠٠٧ وهي نسبة في تراجع ملحوظ<sup>١٣٠</sup>.

نلاحظ أن وجود النساء لا يزال هزيلا ولا تزال الأحزاب والنقابات والجمعيات المهنية في تونس تفتقد إلى العنصر النسائي، وحتى لو كانت تقودها نساء، فإنها لم تتخذ قرارات حقيقية لإدماج النساء في مواقع القرار ولم تتبن برامج لتدعيم مكانة النساء في منظماتها واكتفت بشعارات ليس لها أي وقع على مستوى التطبيق.

129 مساهمة لجنة المرأة العاملة بالاتحاد العام التونسي للشغل. تعزيز تمثيل المرأة في النقابات وهيئات صنع القرار تقديم: صالحة المهوك (ولدت الخلفي) المنتدى الاجتماعي العالمي (الكرامة) الدورة ١٢ : تونس من ٢٦ مارس إلى ٣٠ مارس ٢٠١٣. حيث تشير الدراسة إلى ضعف تمثيلية المرأة مقارنة بنسبة انخراطها وتقدر نسبة تمثيلية المرأة في الاتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري بـ ٩ ٪.

130 مساهمة لجنة المرأة العاملة بالاتحاد العام التونسي للشغل. تعزيز تمثيل المرأة في النقابات وهيئات صنع القرار تقديم: صالحة المهوك (ولدت الخلفي) المنتدى الاجتماعي العالمي (الكرامة) الدورة ١٢ : تونس من ٢٦ مارس إلى ٣٠ مارس ٢٠١٣.

## ◆ الأحزاب

تتميز الأحزاب السياسية بالمغرب بتنوع إيديولوجياتها وتوجهاتها، كما أن بعضها عريق وعاصر استقلال البلاد والبعض الآخر حديث ، تولد عن تطورات سياسية أو أفرزته عوامل اجتماعية أو انشقاقات حزبية. وقد نص القانون رقم ٢٩,١١ المتعلق بقانون الأحزاب السياسية على ضرورة توسيع وتعميم الأحزاب السياسية لمشاركة النساء في التنمية السياسية للبلاد، وذلك بالسعي لبلوغ نسبة الثلث لفائدة النساء داخل أجهزتها المسيرة وطنيا و جهويا، في أفق تحقيق المناصفة بين النساء والرجال<sup>١٣١</sup> كما هو منصوص عليه في الفصل ١٩ من الدستور، الذي ترى المناضلات الحزبيات أنه مكسب ثمين .

وجدير بالملاحظة أن المشرع المغربي حدد نسبة معينة (الثلث) على الأحزاب السعي لبلوغها، على عكس القانون رقم ٣٦,٠٤ الذي كان ينظم الأحزاب السياسية في ظل دستور ١٩٩٦، والذي ترك تحديد هذه النسبة للنظام الأساسي للحزب. وتحديد نسبة الثلث جاء كحد أدنى، وبالتالي فالأحزاب المهتمة والداعمة للمشاركة السياسية للنساء، قد تتجاوز هذه النسبة بالوصول إلى المناصفة أو الاقتراب منها. لكن على اختلاف إيديولوجياتها، فإن مجمل الأحزاب قد تبنت نسبة الثلث المنصوص عليها في حين أن الفئة المتبقية من الأحزاب قد حددت نسبة نقل عن الثلث باعتبار كلمة «تسعى» التي استخدمها المشرع في هذه المادة تمنح إمكانية تحديد نسبة أقل من الثلث.

**وسنسى من خلال ما يلي إبراز مكانة المرأة داخل الأحزاب من خلال إبراز وضعيتها في القوانين الداخلية المنظمة لها<sup>١٣٢</sup>:**

○ **حزب العدالة و التنمية:** هو حزب سياسي ذو توجهات إسلامية و هو الحزب المتزعم للحكومة الحالية بعد حصوله على أكثر من ربع المقاعد في الانتخابات البرلمانية لسنة ٢٠١١. وقد عمل هذا الحزب على تعديل نظامه الأساسي في الأجل التي حددتها المادة ٧٢ من قانون الأحزاب. غير أن نسبة تمثيل النساء في الأمانة العامة لهذا الحزب لم تتجاوز ١٦٪ في حين أن المادة ١٧ من قانون الأحزاب نصت على تخصيص نسبة ٢٥ ٪ على الأقل للنساء في الأجهزة التقريرية و التنفيذية للأحزاب.

○ **حزب الاستقلال:** حزب محافظ يعتبر هذا الحزب من الأحزاب الأولى التي وصلت فيه النساء إلى مراكز قيادية بنسبة ١٠ ٪ في هياكله منذ سنة ١٩٨٢ و قد تم تعديل نظامه الأساسي سنة ٢٠١٢ غير أن النص المعدل لا يتحدث عن نسب تمثيل المرأة على المستوى المحلي و الجهوي بل اكتفى بتخصيص نسبة ٣٠٪ من بين ١٠٠ عضو ينتخبهم المجلس الوطني لتكوين اللجنة المركزية، لكنه اشترط هذه النسبة كلما توفرت.

○ **حزب التجمع الوطني للأحرار:** أكد سعيه لبلوغ نسبة الثلث داخل مختلف أجهزته وطنيا و جهويا و في الترشح للانتخابات، و نجد بالفعل أنه اقترب من هذه النسبة على المستوى الوطني حيث بلغ تمثيل النساء في المكتب السياسي ٢٨,٥٧ ٪

131 المادة ٢٦ من القانون رقم ٢٩,١١ المتعلق بالأحزاب السياسية.

132 لقد تم الاعتماد على الدراسة الوطنية « تعزيز دور الأحزاب و النقابات في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء. الحالة المغربية»، الدكتور عبد الرحيم المصلوحي ، أبريل ٢٠١٤، ص ٣٨-٤٤

○ **حزب الأصالة والمعاصرة:** في تحديده لنسبة النساء الواجب توفرها داخل مختلف أجهزته الوطنية والمحلية، استعمل في نظامه الأساسي صياغة أكثر دقة حيث جاء فيها « لا تقل تمثيلية النساء عن الثلث...» بحيث يستشف من هذا التتويه أن الهدف المنشود هو بلوغ المناصفة. وقد تمكن حزب الأصالة والمعاصرة من تجاوز هذه النسبة، حيث بلغ تمثيل النساء في المكتب السياسي للحزب ٣٥,٧١٪.

○ **حزب الحركة الشعبية:** لم يعمل هذا الحزب على غرار باقي الأحزاب على ملائمة قانونه الأساسي ليتلاءم مع دستور ٢٠١١ والقانون المتعلق بالأحزاب و يحدد النظام الأساسي للحزب نسبة لا تقل عن ٢٠٪ لفائدة النساء من عدد الأعضاء المنتخبين في الهياكل التفرعية والتنفيذية للحزب و في المجلس الوطني ويعتبر أي لائحة لا تتوفر على هذا الشرط لاغية . لكن ، في الواقع، لم تتجاوز تمثيلية النساء بهذا الحزب ١٣,٦٣٪ .

○ **الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية:** حددت المادة ٢٦ من النظام الأساسي المعدل للحزب نسبة النساء الواجب توفرها في أجهزة الحزب بشكل مقتضب و غامض لكن عمليا، تمكن هذا الحزب من تجاوز نسبة الثلث في أعضاء مكتبه السياسي حيث بلغت نسبة النساء بهذا الجهاز ٣٤,٣٧٪.

## ◆ النقابات

نظرا للتطور المهم الذي عرفه النشاط النقابي بالمغرب نتيجة للتعدد النقابي من جهة، واتساع الأنشطة الاقتصادية والوظائف العمومية من جهة أخرى، ونتيجة لتقدم القانون المؤطر وعدم استجابته للتطورات الحاصلة، فقد بادرت وزارة التشغيل والتكوين المهني بتبني قانون متعلق بالنقابات المهنية بتاريخ ١٠ أكتوبر/تشرين اول ٢٠١٠. وقد تم تعزيز هذا القانون بفضل التعديلات الدستورية لسنة ٢٠١١ حيث أن هذه التعديلات أضفت موجة جديدة من الديمقراطية، وهي ديمقراطية المناصفة، حيث أن الفقرة الثانية من المادة ٢١ تنص كالاتي: «تؤسس وتنظم وتسير النقابة المهنية، بناء على مبادئ ديمقراطية تسمح لجميع الأعضاء بالمشاركة في انتخاب مختلف أجهزتها التفرعية والإدارية والتنفيذية. وتتضمن القوانين الأساسية والأنظمة الداخلية مقتضيات خاصة تكفل ضمان تمثيلية النساء في هذه الأجهزة».

ولتفعيل بنود هذا القانون، تبنت النقابات في قوانينها الأساسية تدابير التمييز الإيجابي من خلال العمل بنظام الحصص. كما أن النقابات تعمل مثل الأحزاب على التأطير والدفاع عن حقوق الفئات التي تمثلها، وقد أثرت عليها هذه المهمة في خلق تنظيمات موازية للنقابة، ومنها التنظيمات النسائية، وهو ما يمكن تفسيره ببحث النقابات عن توسيع قاعدتها النسائية. غير أنه يلاحظ التأخر في تبني نظام الحصص بالمقارنة مع الأحزاب السياسية التي فرض عليها القانون ٣٦,٠٤ تحديد نسبة للنساء والرجال في قوانينها الأساسية وذلك منذ سنة ٢٠٠٥، أما بخصوص النقابات، فهذا الإجراء يعتبر إراديا وليس إلزاميا عبر التشريع مما انجر عنه اختلاف النسبة المحددة للنساء في الأجهزة، بين بلوغ المناصفة أو الثلث و ١٠٪ وهو الأمر الذي يمكن تفسيره من جهة باختلاف عمر النقابات. من جهة أخرى، يعتبر تبني نظام الحصص وعيا من الفاعل النقابي بالصعوبات التي تعترض المرأة وتحول دون بلوغها للمساهمة في قيادة العمل النقابي.

## ◆ الأحزاب

منذ ثورة جانفي ١ كانون الثاني ٢٠١١، كانت المرأة المصرية محور الكثير من الأحداث، وأثارت جدلا حول دورها في المشاهد السياسية المتلاحقة، التي كان أبرزها الانتخابات البرلمانية، وتشكيل الأحزاب والحركات السياسية والتي يجدر التنويه من بينها إلى حركة شباب ٦ أبريل التي أسست بمساهمة المدونة الشابة إسماء عبد الفتاح و إلى حزب الدستور الذي ترأسه حاليا الدكتورة هالة شكر الله، واحتجاجات الموجة الثانية من الثورة، وإعادة تشكيل المجلس القومي للمرأة. فمع اتساع خريطة الأحزاب في مصر بعد الثورة، ترى ناشطات وحقوقيات أن معظم الأحزاب السياسية لم تتعامل مع المرأة كما ينبغي، بالإضافة إلى الموروث الاجتماعي الذي يرى أن المرأة لا تمتلك كفاءة ممارسة العمل السياسي.

وبحسب الدكتورة أماني الطويل<sup>١٣٣</sup>، الخبيرة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، فإن الأحزاب السياسية لم تدرك أهمية توظيف المرأة في برامجها، فحزب الحرية والعدالة (الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين لم يدرك الدور الأساسي الذي تلعبه النساء في المجتمع، ولم يوضح موقفه بشأن دعم ترشح المرأة للانتخابات الرئاسية. أما حزب النور (السلفي) فبرأيها يتبنى موقفا معاديا للمرأة، ويعتبر وجود فروق جسدية بين الرجل والمرأة لا يؤهلها لأن يكون لها دور تنموي وسياسي في المجتمع على غرار الرجل.

أما عن الانتخابات البرلمانية، وبحسب تقرير للمركز المصري لحقوق المرأة (مؤسسة أهلية) بعنوان «برلمان ما بعد الثورة يعود للمرأة ١١ عاما للخلف.. المرأة المصرية في أول برلمان بعد الثورة»، فإن أول انتخابات برلمانية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير شهدت إقبالا غير مسبوق من نساء مصر كمرشحات وناخبات<sup>١٣٤</sup> بعد أن فتحت لهن الثورة أبواب الأمل في غد جديد يضمن عدالة اجتماعية، ولكن جاءت النتيجة مخيبة للأمل، لتعلن فوز ٩ سيدات فقط على القوائم الحزبية، في حين أنه لم تفرز أي سيدة على مقاعد الفردي، فضلا عن تعيين سيدتين، ليصل عدد النائبات إلى ١١ نائبة من بين ٥٠٨ نواب، بنسبة لا تتجاوز ٢ في المائة فقط. ويعتبر المركز في نهاية تقريره أن برلمان الثورة لم يستطع أن يخطو بمصر نحو تمثيل برلماني عادل للمرأة، مطالبا المجلس التشريعي بسرعة اتخاذ إجراءات تشريعية تضمن مشاركة النساء بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة في كل المجالس المنتخبة في مصر.

أما في ما يتعلق باحتجاجات الموجة الثانية من الثورة؛ وبحسب تقرير آخر للمركز المصري لحقوق المرأة بعنوان «المرأة المصرية بين أجنحة الثورة وتعرية الواقع»، فإن هناك فرقا كبيرا بين وضع المرأة في يناير كانون الثاني ٢٠١١ ووضعها في ديسمبر (كانون الأول) من العام نفسه، فكما تصدرت صورها كمناضلة أغلفة الصحف والمجلات العالمية بعد اشتراكها في ثورة يناير، تصدرت صورها كمسحولة وعارية ومقهورة أغلفة الصحف نفسها في نهاية العام.

133 أماني الطويل، «تحديات المشاركة السياسية للمرأة، الديمقراطية»، الأهرام الرقمي، ١ يوليو ٢٠١٣  
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1372153&eid=3486>

134 أفادت الدراسة التي قامت بها نهاد أبو القمصان، «في برلمان ٢٠١٢: ماذا خسرت النساء وماذا خسرت مصر»، تقرير صادر عن المركز المصري لحقوق المرأة في ديسمبر ٢٠١٢. إلى أن نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشعب ٢٠١٢ تقدر بـ ٢٪ فقط، وفي مجلس الشورى بـ ٧,٢٪ فقط وذلك رغم المشاركة الواسعة للمرأة كمرشحة وناخبة في الانتخابات. فقد ترشحت ٩٨٤ سيدة في انتخابات مجلس الشعب سواء على القوائم، أو منافسة على المقاعد الفردية، و ٣٩٦ مرشحة على انتخابات مجلس الشورى كما وصل عدد اللاتي يحق لهن الانتخاب إلى ٢٣ مليون و ٥٠٠ مواطنة، وقد شهدت اللجان الانتخابية تواجد ومشاركة فعالة للسيدات للإدلاء بأصواتهن.

وأبرز التقرير ما وصفه بالواقع المرير الذي تعانيه المرأة المصرية ، والذي تلخص في الإقصاء المتمعد باعتباره السياسة المنتهجة التي تتبعها حكومات ما بعد الثورة، حيث رصد محاولات تهميش دور المرأة على المستويين السياسي والاجتماعي، وغياب الأمن وتأثيره على العنف الموجه ضد المرأة: فعلى المستوى السياسي، رصد التقرير إقصاء النساء من التغييرات الوزارية ومن حركة المحافظين وإلغاء «كوتا» المرأة في البرلمان، واستبدال وضع امرأة واحدة على الأقل في القوائم، دون تحديد لترتيبها بها. و قد أعربت المنظمات النسائية عن بالغ قلقها حول ضعف التمثيل النسبي للنساء داخل البرلمان بغرفتيه، بما لا يتناسب مع مكانة وقدرات المرأة في المجتمع، مطالبة بضرورة التأكيد على إرساء مبدأ المواطنة، وأن يتم تمثيل النساء بشكل متساو في جميع مراحل رسم مستقبل مصر، بما يتناسب كذلك مع حجم دورهن الحقيقي في المجتمع. كما نادى دعوات شعبية بضرورة الدفاع عن حقوق المرأة مبرزة أن المرأة تعرضت بعد الثورة لانتهاكات من الدولة والأحزاب والمجتمع، وأن القوانين الحالية لا تعبر عن مساواة أو حرية أو عدالة اجتماعية.

### في ما يلي عرض لوضع المرأة في برامج بعض الأحزاب السياسية التي ظهرت وأصبح لديها حرية للعمل بعد الثورة سواء كانت أحزابا جديدة أم قديمة .

١ **حزب الحرية والعدالة:** ورد الحديث عن المرأة وقضاياها في البرنامج الانتخابي لحزب الحرية والعدالة في أكثر من موضع منها ما جاء تحت عنوان: «الأوضاع التي خلفها نظام مبارك» حيث ذكر أن نسبة الطلاق وصلت إلى ٥٠٪ بسبب الفقر والبطالة وبسبب «قوانين الأحوال الشخصية الفاسدة سيئة السمعة التي أدت إلى صرف الشباب عن الزواج».

ومن المبادئ التي يسعى الحزب لتحقيقها مبدأ «المساواة وتكافؤ الفرص» . وفي هذا السياق يأتي ذكر ضمان حصول المرأة على جميع حقوقها « بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية وبما يحقق التوازن بين واجباتها وحقوقها». ويأتي ذكر المرأة كذلك عند الحديث عن «بناء الإنسان» في محور التنمية البشرية حيث يأتي التأكيد على أهمية الدعم الاجتماعي للمرأة لمساعدتها على أداء دورها في المجتمع وتعزيز مشاركتها في الانتخابات وعضوية المجالس التشريعية وكذلك دعم خطط القضاء على أمية النساء وإعانة المرأة المعيلة للأسرة، بالإضافة إلى احترام «دور المرأة الأصيل» كزوجة وأم ومنشئة للأجيال.

وفي إطار الحديث عن الأسرة يشير برنامج الحزب إلى تعرض الأسرة المصرية «للإفساد الممنهج» من قبل جهات عدة منها «المجلس القومي للمرأة»، و«المجلس القومي للأمومة والطفولة»، ومنظمات المجتمع المدني التي تتلقى «تمويلا مشبوها»، بالإضافة إلى «القوانين الفاسدة» التي جاءت استجابة لإملاءات دولية نتيجة التوقيع على اتفاقيات لا تلائم ثقافة وهوية المجتمع المصري مثل «اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)».

ويقدم الحزب رؤيته لمعالجة مشكلات الأسرة والتي تنتوع ما بين برامج إرشادية لحل هذه المشكلات، وتفعيل القوانين والتشريعات لحماية الحقوق وحفظ المجتمع، وإلغاء المجلس القومي للمرأة وكذلك المجلس القومي للأمومة والطفولة - اللذين قاما بدور «الذراع الاستخباراتية» للجهات الدولية- وإنشاء مجلس وطني للأسرة المصرية بدلا منهما. وكذلك تعديل قوانين العمل بحيث تسمح للأُم الوالدة بقضاء وقت أطول مع أطفالها، ومراجعة قوانين الأحوال الشخصية و«تنقيتها من المواد الهادمة للأسرة».

٢ **حزب النور:** يأتي الحديث عن المرأة في برنامج حزب النور تحت عنوان: «برنامج المجال الاجتماعي» حيث تعتمد نظرة الحزب لمنزلة المرأة في المجتمع على «المساواة الكاملة في الكرامة الإنسانية بين الرجل والمرأة، وأهمية العمل على الحفاظ على التمايز بينهما في الأدوار الاجتماعية والإنسانية». ثم يأتي بعد ذلك الحديث عن المشكلات التي تعاني منها المرأة والتي تنقسم ما بين مشكلات يعاني منها المجتمع ككل كالفقر والبطالة وغيرها، وأخرى تعاني منها المرأة على وجه الخصوص مثل ضعف الوعي الاجتماعي فيما يتعلق بقضايا المرأة، ومظاهر العنف المختلفة التي تتعرض لها المرأة، ومشكلة الأسرة التي تتولى الإنفاق عليها المرأة، وكذلك مشكلات الطلاق وانتشار الزواج السري.

ويرى الحزب أن حل هذه المشكلات يكمن في إجراء البحوث والدراسات المكثفة ووضع الخطط المحكمة لتغيير ثقافة المجتمع ومفاهيمه مما يؤدي إلى تفعيل مشاركة المرأة على المستويات المختلفة. بالإضافة إلى إطلاق حملات تثقيفية إعلامية ودينية واجتماعية لتصحيح الصورة الذهنية السلبية عن المرأة، على أن تستند هذه الحملات إلى القيم الأخلاقية المستمدة من الشريعة الإسلامية والتقاليد المصرية. وأخيرا تكوين صناديق مدعومة من مؤسسات الزكاة والأوقاف لمساعدة الفئات المعوزة من المرأة المصرية.

٣ **الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي:** ورد في برنامج الحزب وجوب الحرص على ألا يكون التعامل مع المرأة في المجتمع المصري من منظور الاستبعاد والعزل. ويتطرق الحزب كذلك إلى ضرورة مراجعة قوانين العمل وتوفير فرص عمل للمرأة وفتح جميع المجالات أمامها، وكذلك ضرورة توفير دور الحضانة والخدمات للعاملات بحيث تساعدهن على الالتحاق بسوق العمل. ويركز الحزب كذلك على ضرورة توفير الحماية القانونية من التحرش في أماكن العمل.

٤ **حزب المصريين الأحرار:** من مبادئ الحزب الإيمان بدور المرأة في المجتمع ووجوب تمكينها من المشاركة في المجالات كافة وتولي الوظائف العامة كافة .

٥ **حزب الوفد:** في سياق الحديث عن أن المواطن المصري هو حجر الأساس في التنمية الشاملة للبلاد، يأتي الحديث عن المرأة المصرية التي لها نصيب كبير في برامج التنمية فهي «الأم المدرسة التي إن أعدتها أعددت شعبا طيب الأعراق». وفي سياق آخر يأتي الحديث عن تعديل قوانين الأحوال الشخصية لتفادي المشاكل الأسرية التي تكثرت بها المحاكم بسبب القانون الحالي.

٦ **حزب مصر الثورة:** لم يأت ذكر المرأة في برنامج هذا الحزب سوى في بند واحد في البرنامج الاجتماعي حيث نص على الاهتمام بالمرأة والعمل على تنمية مشاركتها في العمل السياسي والاجتماعي.

على الرغم من أن التنظيم التشريعي المصري عرف النقابات المهنية منذ عقود طويلة وأن المرأة دخلت مجالات العمل في المهن المختلفة والتي تنظمها نقابات مهنية سواء تلك المهن التي يعتبر القيد في النقابة شرطاً أساسياً من شروط مزاوله المهنة كنقابة الأطباء والمحامين والصحفيين... الخ أو النقابات المهنية التي لا يعتبر القيد فيها شرطاً من شروط المزاوله، إلا أن الواقع العملي يبرز أن دور المرأة في إدارة شؤون مهنتها بتبوئها مناصب قيادية في النقابة المهنية التي تنتمي إليها دور لم تتضح معالمه بعد.

لكن وبصفة عامة وعلى مدى تاريخها الطويل، لم تشهد الحركة النقابية المصرية مشاركة قوية من المرأة التي ظلت علاقتها بالنقابات المهنية والعمالية في مصر محصورة بدرجة كبيرة في نطاق العضوية العادية دون اتجاه قوي نحو الارتقاء بتلك المشاركة إلى المستوى الأعلى من العمل النقابي، بما في ذلك عضوية المجالس النقابية ورئاسة اللجان والشعب النقابية.

وتجدر الإشارة إلى المثال الذي قدمته الدكتورة منى مينا عضو مجلس النقابة العامة للأطباء بحصولها على منصب أمين عام النقابة خلال انتخابات المجلس، لتصبح بذلك أول سيدة تتولى منصب أمين عام النقابة منذ تأسيسها في عام ١٩٢٠<sup>١٣٥</sup>. ويعد الإنجاز الذي حققته الدكتورة منى مينا، إنجازاً يضاف إلى نجاحات المرأة المصرية خصوصاً في هذه الفترة من تاريخ مصر والتي تحاول خلالها المرأة إثبات قدرتها وأحقيتها في المشاركة إلى جانب الرجل للنهوض بالوطن.

وتعتبر الدكتورة منى مينا أن المرأة المصرية قادرة على الوصول والنجاح في أي مركز قيادي مادامت تتمتع بالإصرار والعزيمة والمقدرة على مواجهة كافة الصعاب، داعية جميع نساء مصر إلى الاستمرار في الكفاح من أجل الحصول على كافة حقوقها. وجدير بالذكر أن الدكتورة مينا تعد رابع امرأة تحصل على عضوية مجلس الأطباء، وأول امرأة تحتل منصب الأمين العام، وقد خاضت العديد من المعارك خلال العمل الطبي من أجل الوصول إلى حياة أفضل للأطباء وجميع العاملين في القطاع الطبي، وأسست حركة تشمل جميع الأطباء للبحث عن حقوقهم المهذورة من قبل الحكومات، أطلقت عليها حركة « أطباء بلا حقوق » وأصبحت المنسق العام للحركة قبل أن تفوز في انتخابات مجلس النقابة في عام ٢٠١١.

## في لبنان :

### ◆ الأحزاب

تتميز الأحزاب اللبنانية في ما يتعلق بموضوع المشاركة السياسية للنساء بانعدام الدعم الحزبي، كالمعونة المالية للمرشحات ومحدودية الوصول إلى الشبكات السياسية، تلفت ملاحظة المراقب إلى إزدواجية في المقاييس تميّز ضد الدمج الكامل للمرأة في الحياة السياسية للدولة. ويبدو أن البيانات السياسية الرسمية لبعض الأحزاب تخاطب قضايا المساواة بين الجنسين والتمكين السياسي للمرأة على شكل مجاملة فقط.

○ **الحزب الشيوعي اللبناني:** لا يتعامل البيان السياسي الرسمي للحزب الشيوعي اللبناني مباشرة مع المشاركة النسائية في السياسة. إلا أن الجزء الثاني من المادة (أ) ينادي بالحاجة إلى تعزيز وضمان المساواة والفرص المتكافئة لجميع اللبنانيين (دون التعامل مباشرة مع الجنسين). كما ينادي الجزء الرابع من المادة (هـ) بمشاركة المرأة على قدم المساواة في المجالات الثقافية والتربوية. لم تصل أي امرأة إلى المناصب العليا في الحزب الشيوعي اللبناني أبداً، رغم عدم وجود قيود تتعلّق بهذه القضية.

○ **حزب القوات اللبنانية:** يضم البيان السياسي الرسمي للقوات اللبنانية ضمن مبادئه الرئيسية (مادة رقم ١٠) مادة تعترف بحقيقة أن استقرار لبنان الداخلي يعتمد على التعاون والمساواة بين جميع جالياته وطوائفه دون تفرقة أو تمييز على أساس الدين أو الجنس أو اللغة. وفي مواقع أخرى يذكر البيان أحياناً الحاجة للمشاركة الكاملة (دون أن يحدّد ما إذا كانت من قبل الافراد أو المجتمعات أو على أساس الجنس) في الشؤون السياسية للدولة. بين الأعوام ١٩٩٤ و ٢٠٠٥ كانت السيدة ستريدا جعجع تنوب عن زوجها الذي كان يقضي حكماً مؤبداً بالسجن كرئيسة للقوات اللبنانية، وقد انتخبت مع خمس سيّدات أخريات في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٩.

○ **الحزب السوري القومي الإجتماعي :** لا يدافع البيان السياسي الرسمي للحزب السوري القومي الإجتماعي بشكل صريح عن دور المرأة ومشاركتها في السياسة اللبنانية. ورغم أن الحزب هو علماني فإنه لم يرشح امرأة أبداً في أية انتخابات برلمانية. كما لم تتمكن امرأة واحدة من الوصول إلى منصب عالٍ داخل التسلسل القيادي الهرمي للحزب رغم عدم وجود قيود في لائحة قوانينه الداخلية تمنع ذلك .

○ **حركة أمل :** رغم أن البيان السياسي الرسمي لحركة أمل يتعامل مع قضية المساواة في المجتمع على المستويين الفردي والمجتمعي، فإن قضية التمثيل السياسي للمرأة لا يتم التعامل معها بشكل صريح. لم ترشّح حركة أمل أية امرأة للانتخابات البرلمانية خلال العقدين الماضيين. كذلك لم تصل أية امرأة إلى منصب قيادي داخل تنظيم الحزب.

○ **حزب المستقبل:** يشجع مشاركة أوسع للمرأة في الشؤون السياسية للدولة. خلال الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥ تمكن التيار من إيصال امرأتين إلى البرلمان هما بهية الحريري و غنوة جلول. ويلاحظ مساهمة قوية للمرأة في النشاطات الاجتماعية والثقافية التي يبادر بها وينفذها التيار.

○ **حزب الله:** رغم أن بيانه السياسي الرسمي الأصلي تعامل مع القضايا السياسية الداخلية والإقليمية فقط ولم يثر قضايا المساواة الاجتماعية السياسية بين الجنسين خارج ما يسمح به الإسلام، فإن حزب الله يسمح بمساهمة نشطة من نساءه في العديد من النشاطات الاجتماعية والسياسية. إلا أن العضوات من النساء، وكما هو الحال في الأحزاب الأخرى، ليس لهن حضور ملحوظ في قيادة الحزب رغم أن امرأة (ريما فخري) عيّنت في مجلس الحزب السياسي عام ٢٠٠٥ .

○ **الحزب التقدمي الإشتراكي:** يتعامل الحزب التقدمي الإشتراكي مع قضية المشاركة السياسية للنساء ولكن ليس بأسلوب مباشر، وإنما من خلال جعلها تعتمد على التقدم الاجتماعي والسياسي الكلي في لبنان. لم تصل امرأة واحدة إلى المناصب العليا في الحزب أبداً. وتعطى العضوات في الحزب تكليفاً قوياً في النشاطات الاجتماعية والثقافية التي ينظمها الحزب .

○ **التيار الوطني الحر:** تعتبر هذه الحركة حديثة العهد من حيث الحركات السياسية النشطة والمنظمة في لبنان. ضمن جزء «المواطن ٢» من برنامجه السياسي، يذكر التيار الوطني الحر تحرير المرأة كأحد أهدافه التي يعمل على تحقيقها من خلال إدخال «نظام الكوتا للمرأة في الإدارات والمؤسسات العامة». خلال إنتخابات عام ٢٠٠٥، تمّ ترشيح جيلبيرت زوين من قبل الحركة. وللحركة لجنة متخصصة في شؤون المرأة ترأسها إبنة النائب ميشال عون .

نستنتج أن قضايا النساء في غالبية الأحزاب تعتبر شأنًا نسائيًا بحتاً ولم يحصل أن تتناول رئيس حزب أو مكتبه السياسي قضية نسوية وعالجها أو اتخذ منها موقفاً مؤيداً وداعماً إلا عبر النساء الحزبيات. وهي أيضاً لا تبذل مجهوداً كبيراً في تبني هذه القضايا بجدية ومثابرة كتتنظيم اعتصامات واحتجاجات ومظاهرات. ونرى المشاركة الحزبية في الأنشطة النسوية تقتصر على حزبيات هن في الأساس مناضلات نسويات، تأتي مشاركتهن من دوافع شخصية ونضالية أكثر مما هي ممثلة لهذا الحزب أو ذلك.

سمحت الدراسة الوطنية للحالة اللبنانية بإبراز التراجع في الانتساب النقابي و قد تزامن هذا التراجع في مرحلة طغى فيها عاملان خارجيان، واحد نقابي حيث تعرف الحركة النقابية مرحلة تقهقر مريع تراجعت فيه نسبة الانتساب إلى أقل من ٥%<sup>١٤٣</sup> وتفتقد فيها النقابات إلى ثقة المواطنين بشكل عام، رجالا ونساء، بشكل خاص، أما العامل السياسي فيعود بالأساس إلى مرور لبنان بإحدى أزماته السياسية التي انجر عنها تعطل السلطات التنفيذية و التشريعية

و لا خلاف على أن الصراعات والانقسامات السياسية الطائفية اللبنانية أفرزت أكثر من اتحاد عمّالي. ومما لا شك فيه أن هناك خلطا بين المصالح العمالية والمصالح السياسية المجردة، فالتدخل السياسي لعب دورا مباشرا في تشردم آلية العمل النقابي اللبناني. إذ أن مراجعة تاريخ الحركة النقابية في لبنان والواقع السياسي اللبناني، يفرض السؤال التالي هل البحث عن الفصل ما بين النقابي والسياسي، هو بحث موضوعي في متناول اليد؟ وهل الحركة النقابية بجميع أطرافها غير مسيّسة على الإطلاق؟ وهل يمكن تحقيق هذا الطموح المثالي وهل يخدم هذا الطرح بناء حركة نقابية سليمة في ظل التركيبة السياسية والطائفية والوظائفية الموجودة؟!

إن مختلف الدراسات تقر بأن وضع المشاركة السياسية للمرأة اللبنانية متأثر بهذا التفتت الطائفي<sup>١٤٤</sup> الذي ينعكس سلبا على تعزيز الانخراط النقابي للمرأة، في ظل ساحة يحكمها نظام يعتمد على الحصص. كما يجب الإشارة إلى مدى تأثير الصيغة التنظيمية لاتحادات النقابات بلبنان على التمثيل النسائي داخل هذه الأطر حيث أنها مرتكزة على الصيغة الكونفدرالية و التي لا يتوفر فيها مبدآن و هما أولا أن ممثلي الاتحادات مندوبون وليسوا منتخبين و بذلك لا يوجد انتخاب للهيئات العليا من طرف الهيئات الدنيا، أما ثانيا، تفتقد هذه الصيغة إلى التمثيل المتساوي للاتحادات في هيئات الاتحاد العام بغض النظر عن عدد المنتسبين، وبذلك تعكس أكثرية الاتحادات المكونة للاتحاد العمالي العام واقعا مهنيا - قطاعيا معيننا بقدر ما تعكس توجهها سياسيا مذهبيا.

143 التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، دراسة «احتياجات تنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في الأحزاب و النقابات في لبنان»، بيروت ، أيار ٢٠١٤، ص٥٩.

144 شادي نشاية، العمل النقابي في لبنان بين فترة جلب حقوق العمال والإزدهار وفترة الرضوخ والتبعية، نوفمبر ٢٠١٠.

<http://www.chadinachabe.com/?p=707>

عزة الحر مروة ، قضية المرأة في لبنان، ٢٠٠٧.

<http://www.dctcrs.org/s2114.htm>



## ◆ الأحزاب

رغم مشاركة النساء المبكرة في الفصائل والأحزاب السياسية إلا أن ذلك لم يترك أثراً على تحسين مشاركتهن السياسية إذ بقيت هذه المشاركة ضعيفة بالمقارنة مع مشاركة الرجل، بالإضافة إلى استبعادها الكبير عن مراكز صنع القرار في هذه الأحزاب ومنها من كان يتبنى فكراً تنويرياً يدعم دمج النساء في الحياة السياسية والعامّة، غير أن الفجوة ظلت واسعة بين التنظير والواقع الفعلي للنساء في الأحزاب التي ينتمين إليها نظراً لطغيان العامل السياسي على المراحل التاريخية للشعب الفلسطيني، مما أدى إلى تحديد الأهداف والاستراتيجيات وتركيزها حول قضايا التحرر، فيما تم إرجاء القضايا الأخرى لحين تحقيق الهدف السياسي، غير أن التجربة أثبتت ورغم تراجع المشروع الوطني وظهور أحزاب سياسية جديدة وربما أيضاً بديلة للأحزاب القديمة، أن موضوع المرأة ليس مركزياً بالنسبة إلى الأحزاب وربما هذا يفسر جانباً مهماً من أسباب انحسار نشاط المرأة الفلسطينية في ظل المرحلة الحالية، خصوصاً في ظل غياب استراتيجية واضحة لدى تلك الأحزاب حول وضع المرأة الفلسطينية، وعدم تحديد رؤية واضحة لكل حزب على حدة وتحديد موقفه من المرأة وتحويل هذا الموقف إلى برامج وأجندات عمل على أرض الواقع.

وبالرجوع إلى الدراسة الوطنية للحالة الفلسطينية وما احتوته من شهادات حزبيات فلسطينيات عبرن عن مدى تردي وضع المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين وأسبابه، فإن معظم المستجوبات يتفقن على أن واقع الساحة السياسية الفلسطينية خصوصاً في مرحلة ما بعد معاهدة أوسلو، بالإضافة لواقع الاحتلال، قد ساهما بصفة كبيرة في إقصاء المرأة الفلسطينية عن الساحة السياسية، و في الإطار نفسه يؤكد قيادي في جبهة النضال الشعبي بأن هناك عاملان يؤثران في المشاركة: «العامل الموضوعي، و المرتبط بالاحتلال وممارساته، والذي ساهم استمراره في توليد حالة احباط شديدة وكان له وقعه على المشاركة الجماهيرية، والعامل الذاتي، حيث تعيش الفصائل حالة اغتراب نتيجة الترهل والوهن الذي أصابهما بحيث أصبحت غير قادرة على تلمس واستيعاب حركة الجمهور»<sup>١٤٥</sup>.

وتصف قيادية في حزب الشعب الفلسطيني حالة التراجع و الاقصاء للأحزاب السياسية عن ساحة الفعل السياسي الفلسطيني، وقبول الأحزاب لحالة التهميش وكيف أثر هذا الواقع على النساء الفلسطينيات بقولها: «هناك تراجع عن المشاركة منذ قدوم السلطة حتى اليوم، حيث تعاملت السلطة مع منظمة التحرير كشيء تابع و ليس كشريك، ومن خلاله تم تهميش الأحزاب السياسية..... وأول المتأثرين بهذا الوضع النساء الفلسطينيات، من جانبين: الأول من الوضع العام كونهن نساء محكومات بالعادات و التقاليد كما أن التمويل الدولي لم يكن يعمل ضمن منظور يعزز مشاركة النساء باتجاه التغيير على مستوى القاعدة، بل كان تحت عناوين معينة وله أجندة واضحة باتجاه افراغ العمل التنظيمي والنقابي والسياسي من مضمونه بشكل ممنهج وهو سبب لا يقل أهمية عن السبب الأول»<sup>١٤٦</sup>. وقامت قيادية في حزب فدا بتحليل التحول الذي أصاب الحركة النسوية الفلسطينية وقوة مشاركتها ارتباطاً بأسلو، وكيفية استبعاد الأحزاب السياسية من دائرة الفعل السياسي من قبل حركة فتح بعد أوسلو، وأوجد هذا الاستبعاد

145 مركز الدراسات النسوية، «المشاركة السياسية و النقابية للنساء في فلسطين تزامناً مع الثورات العربية. قراءة الواقع الفلسطيني في سياق علاقات النوع الاجتماعي»، أيمن عبد المجيد، د. سائد جاس، نجلاء بركات، نيسان ٢٠١٤، ص ٢٥.  
146 نفس المصدر، ص ٢٣.

شعورا لدى النساء الناشطات باستئثار السلطة من قبل الرجال، وأن المحاصصة تمت على أساس ذكوري والاهتمام بدا في دائرة الفردية»<sup>١٤٧</sup>. وتشير دنيا الأمل اسماعيل في دراسة لها بعنوان «المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون»<sup>١٤٨</sup> إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة النساء وبين مستوى السلطة، فعدد النساء يتناقص في المراكز العليا في الأحزاب، فمثلاً تشكل النساء ٥٪ من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح مقابل ٤٪ من الأعضاء في اللجنة الحركية العليا، وفي الجبهة الشعبية تمثل ١٠٪ من اللجنة المركزية العامة، وفي المكتب التنفيذي لفدا تمثل النساء ٣٠٪، فيما يبلغ تمثيلها ١٩٪ من اللجنة المركزية للحزب نفسه، وهي أعلى نسبة لمشاركة النساء في الأحزاب، رغم أن فدا يعد حزباً صغيراً مقارنة مع الأحزاب الأخرى.

فيما ترتفع نسبة مشاركة النساء في هيكلية الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في الضفة الغربية عنها في غزة، فبلغت نسبة النساء في القيادة المركزية في الضفة الغربية ١٨٪ بينما كان نصيب قطاع غزة ١٣٪، وفي اللجنة المركزية العامة بلغ في الضفة ١٩,٥٪ بينما ١٦,٥٪ في غزة، ورغم أن تمثيل النساء في اللجان المركزية التي تعد أهم هيئة لاتخاذ القرار في الحزب، أعلى لدى الأحزاب اليسارية إلا أنها بقيت نسبة ضئيلة بالمقارنة مع النسبة الكلية، فضلاً عن أن وجود النساء في مثل هذه اللجان لم يؤدي إلى فرض سياسات وبرامج حزبية تتبنى أجندة نسوية تتوازي مع أجندة العمل الوطني، وبقيت النساء تتبين المشروع الوطني الذي ظل يستأثر بأولوية نشاطهن.

وفي المقابل، بينت الدراسة نفسها أن مشاركة النساء الفلسطينيات في المنظمات غير الحكومية هي الأوسع والأقدم والأكثر تنوعاً وفعالية، رغم كل ما يمكن أن يقال عن تراجع هذه المشاركة كما وكيفاً. فقد وجدت النساء الفلسطينيات متنفساً حقيقياً في هذه المنظمات التي نشأت في ظل غياب الدولة، وأعطتها الفرصة لإثبات وجودها كمواطن فاعل في المجتمع ومشارك حقيقي في قضاياها ومشكلاته، على الرغم من الصعوبات المتعددة التي واجهتها النساء الناشطات في هذا المجال سابقاً من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، حيث كان ينظر لها كمؤسسات ذات طابع سياسي، تحمل قضية التحرر الوطني كأولوية أولى في أجندة عملها، حتى ذلك الذي أخذ - ظاهرياً - طابعاً اجتماعياً.

وفي فترة الانتفاضة استأثرت النساء بعمل هذه المنظمات، وأحياناً كثيرة إدارتها نظراً لمساحة الحرية الأكبر المتاحة لهن عن الرجال - المستهدفين من قبل الاحتلال أو لغيابهم بسبب الاعتقال أو الإبعاد أو التحفي وخلافه - وعلى ذلك يمكن أن ننظر إلى هذه المؤسسات كونها من مفرزات الواقع السياسي الذي أفرز بدوره حاجة ملحة لدعم اجتماعي عبر عن نفسه بصور وأشكال مختلفة، وكان منها المنظمات غير الحكومية، ويلاحظ أنه في مرحلة طغيان العمل السياسي، والعمل ضمن أجندة لا تقع قضايا النساء على رأس أولوياتها، كانت النساء يقبلن العمل ضمن مؤسسات غير حكومية بدافع وطني/نضالي، ولكن تدريجياً ومع انحسار المشروع الوطني الفلسطيني، وركود الأحزاب السياسية وخاصة اليسارية منها، بهت اهتمام النساء بالعمل الوطني ليحل محله شعور جديد ترافق مع الظروف السياسية وتراجعها، شعور لا يخلو من الإحباط والإحساس بالانكسار وعدم جدوى أي نشاط، وهو شعور أحدثته صدمة التغيرات السياسية المفاجئة، مما وضع المؤسسات والأفراد والشعب أمام سؤال تمثل في: **ما جدوى ما نفعل؟**

147 نفس المصدر، ص ٢٤.

148 دنيا الأمل اسماعيل، «المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون»، الحوار المتمدن، العدد ٩٦٠، ١٨-٠٩-٢٠٠٤  
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23609>

على الرغم من توجه المرأة إلى الانخراط في كثير من النشاطات، بقي ضعف مشاركتها في العمل النقابي واضحاً. وهنا توضح وجدان البيومي<sup>١٤٩</sup> منسقة مشروع مركز قضايا المرأة أن البنية النقابية في فلسطين تعتمد على الكوتا الفصائية حيث أن اتحاد النقابات بالأساس غير مستقل، بالإضافة إلى وجود تسييس للعمل النقابي وسيطرة من الرجال على الهيئات القيادية في النقابات ومجالس الإدارة وتكون دوائر مغلقة على أحزاب محددة، وهذا جعل إجماع المرأة عن المشاركة في العمل النقابي أكبر.

وقد برز ذلك جلياً من خلال نتائج الدراسة الوطنية للحالة الفلسطينية التي أظهرت أن العمل النقابي في فلسطين انعكاس للعمل الحزبي، و مع التراجع الذي أصاب الأحزاب السياسية، تراجع العمل النقابي في فلسطين

وتتجلى هذه الإشكالية الكبيرة من خلال إهمال النقابات لدورها المنتظر منها في تطوير وضع العمال الفلسطينيين والنهوض بالحركة العمالية النقابية في فلسطين وذلك بسبب عدم استقلالية النقابات وضعف اهتمامها بمشاركة المرأة في سوق العمل وعدم إعطاء الفرص لها. وفي ظل حالة التراجع، برزت الفجوات الحقيقية المرتبطة بعلاقات النوع الاجتماعي و أضحت مشاركة العنصر النسوي محدودة مقارنة بالرجال، كما أن المرأة الفلسطينية تتساءل أين المصلحة من المشاركة والانتساب إلى نقابات لم تقدم لها خدمة أو مصلحة كما أن العمل النقابي هو عمل طوعي بالأساس إذا فقدت هذه الأطر والأجسام الهدف الرئيسي لها بسبب إرضاء المؤسسات الممولة.

كما يبرز أن دور المرأة الفلسطينية في العمل النقابي مشابه لوضعها في كل الأدوار المنوطة بها في المجتمع، وأن البيئة الذكورية الخاصة بالمجتمع الفلسطيني لا تمكن المرأة من ممارسة حقوقها بشكل كامل سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو النقابي. وبخصوص عدم ممارسة المرأة الفلسطينية لحقوقها على المستوى النقابي، فإنه يمكن القول إن الفترات السابقة مثلت عمليات احتكار الرجال للعمل النقابي، فعلى سبيل المثال لا الحصر لو نظرنا لإتحاد النقابات العمالية الذي يشمل ثلاثة اتحادات نقابية رئيسية<sup>١٥٠</sup>، نجد أنه لا يوجد نساء عضوات هيئة إدارية. من النقابات الست بالكاد نجد اثنتين أو ثلاثة ولو راجعنا أعضاء النقابة من النساء لا تصل نسبة الأعضاء ١٪ علماً أن لهن وجودهن وتفاعلهن وقيمتهن في المجتمع.

الكاتبة و الناشطة النسوية وعضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ريماء كتانة نزال<sup>١٥١</sup> ردت أسباب عزوف المرأة عن العمل النقابي إلى جملة من الأسباب منها أن المؤسسات النسوية من أطر وجمعيات و اتحادات رغم أنها توجهت في برامجها للمرأة العاملة أو المهنية، إلا أن هذا التوجه بقي إلى حد

150 تضم الساحة النقابية الفلسطينية ثلاثة اتحادات أساسية: الاتحاد العام لعمال فلسطين، والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واتحاد النقابات المستقلة. أنشئ الأول خارج فلسطين تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، ونشأ الثاني نتيجة التطور الطبيعي للحركة النقابية في الداخل. أما النموذج النقابي الثالث فهو الاتحاد العام للنقابات المستقلة، الذي أنشئ حديثاً في سياق التطور الطبيعي للحركة النقابية، وفي سياق الدعوة لمعالجة الاختلالات التي يعانيها العمل النقابي خلال الفترة السابقة. ما يميز صعود هذا التيار النقابي الجديد هو تزامن السعي، في السياق العربي الأوسع، التوجه منذ ٢٠١١ لتفكيك أو تحجيم دور النقابات «الرسمية» السابقة وإنشاء أطر عمالية مستقلة فعلا عن مؤسسات السلطة (مهما كان لونها السياسي أو المذهبي)، وقادرة فعلا على نقد السلطة ووضع المطالب العمالية، الطبقة الاجتماعية والاقتصادية، على أجندة أنظمة الحكم القائمة (أو المتجددة)، كون هذه المطالب المؤجلة تشكل المسبب الرئيسي للحراك الجماهيري العربي (رغم جميع المحاولات لاختطافها من خلال نشر ثقافة الطائفية أو المال أو الأمن). رجا الخالدي، مهندس حامد، المشهد النقابي في فلسطين، <http://arabi.assafir.com/article.asp?aid=1429&refsite=arabi&reftype=articles&refzone=articles>

151 ريماء كتانة نزال، المرأة و الانتخابات المحلية. قصص نجاح، منشورات مفتاح، رام الله، ٢٠٠٦.

بعيد في إطاره النظري دون تجسيد هذا الدور بالأنشطة والآليات، فلم يتم توجيه دعوة للعضوات العاملات والمهنيات المنتسبات للمؤسسات النسوية إلى الانخراط في النقابات للإنتساب في أطرها المتخصصة ولم يتم كذلك توجيه أنشطتها بشكل منهجي و مخطط لتحقيق قضاياهن المطلبية و النقابية .

و أشارت نزال إلى أن النقابات سواء العمالية أو المهنية تحولت إلى مؤسسات سياسية تعمل بالشأن السياسي أكثر من الهم المطلبي الذي على أساسه تشكلت مما جعل العاملات و المهنيات يعزفن عن الإنتساب لعضويتها لأن همومهن و مصالحهن تماهت مع الهموم السياسية فالنقابات في ذهن جمهورها المفترض فصائل أو أجسام سياسية، منوهة في نفس الوقت إلى أن الصراعات الداخلية و الإشتاقات والخلافات التنظيمية في النقابات ساهم في إبتعاد النساء عن العضوية و الإنتساب، كذلك غياب الحياة الديمقراطية عن الأجسام النقابية ممثلة بدورية الإنتخابات لتجديد الهيئات القيادية مع ما يسبقها من تحضيرات تنظيمية كحملات التنسيب و المؤتمرات القاعدية جعل الهيئات القيادية للنقابة هيئات أبدية لأصحابها وكأنها قطاع خاص و ملكية فردية، مما قلل فرص النساء وأقصاهن بشكل عام عن العمل النقابي ووقف عائقاً أمام تجديد دمائها و رفدها بطاقات جديدة سواء نسوية أو شابة.

وفيما يتعلق بالأضرار التي لحقت بالنساء جراء غيابهن أو إقصائهن عن العمل النقابي، أوضحت نزال أن هذا الغياب أدى بدوره إلى تغييب قضايا المرأة النقابية والمطلبية عن برامج النقابات، فلا يستطيع الذكور مهما أوتوا من قدرة على تمثيل هموم و مصالح المرأة و مطالبها. كما أن غياب المرأة أفقد العمل النقابي زخماً و فعالية القطاع النسوي العامل الذي يعاني هومواً تتقاطع مع هموم القطاع العمالي والمهني و له خصوصية حيث يعاني من التمييز الحقوقي والمالي و يجري استغلاله و تحديداً في القطاع غير المنظم كالعاملات في الزراعة أو السكرتيرات والممرضات وخدمات البيوت والمتعاقدات بعقود باطنية... كما أن غياب المرأة عن نقاباتها أدى وسيؤدي بالضرورة إلى غيابها عن العمل الوطني العام والإجتماعي مما أفقد الحركة الوطنية والسياسية الزخم الجماهيري، وأشارت نزال إلى أن عدم مشاركة المرأة النقابية عكس عدم مشاركتها في الجدل الدائر حول قوانين تمسها وذات صلة مع شأنها اليومي الحياتي والمادي وجعل القوانين إلى حد بعيد ذكورية لدى وضعها و نقاشها وحين إقرارها.

وترى البيومي أن الضرر هنا يبدأ من أصغر مكونات المجتمع وهي الأسرة انتهاء بالهيئات القيادية التي تصنع قرارات المجتمع فقد تضررت مصالح النساء نتيجة هذا الغياب فأصبحت المرأة العاملة هي الأكثر عرضة للاستغلال في قطاعات العمل المختلفة سواء الخاصة أو العامة من حيث التمييز في التوظيف والأجور والترقيات وعلى مستوى القوانين أيضاً، و هناك تمييز واضح ضد النساء على هذا الصعيد، وقد طال هذا الضرر مصالح النساء حتى في مشاريع الطوارئ التي تم تنفيذها على مدار السنوات الأربعة الأخيرة وكانت نسبة استفادة النساء منها ضئيلة جداً، الأمر الذي كان له العديد من الانعكاسات السلبية على أوضاع المرأة العاملة. فحرمانها من فرص العمل وانتهاك حقوقها أصبح أمراً مهيناً كما أصبحت تعقد على حسابها صفقات غير نزيهة للاستئثار بفرص النساء، كما أصبح التهميش والإقصاء للمرأة مكون من المكونات الثقافية لمجتمعنا.

## مشاهد وطنية مختلفة وواقع اقليمي واحد للمشاركة السياسية للمرأة العربية :

وعلى أساس ما وقع تقديمه سابقا، يمكن اعتماد مجالات النقاء و اختلاف بين مختلف المشاهد السياسية المعروضة ضمن الدراسة ، من حيث واقع المشاركة السياسية للمرأة العربية داخل الأحزاب والنقابات. إذ تشارك المرأة العربية في نقاط عدة تخص واقع مشاركتها في الحياة العامة و تحديدا الحياة السياسية.

وتمثل هذه الخصائص عاملا دافعا أو معرقلا لمدى حضور المرأة على الساحة السياسية. ولفهم واضح لخصوصيات هذا الواقع المشترك، تم التحليل و الأخذ بعين الاعتبار خصائص المشهد السياسي الوطني لكل بلد. من الملاحظ أنّ النظام السياسي في لبنان يقوم على اعتماد الديمقراطية التوافقية بين مكونات المجتمع الوطني و التي تقوم على التأكيد بأن هذا الأخير مركب ومتعدد. و يتميز بالنظام السياسي التوافقي بأنه لا يستند إلى الدستور فحسب، بل كذلك إلى الموثيق والاتفاقات المبرمة بين الطوائف على أساس قاعدة التناصف بين الطائفتين المسيحية والمسلمة كمكونين رئيسيين للبلاد، إلى جانب قاعدة النسبية داخل كل طائفة<sup>١٥٢</sup>.

وقد أثرت طبيعة هذا الواقع السياسي على واقع المرأة اللبنانية في البرلمان، حيث أن المشاركة السياسية للنساء في المجلس النيابي تتحلى بدورها بالمعايير الطائفية و الذكورية التي تحكم وصول ممثلي الشعب إلى مراكز السلطة. فالنساء القلائل اللواتي انتخبن إلى البرلمان «جنن من باب عشائري كورينثات للموقع السياسي»<sup>١٥٣</sup>. وبذلك تكون المشاركة النسائية في تاريخ البرلمان بالتوريث العائلي و الطوائفي وهو ما من شأنه أن يجعل المشاركة السياسية للمرأة ليست بالأمر السهل في ظل الإرث التاريخي الذي قسم العمل على أساس الجنس، جاعلا من الحيز الخاص مستقرا للمرأة و طموحاتها.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم النقابات في لبنان أنشئت بمبادرة حزبية<sup>١٥٤</sup> و يغلب على عضويتها الطابع المذهبي و لم يكن الغرض من بعثها تلبية حاجة عمالية تنظيمية بقدر ما كان تلبية لنزعة حزبية نحو تأطير العمال ضمن التوجهات الحزبية المذهبية. وهو ما يعكس الخلل الفادح في المنهج الداخلي داخل النقابات مما أدى إلى اعتبار عملية انتساب النساء إلى النقابات ممارسة روتينية لا أكثر على الرغم من تقارب نسب الانخراط للرجال و النساء<sup>١٥٥</sup>. غير أن هذه النسب المتقاربة لا تعبر عن انخراط «كلي» بل تبقى النساء بالنسبة للنقابات مجرد وسيلة للتعبئة و هو ما يوكده عدم وصولهن إلى المراكز القيادية.<sup>١٥٦</sup>

والملاحظ أن واقع المرأة الفلسطينية داخل المشهد السياسي يختلف عن واقع المرأة اللبنانية وذلك لعدم وجود فرز طائفي، إضافة إلى أنّ ضبابية الموقفين الحزبي والطائفي يتماهى أحيانا مع النظام الاجتماعي القائم. إلا أنّ وقع الطائفية في لبنان أشد على المرأة بدليل أن النظام الحصصي في لبنان ما زال مرفوضا في حين أنّه في الحياة العامة في فلسطين مقر نقابيا وحزبيا وبرلمانيا وفي الهيئات المحلية. رغما أن هناك ما يشوب الحالة أحيانا عدة بالتماهي مع الثقافة المجتمعية والعائلية على حساب مصالح النساء.

153 التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، دراسة « احتياجات تنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في الأحزاب و النقابات في لبنان»، بيروت - أيار ٢٠١٤، ص ٣٠.

154 نفس المرجع، ص ٦٧.

155 تشير الدراسة الوطنية اللبنانية إلى أن نسبة انتساب النساء إلى النقابات تتراوح بين ٤٠٪ و ٤٣٪، ص ٨٧.

156 بالنسبة لحضور النساء المنتخبات في المجالس التنفيذية في النقابات الثماني، فتتراوح النسب بين ٠٪ و ٣٣٪، التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، دراسة « احتياجات تنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في الأحزاب و النقابات في لبنان»، بيروت - أيار ٢٠١٤، ص ٩٢.

وقد أدركت الحركة النسوية بفلسطين مبكراً عملية الإقصاء التي تمارسها الأحزاب السياسية بحق النساء وخصوصاً عن الهياكل القيادية العليا و التي أدت بدورها لتعميق فجوات المشاركة ما بين الرجال و النساء. لذلك، قامت القيادات النسائية بإصدار وثيقة نقدية لمواقف الأحزاب السياسية تجاه قضايا المرأة و مشاركتها في الحيز السياسي العام، مستنكرة غياب الدور القيادي للنساء داخل الأحزاب و قد جاءت هذه المواقف الضبابية و المتذبذبة من قبل الأحزاب لتأكيد يقين الحركة النسوية بغياب أجندة لمواجهة القوى المحافظة و التقليدية في ما يتعلق بقضايا النساء. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى الدور السلبي الذي لعبته حركة فتح في تغييب الحضور النسائي من خلال الاستئثار بالسلطة و بلورة موقف إقصائي واضح من القضية النسائية ، بإعتبار أن الأولوية للقضية الوطنية<sup>157</sup>.

ويتجلى هذا التذبذب عند الرجوع إلى الأنظمة الداخلية للأحزاب و النقابات و تأثيرها على التمثيل النسوي داخل أطرها. حيث أنه لم تلمس أية تغييرات حقيقية في برامج الأحزاب و أنظمتها السياسية لمواجهة البنى الثقافية و الاجتماعية القائمة على مبدأ إقصاء المرأة. فبالرغم من وضوح المنابع الإيديولوجية للفكر العلماني و التقدمي و اليساري و المساند لمبدأ العدالة بين الجنسين ، على أساس مدنية المواطنة، إلا أن هذه الأحزاب تتعامل مع الموضوع باستحياء و تغييبه عن قائمة أولوياتها و أجنداتها النضالية و ترتبط بالممارسات المغايرة للتنظيرات التي تطلقها قيادات الأحزاب خاصة «اليسارية» منها. وهو أمر إن دل على شيء فهو يدل على حالة الضبابية في الممارسة الفكرية و الإيديولوجية التي تمر بها الأحزاب مما ينعكس سلباً و بشكل رئيسي على قضايا المرأة و مسألة المساواة بين الجنسين.

من جانبه، لا يختلف الواقع النقابي في فلسطين عن الواقع الحزبي بل يذهب الوضع النقابي على ما هو أعقد حيث تتشكل النقابات في غالبيتها من تحالفات انتخابية ذات أجندات سياسية واجتماعية مختلفة تقودها صراعات انتخابية للفوز النقابي أو التقسيم على أساس حصصي، ويخلق هذا الوضع تغليب الإعتبارات المطلبية لأعضاء النقابة على الاهتمام بالأجندات الطبقية والاجتماعية للنساء وقضاياهن. وما يزيد من الانغلاق النقابي، انعزال الاتحادات النقابية عن واقعها الاجتماعي و الطبقي و انسجام برامجها مع الأجندات التموليلية و في إطار تهميش لمبادئ الديمقراطية و الحريات والحقوق المدنية وخصوصاً للنساء. وبذلك تكون الأحزاب والنقابات في **رؤية مساومة لا سعي للمساهمة** لتعزيز مكانة المرأة في الحياة السياسية.

من بين نقاط الالتقاء التي تم استنتاجها إثر دراسة مختلف التقارير الوطنية هو **الدور الأساسي للضمانات الدستورية و التشريعية**، بشرط تفعيلها، في تعزيز إدماج المرأة في الحياة السياسية. و قد نجحت المغرب و تونس نسبياً في تحقيق ذلك حيث أن دستوري البلدين ضمنا حق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية وقد تم تفعيل ذلك من خلال تشريع قانون للأحزاب يسعى إلى تفعيل هذا المبدأ الدستوري على أرض الواقع. فبالعودة إلى التجربة المغربية، يتبين لنا التطور الثابت لتمثيلية المرأة في الهياكل المنتخبة، على الرغم من بطئه، وذلك بدعم دستوري واضح. إذ مكن اعتماد آلية الكوتا منذ سنة ٢٠٠٢، من بلوغ ٣٠ امرأة إلى مقاعد البرلمان بنسبة تتجاوز ١٠٪ و لتبلغ سنة ٢٠١١، ١٧٪<sup>159</sup>.

157 أيمن عبد المجيد ، د. سائد جاس ، نجلاء بركات، «المشاركة السياسية و النقابية للنساء في فلسطين تزامناً مع الثورات العربية. قراءة الواقع الفلسطيني في سياق علاقات النوع الاجتماعي»، مركز الدراسات النسوية القدس، نيسان ٢٠١٤، ص ٣٣.

158 أيمن عبد المجيد ، د. سائد جاس ، نجلاء بركات، «المشاركة السياسية و النقابية للنساء في فلسطين تزامناً مع الثورات العربية. قراءة الواقع الفلسطيني في سياق علاقات النوع الاجتماعي»، مركز الدراسات النسوية القدس، نيسان ٢٠١٤، ص ٤٢.

159 الدكتور عبد الرحيم المصوحى، «تعزيز دور الأحزاب و النقابات في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء. الحالة المغربية»، المعهد العربي لحقوق الانسان، أبريل ٢٠١٤، ص ٩.

وبالرجوع إلى أسباب هذا التحسن الملحوظ على مستوى واقع المرأة المغربية في المشاركة الحزبية، تبين أن المغرب سعى إلى الدخول ضمن الدول الضامنة و الراعية لحقوق الانسان و الحريات العامة وبشكل خاص الحقوق السياسية للمرأة و بالأساس الحق في العمل السياسي. حيث نجد أن الدستور المغربي خصص فصلا واضحا في باب الحريات و الحقوق الأساسية، فقد جاءت الفقرتين ٢ و ٣ من الفصل ١٩ من الدستور المغربي لسنة ٢٠١١ للتأكيد على سعي الدولة لتحقيق مبدأ المناصفة و إحداث هيئة بخصوصها: « تسعى الدولة إلى تحقيق المناصفة بين الرجال و النساء، و تتحدث لهذه الغاية هيئة للمناصفة و مكافحة كل أشكال التمييز»<sup>١٦٠</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن التعديلات الدستورية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة كانت في إطار التفاعل مع جملة من التوصيات الأممية التي أفادت بضرورة الانتقال من الضمانات شبه الإرادية للأحزاب السياسية المبنية على التوافق إلى الضمانات التشريعية من خلال التأكيد و فرض تطبيق آلية الكوتا، ولو بصفة تدريجية.

غير أن التجربة المغربية لا تخلو من الشوائب. إذ أن الإنجازات التي تم تحقيقها على مستوى الأحزاب، لم تتبعها إنجازات على مستوى النقابات. و يعود ذلك إلى أن التعديلات الدستورية نفسها لسنة ٢٠١١ لم تنص على إجبارية اعتماد آلية الكوتا و جعلت تحديد نسبة تمثيل النساء في الهياكل القيادية من شأن هذه الأخيرة. أما التجربة التونسية، من خلال دستور جانفي ٢٠١٤، فقد تمكنت المرأة التونسية من تحصيل مكاسبها الحقوقية على المستوى الدستوري حيث تنص المادة ٢١ منه على أن: « المواطنون و المواطنات متساوون في الحقوق و الواجبات، وهم متساوون أمام القانون دون تمييز».

إلا أن الجدل تصاعد في تونس مجددا بشأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية بمناسبة تشكيل القوائم الانتخابية المتعلقة بالانتخابات النيابية والرئاسية للعام ٢٠١٤ القادم على أساس الدستور الجديد الذي تمت المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني التأسيسي. فرغم إقرار التناصف في القوائم بين الإناث والذكور بموجب القانون الانتخابي الجديد الذي يفرض أن يتساوى الجنسان في كل قائمة انتخابية وإلا تم إسقاطها بالكامل، إلا أن اللافت هو الحضور الضعيف للمرأة على رأس القوائم الانتخابية في بلد تباهى بالحدثة ويعتبر استثناءً عربيا في هذا المجال. يبقى إذا على المؤسسات التونسية العمل على تفعيل الجدي لما جاء من مبادئ دستورية من أجل تجاوز التطور المحدود لمشاركة المرأة ضمن الأحزاب السياسية و التفاوت الواضح لمشاركة المرأة ضمن المنظمات النقابية<sup>١٦١</sup>.

و تبرز أهمية الضمانات الدستورية و دورها في ضمان حقوق المرأة مما أفرزه المثال المصري، في إطار الربيع العربي والذي كان من المتوقع أن يحقق ثورة على مستوى الحقوق و الحريات العامة و الفردية و خصوصا بالنسبة للنساء. إذ كان للمرأة المصرية دور بارز في أحداث ثورة يناير ٢٠١١ غير أن التعديلات الدستورية لسنة ٢٠١٢ كتغريدة خارج سرب الدساتير المصرية فيما يتعلق بحقوق المرأة<sup>١٦٢</sup>، فقد جاء دستور ٢٠١٢ خاليا من أي نص صريح على حقوق المرأة ومناهضة التمييز ضدها او باى نص يحتوى على تمييز ايجابي للمرأة لتمكينها من المشاركة في الحياة العامة. لذلك لم يصمد دستور ٢٠١٢ طويلا ليمت صياغة دستور جديد سنة ٢٠١٤ جاءت فيه اكثر من عشرين مادة تحاول اصلاح ما افسده دستور ٢٠١٢

160 الدكتور عبد الرحيم المصولي، «تعزيز دور الأحزاب و النقابات في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء. الحالة المغربية»، المعهد العربي لحقوق الانسان، أبريل ٢٠١٤، ص ٢٢.

161 د. حفيظة شقير، د. محمد شفيق، « النساء و المشاركة السياسية. تجربة الأحزاب السياسية و النقابات و الجمعيات المهنية»، المعهد العربي لحقوق الانسان، تونس، ص ٣٢.

من حيف بحقوق النساء. وبالرغم من ذلك فقد كانت طموحات النساء اكبر فى مواد دستورية تؤكد على المناصفة فى ما يتعلق بالحقوق السياسية كما جاء فى مشروع الدستور التونسى وفى المادة ١٩ من الدستور المغربى لعام ٢٠١١ التى اشتهرت بمادة المناصفة.

انطلاقا مما سبق، وجب التساؤل عن مدى قدرة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية على تشريك النساء فى ظل الحراك الاجتماعى الحالى؟

فى محاولة للإجابة عن هذا التساؤل، قامت هالة مرجان بدراسة<sup>١٦٣</sup> تهدف من خلالها إلى تحليل الأحداث المرتبطة بعملية التحول الديمقراطى فى الفترة محل الحديث، مستنتجة أن عملية التحول الديمقراطى تتسم بالتخبط والتغير وبزخم سياسى كبير إلى جانب ضعف جلي للتمثيل النسائي فى الحياة السياسية خلال عملية التحول الديمقراطى وهوعائد بالأساس إلى تزايد الفجوة بين القانون و/أو الدستور والتطبيق. وعليه، نوهت الباحثة إلى ضرورة وجود آليات داعمة لمنظور الجنوسة فى تطبيق كل القوانين المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة فى الاحزاب والنقابات كأركان ثابتة للمجتمع المدني.

إذن تقع مسؤولية كبيرة على عاتق صانعي القرار بمؤسسات المجتمع المدني والتي اتخذ هذا البحث منها النقابات والأحزاب كأمثلة لكونها أهم أركان عملية التحول الديمقراطى:

- يجب أن يأخذ صناع القرار وواضعو السياسات قضايا النساء على أنها جزء متصل بعملية التحول الديمقراطى وأنه لن يتم تحول ديمقراطى سليم من غير إشراك النساء فى عملية التغيير.
- يجب على صناع القرار أن يقيّموا سياساتهم باستمرار وتأثيرها على النساء فى الحياة العملية والخاصة، حتى يضمنوا إشراك نصف المجتمع فى عملية التحول.
- على صناع القرار أن يشركوا النساء فى اتخاذ القرارات وفى رسم السياسات ويكون ذلك بتولي النساء للمناصب القيادية فى الدولة.
- على مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الأحزاب والنقابات أن تمكّن النساء من بلوغ مراكز القيادة وفى وضعهن على رأس قائماتهم الانتخابية التى سوف تخوض سواء الانتخابات التشريعية أو المحلية.
- يجب عدم اختزال عمل النساء فى الأحزاب والنقابات فى لجان المرأة حيث أن هذا يكرس لعملية عزلهن عما يدور فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بل يجب دمجهم ودمج قضاياهم التى هي جزء من القضايا العامة فى العمل الحزبي ككل وإشراكهم فى كل ما يتعلق بالشأن العام.
- يجب على الاحزاب والنقابات إدراج برامج التمكين السياسى للكوادر النسائية داخل استراتيجية العمل بتلك المؤسسات. ذلك أن فهم المرأة لقضايا مجتمعا المحلي وليس فقط قضايا النساء هو ما يخلق كوادر نسائية داخل النقابة أو الحزب.

<sup>162</sup> الأستاذ أحمد أبو المجد المحامى، «مشاركة النساء من أين و إلى أين؟ سؤال مطروح على ضمير الوطن. دراسة عن مشاركة المرأة المصرية والاصلاح البنوي والهيكلي لتعزيز مشاركة فاعلة للمرأة»، ص ١٠.

<sup>163</sup> هالة مرجان، دور المجتمع المدني فى التحول الديمقراطى: الاحزاب والنقابات « (المنظور الجندرى فى الاحزاب و النقابات المصرية:دراسة حالة)، مؤتمر حول «دور منظمات المجتمع المدني العربي فى الحوار المجتمعي المتعدد الأطراف» ، مؤسسة انسان للتنمية، ديسمبر ٢٠١٢.

أخيراً وليس آخراً، رغم أن نصيب المرأة المصرية بصفة خاصة والعربية بصفة عامة، من ربيع الثورات العربية لم يكتمل بعد، إلا أن قضية تفعيل وتحفيز المشاركة السياسية للمرأة في مصر لم تتصدر أولويات المجتمع. والقضية الخطيرة أن المشاركة الحزبية والنقابية للنساء مازالت تعتبر في العالم العربي قضية فردانية نسوية ولم يتم اعتبارها البتة قضية مجتمعية. ولذلك لا بد للمرأة على اختلاف مستوياتها التعليمية والاجتماعية أو الاقتصادية أن تعي حقيقة أنها هي الوحيدة القادرة على تحقيق قدر من الحرية يضمن لها العدالة الاجتماعية والكرامة الانسانية التي تمكنها من أداء دورها في المجتمع سواء من داخل المنزل أو خارجه على أكمل وجه.

لذلك انطلاقاً مما شهدته ومازلت تشهده العديد من البلدان العربية في ظل الانتقال الديمقراطي بسبب الثورات الشعبية التي اشتعلت وكان لها تأثير مباشر على بعض الدول العربية التي حصلت فيها، وتأثير غير مباشر على الدول المحيطة بها كذلك، فقد باتت إعادة الحسابات لتغيير الأوضاع ولإعادة بلورة فاعلية أقوى تأثيراً لحراك المرأة في المجتمع، في ظل هذا الانتقال الديمقراطي ضرورة ملحة من أجل استثمار أجدد بالاعتبار والتوظيف مما هو سائد حالياً.

لا يمكن لأحد أن ينكر دور المرأة التي كانت جنباً إلى جنب مع الرجل في المطالبة بالانتقال الديمقراطي في البلدان العربية بخلق تغيير جذري في أوضاع المجتمعات العربية، وعليه فإنه لا بد من التأكيد على أن أي ثمرة يمكن أن ترتجى في بناء الحراك المجتمعي في هذه المجتمعات العربية بعد هذه الثورات، لا بد أن ينطلق من خلال أجندة واضحة تتحقق من خلالها المساهمة والاستثمار لقدرات المرأة في حراك المجتمع التربوي و السياسي والاجتماعي والثقافي. هذا المشروع الطموح يحتاج إلى بناء منظومة مجتمعية متماسكة وواعية ومدركة لمعطيات المرحلة القادمة على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، والتي تتطلب ضرورة الاستثمار في طاقات المجتمع المهودرة والمستنزفة، وخصوصاً قدرات المرأة العربية في بناء مجتمعها.

ونستشهد لذلك بالتجربة التونسية التي عملت على أن تكفل الإصلاحات السياسية والدستورية لتأسيس مفهوم للمواطنة تنفقي فيه كل أشكال التمييز، وعلى وجه الخصوص تلك التي تقوم على أساس الجنوسة والجنسانية، وذلك تحقيقاً لتمسك النساء بالمواقع الأمامية في البناء الديمقراطي بما يضع قضايا المساواة وعدم التمييز في جوهر مسار التغيير إذ تم إقرار مبدأ التناسف بين الرجل والمرأة في كل القوائم المترشحة لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي وقد تحقق ذلك بعد أن تم تعديل الفصل ١٦ من المرسوم المتعلق بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي والذي كان يقر في صيغته الأولى إسناد ٢٥٪ من عدد المقاعد للمرأة. و قد صادق مجلس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي بالأغلبية على هذا التعديل الذي وصف «بالتاريخي» و الذي يعد رد اعتبار لتونس ولتاريخ من النضال المشترك بين الرجال والنساء من أجل الديمقراطية التي لا يمكن أن تكون «إقصائية». أن التناسف هو مبدأ يسمح بإرساء منهج ديمقراطي سليم باعتبار أن بإمكان التناسف أن يساهم في إرساء رؤية جديدة للعلاقات بين الرجل والمرأة على غرار ما حصل سنة ١٩٥٦ عند المصادقة على مجلة الأحوال الشخصية حيث أن التناسف بين الرجل والمرأة في المجلس التأسيسي جاء ليعزز وضع المرأة التونسية كمواطنة كاملة الحقوق والواجبات ويمكنها المشاركة في الحياة السياسية.

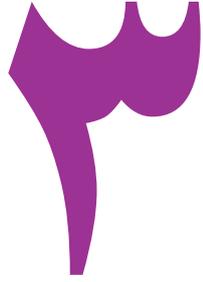
لذلك يستلزم أن تتحمل القوى التقدمية والنخب الاجتماعية والثقافية والسياسية الديمقراطية ، على غرار ما قامت به مكونات المجتمع المدني في تونس، مسؤوليتها التاريخية في ترسيخ قضايا المواطنة والمساواة وحضر التمييز ضد النساء. ومن أجل تحقيق ذلك لا بد أن تعمل الهيئات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني المعنية على إعادة صياغة دور المرأة في عجلة التنمية وتنسيق الجهود وفق منظومة استراتيجية مدروسة يتحقق من خلال محاورها استثمار من شأنه أن يستوعب خانات التغيير في المجتمع لتوجيه تفعيل حراك المرأة نحو تحقيق فاعلية أكبر لدورها وفق ما يتلاءم مع مقتضيات دورها التكاملي جنباً إلى جنب مع الرجل.

متى تتحمل الأحزاب والنقابات مسؤوليتها في تأطير جدي للمشاركة السياسية للمرأة ؟ فلا بدّ للأحزاب والنقابات أن تضطلع بدورها كمؤسسات وبنى حامية من السياسات الليبرالية والليبرالية الجديدة على حياة الناس الفقراء والهامشين وفي مقدمتهم النساء. فقد حان الوقت لكي تحسم مع الازدواجية التي تجعلها تتردد وتتذبذب في اتخاذ المواقف السديدة في هذا الشأن. حيث أنه لا مواطنة حقيقية ولا ممارسة ديمقراطية سليمة من دون مشاركة سياسية. ولذا فإن تفعيل المشاركة السياسية للمرأة العربية يعتبر معلماً أساسياً في مسار السعي إلى توطيد أركان توزيع جديد للوظيفة الاجتماعية والسياسية للفرد في مجتمعاتنا العربية على أساس القدرة والكفاءة لا على أساس الجنس، واجتثاث قيم اللامساواة بين أفراد الجنسين ورواسبها في المنظومة الفكرية والثقافية العربية، وصولاً إلى تكريس فعلي للمواطنة والممارسة الديمقراطية للفرد العربي بغض النظر عن جنسه أو غير ذلك من سمات التمايز بين بني البشر.

وبالرغم من كل ما تحقق على مر السنين من مكاسب على مستوى تفعيل الدور السياسي والاجتماعي للمرأة العربية وتمتعها بحقوقها السياسية، فإننا ما زلنا لا نستطيع الحديث عن القضاء على مظاهر التهميش والاقصاء والتمييز كافة التي تطال المرأة العربية داخل الأحزاب و النقابات.

وتنتج مظاهر الضعف في الإرادة السياسية تراجعاً في مشاركة النساء في العملية الانتخابية، ومحدودية في التمثيل البرلماني للمرأة، وضموراً في مشاركتها في مواقع القرار في السلطة التنفيذية، هذا فضلاً عن حرمان النساء في بعض الدول من حق المشاركة السياسية جملة وتفصيلاً. ومن أوجه هذا الضعف في الإرادة السياسية أيضاً عدم مصادقة بعض الدول العربية على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان بصورة عامة، أو المصادقة عليها مع تسجيل تحفظات تقيد البنود المتعلقة بحقوق المرأة بحيث تُبقي على نصوص قانونية تميز ضد المرأة، وتستوحي موروثات ثقافية تقوم على الاخضاع والسيطرة، سارية المفعول. وفي السياق ذاته، يُشار أيضاً إلى العادات والأعراف الاجتماعية التي تجعل المرأة في الكثير من الحالات تدلي بصوتها وفقاً لرغبات غيرها من أهلها وليس بناء على قناعاتها ببرامج المرشحين.

ويستبطن مفهوم المشاركة السياسية قيماً وممارسات تقوم على أساس الشراكة والمساواة والاعتراف بالأهلية والكفاءة والتمكين في ميادين الفعل والسلوك السياسي. وهي كلها مظاهر ما زالت غائبة أو منقوصة تتطلب بذل المزيد من الجهد لإرساء الوعي اللازم لإنجاح هذا المسار. وعلى ذلك، فإن أية استراتيجية، أو خارطة طريق، ترمي إلى مشاركة أوسع للمرأة في الحياة السياسية لا يمكن أن تقتصر على إجراءات مرحلية أو قصيرة الأجل وإنما ينبغي أن تستند إلى رؤية شاملة تقوم على جملة من الأسس والخطوات النضالية التي تؤدي إلى زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمكينها من الممارسة الحقيقية والفاعلة في معترك العمل السياسي.



## المحور الثالث

### أسباب ضعف الحضور النسائي داخل الأحزاب السياسية والهيكل النقابية

أولاً	العوائق السياسية
ثانياً	العوائق الاقتصادية
ثالثاً	العوائق الاجتماعية
رابعاً	العوائق الثقافية

إن بناء الديمقراطية وتحقيق الحرية و المساواة و التنمية في المجتمعات العربية يمر حتما بالنهوض بحقوق المرأة عامة وتكريس مشاركتها في الحياة السياسية خاصة و لاسيما من خلال تدعيم المساواة في مجال الأحوال الشخصية و إحداث آليات لحماية حقوق المرأة، و تأمين تكافؤ الفرص بين الجنسين و دعم قدرة المرأة العربية على الجمع بين حقها في العمل و واجباتها الأسرية و تأمين حقها في هياكل و آليات السلطة و مواقع صنع القرار .

كما أن إنجاز تغيير جذري لأوضاع المرأة العربية عموما، ومشاركتها في الحياة السياسية خصوصا لا يمكن أن يتحقق بنظرة تعميمية أو تخصيصية بل يجب تبني رؤية شاملة و متكاملة لا تقتصر على دور الحكومات بل تستند أساسا على المجتمع المدني من خلال مؤسساته وفي المقدمة، التنظيمات النسوية و الحقوقية.

وتجدر الإشارة إلى أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية و أهمية دورها في تسيير الشأن العام تلقيان منذ عدة سنوات اهتماما كبيرا، و تعكسان بذلك إيمان جميع الأطراف بأن للمرأة دور سياسي حتمي وفاعل في المجتمعات العربية.

غير أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية رهن بظروف المجتمع الذي تعيش فيه و تتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية ، و على كل ما يمنحه المجتمع بدوره من حريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور . لذا فإنه لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للنساء بمعزل عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... التي يمر بها المجتمع.

وإذا ما اعتبرنا أن المشاركة السياسية للنساء تعتبر أحد المؤشرات الهامة لمعرفة مستوى السير في عملية التحديث و التنمية وأن امكانية النهوض الحضاري لأي مجتمع مرتبطة بمدى اتساع مساحة الحقوق والحريات، بما فيها تمتع المرأة بحقوقها على الصعيدين النظري والواقعي، فإن المتأمل لوضعية المرأة في الدول العربية يلاحظ أن قضية تمكين المرأة سياسيا وتعزيز مشاركتها الفعالة في العمل السياسي مازالت منقوصة ولم تحظ باهتمام كبير على أجندة الأحزاب السياسية الحكومية أو المعارضة بشكل عام في العالم العربي و ذلك بسبب الواقع الاجتماعي السائد ورسوخ النظرة الدونية للمرأة وهو ما يؤثر سلبا على وجود المرأة في الحياة السياسية ووصولها إلى مواقع صنع القرار <sup>١٦٤</sup>.

لذلك إيمانا بأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية مؤشر ومقياس على تقدم وتحضر المجتمع ومن أجل ضمان و تعزيز وجود المرأة في العملية السياسية من خلال تطوير مشاركتها في الأحزاب والمنظمات النقابية، فإنه يجب أولا وأساسا التطرق إلى جملة العوائق باختلاف أسبابها والتي تعرقل عملية إدماج المرأة بصفة فعالة و دائمة في الحياة السياسية.

وعموماً وقبل التطرق إلى الجزئيات ، فإنه يمكن القول بأن قضية حقوق المرأة لم تدخل بعد في صميم العملية التنموية الشاملة في بلداننا العربية ومن ضمنها حق المشاركة في الحياة السياسية حيث أن العديد من الأبحاث والإحصائيات<sup>١٦٥</sup> تبرز ضعف مشاركة المرأة في العملية الانتخابية ومحدودية تمثيل النساء في البرلمانات و ضعف مشاركتهن في السلطة التنفيذية. ولا تقتصر هذه الاشكالية على التمثيل في مواقع اتخاذ القرار بل تمتد إلى الأحزاب السياسية و المنظمات النقابية.

كما أن المشاركة الحزبية والنقابية للنساء تتطلب تغيير البنى القائمة وترتبط بمساحة الحقوق الفعلية المبنية على العدالة والقضاء على الفجوات الطبقية والاجتماعية والاقتصادية نحو تعديل ميزان المشاركة في الحياة العامة.

من خلال هذا المحور، سنحاول استعراض مجمل العوائق التي تحول دون تحقيق مشاركة سياسية فعالة وواعية للمرأة داخل المجتمعات العربية ووضعها تحت مجهر التحليل وتقديم بعض التوصيات التي قد تساهم في تجاوزها و تحقيق الهدف المنشود ألا وهو تعزيز حضور المرأة العربية على الساحة السياسية:

<sup>165</sup> تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة. الخبرات المقارنة لمصر و ليبيا وتونس. القاهرة، ٩ - ١٠ ديسمبر ٢٠١٢ . <http://www.agora-parl.org/sites/default/files/file.pdf>

تعد العوائق السياسية من أهم العوامل التي تعوق المرأة عن المشاركة في الحياة السياسية. ونذكر من جملة هذه العوامل:

◆ **النظام السياسي والانتخابي:** والذين يؤثران سلباً على مشاركة النساء حيث تسيطر آليات استخدام العنف والفساد و سلاح المال على المناخ السياسي مما أدى إلى إجماع النساء من المشاركة.

ففي مصر ، كان العنف السياسي الموجه للمرأة تحدياً كبيراً قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لكن هذا التحدي أصبح أكثر جدية و«توحشاً» بعد الثورة حتى أنه يستحق اعتباره من أبرز المعوقات للمشاركة السياسية للمرأة حيث أن العديد من النساء يفضلن عدم المشاركة سواء كناخبات أو كمرشحات. وعليه، فقد سجلت مصر تراجعاً كبيراً على مستوى الحقوق السياسية للمرأة، حيث احتلت المرتبة ١٢٥ من ١٣٣ على مستوى العالم، وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٢. كما وصلت مصر إلى المرتبة ١٢٨ من ١٣١ دولة من حيث التمثيل النسائي في البرلمان، وذلك نتيجة التدهور في تمثيل المرأة حيث وصلت إلى ١٢,٥ ٪ في برلمان ٢٠١٠، فيما تراجعت إلى ٢ ٪ في برلمان ٢٠١١ الذي سُمي «ببرلمان الثورة»، وبلغت نسبة النساء في مجلس الشورى ٥ سيدات من إجمالي ١٨٠ مقعداً، أي بنسبة ٢,٧ ٪<sup>١٦٦</sup>.

أما في تونس، و التي كان المشهد السياسي بها أقل «تشنجاً»، خلال انتخابات المجلس التأسيسي ، في أكتوبر ٢٠١١، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء، من خلال التسجيل بالقوائم الانتخابية ، ٣٧,٢٧ ٪ مقابل ٦٢,٧٣ ٪ للرجال<sup>١٦٧</sup>.

و بذلك فإن هذا الوضع لا يعتبر استثناء لما عرفتته المرأة في فترات تاريخية سابقة فقد شكل غياب المساواة في الحقوق بين النساء والرجال القاعدة خلال قرون؛ ورغم مكتسبات الحداثة التي لا يمكن إنكارها، يبقى وضع النساء الثانوي في المجتمعات ظاهرة ترم بها جميع الثقافات والحضارات. وخير مثال تقدمه في هذا السياق للدلالة على عالمية اللامساواة يتمثل في تنصيب ٧ نساء رئيسات دول في مقابل ١٤٣ رجل في منصب رئيس دولة! فأى تغيير للنساء العربيات عقب الثورات و أي مكاسب للديمقراطية والنساء في ظل هذه الثورات؟

تعتبر آمال المرابط في دراسة<sup>١٦٨</sup> لها أنه من المبكر إعداد تقييم مفصل أو حصيلة دقيقة عن التغييرات التي يمكن أن تحملها هذه الثورات لصالح النساء في المستقبل ولفائدة جميع المجتمعات العربية على حد سواء. لكن المؤشرات التي نلمحها في مختلف الأقطار غير مشجعة وتذكر أن واقع حال تاريخ ما بعد جميع الثورات التي عرفتتها الإنسانية خذلت النساء.

166 المرأة، الأقليات والفتات المهمشة في مصر (٢٠١١-٢٠١٣) (٢): الفترة بين يناير ٢٠١٢ إلى يونيو ٢٠١٢: أول برلمان منتخب بعد الثورة.

<http://www.legal-agenda.com/article.php?id=728&lang=ar>

167 الهيئة العليا للانتخابات المستقلة. التقرير النهائي. تونس. ٢٠١٢. ص ١٠٦.

168 أسماء المرابط، «النساء والثورات العربية: أي تغيير؟»

و إذا صح القول أن هناك إعادة نظر حقيقية في الصور النمطية التي تتعلق بالنساء العربيات في ظل هذه الثورات، فإن ظهور النساء في مقدمة المشهد العام ليس أمراً جديداً. لقد تعرضت النساء اللواتي كُنَّ يتصدرن دائماً مقدمة الثورات الكبرى، في ما بعد للتهميش وطلب منهن بكل لطف العودة إلى منازلهن. وتضيف الباحثة المرابط أن النساء العربيات ثرن من خلال هذه الثورات ضد خطابين، أحدهما يتمثل في الثقافة التقليدية والآخر يتجلى في الاستبداد السياسي. وفي هذا السياق، وجب الاستمرار في اتجاه السعي نحو تفكيك هذه الثنائية: الظلم الاجتماعي والحيث التقليدي. وبالعامل على هذين الجانبين أي الديمقراطية وإصلاح الفكر الديني، يُمكن للتحويلات الاجتماعية أن تحظى بفرصة تجسيدها على أرض الواقع. وستواجه عملية التحرير هذه مقاومة كبيرة لا محالة، إلا أن ديناميكية النساء لن تتوقف مهما كانت العراقيل.

ولعل أفضل مثال على ذلك ما أثاره الفصل ٢٨ من المسودة الأولية للدستور التونسي في صفوف المهتمين بالشأن العام و منظمات وجمعيات المجتمع المدني، حيث صنف الفصل على أنه ترسيخ للرجعية و مس من مكاسب المرأة التونسية و ذهب البعض من السياسيين إلى حد القول بأن الفصل ٢٨ هو بداية لتغيير النموذج المجتمعي التونسي و ترسيخ للتمييز بين الجنسين. مما جعل الشق السياسي المقابل ( ذو التوجه الإسلامي) يعتبر أن ردود الفعل تدخل في إطار المزايدات السياسية. و بذلك يتحول ملف حقوق المرأة و مكتسباتها إلى وقود للمزايدة بين القوى السياسية و بابا للدعاية الانتخابية.

◆ **ضعف و هشاشة الدعم الحزبي و النقابي:** أن معظم الأحزاب في الوطن العربي لا تقدر دور المرأة و إمكانياتها في العمل العام و تتبنى المفهوم المغلوط للمشاركة النسائية و التي لاتعدى المشاركة الشكلية و التي تسجل حضوراً محدوداً للنساء. ويتضح موقف الأحزاب ليس من خلال التمثيل في الهيئات العليا أو الترشيح للانتخابات، بل وعلى المستوى القاعدي من حيث تكوين الكوادر النسائية الحزبية سياسياً. و اكتفت مجمل الأحزاب بتكوين لجان للمرأة و كان الهدف المعلن منها هو تفعيل العضوية النسائية غير أن الواقع مغاير لذلك تماماً. وتشتبك الساحة السياسية بلبنان و فلسطين أساساً في هذه الخاصية المعيقة للمشاركة النسائية في الأحزاب و المنظمات النقابية. و من مظاهر هذا المعيق، على سبيل الذكر لا الحصر، تبلور علاقة ضبابية بين الأطر و الأحزاب السياسية و المنظمات النقابية بفلسطين. حيث أن الأحزاب لم تأخذ موقفاً حازماً تجاه قضايا المرأة كقضية اجتماعية. وكما سبق و أشرنا إليه في المحور السابق، فإن الواقع النقابي لا يختلف كثيراً عن الواقع الحزبي لوجود أجنحة مشتركة بين الهياكل الحزبية والنقابية على حساب قضايا المرأة. و بذلك يمكن الاستنتاج بأن البيئة الحزبية والنقابية الفلسطينية غير مستجيبة للحراك النسوي داخل الأحزاب السياسية و النقابات، من خلال الفجوة الحاصلة ما بين الهوية الأيديولوجية للأحزاب و النقابات و الممارسة العملية داخل هياكلها التنظيمية. وتحلل نقابية فلسطينية هذا الوضع المتردي بحدوث انقلاب في العديد من المفاهيم النقابية في الساحة الفلسطينية مقارنة بالتاريخ الفلسطيني و ما لعبته النقابات من أدوار نضالية ومعارك نقابية ضد الاحتلال. ويعود هذا الانقلاب إلى دلالة ربطتها بالتحول في العمل النقابي من الاستدامة النضالية المطلوبة إلى الموسمية المرتبطة بالتمويل

ولا يختلف الواقع السياسي الحزبي و النقابي اللبناني عن نظيره الفلسطيني حيث أن المشهد العام للأحزاب السياسية في لبنان والقوى السياسية المسيطرة على الساحة السياسية يؤثر إلى ضعف التزام هذه القوى بقضايا النساء، على الرغم من الدور الجليل الذي لعبته المرأة اللبنانية في إنهاء الحرب الأهلية. وبذلك يبرز لنا بروزا واضحا أن قضايا النساء و منها مسألة تدعيم حضورهن الحزبي لا تشكل بندا رئيسيا على خارطة البرامج السياسية أو الانتخابية للأحزاب و أقصى ما قدمته غالبية الأحزاب السياسية هو إنشاء منظمات مستقلة للمرأة داخل منظماتها الكبرى، ذات أهداف دينية و اجتماعية وصحية و تربية ، عاكسة بذلك النظرة الكلاسيكية لتقسيم الأدوار داخل المجتمع اللبناني. أما بالنسبة للانتساب النقابي للنساء، فهو ممارسة روتينية لا تعكس بتاتا التزاما ووعيا جديا بأهمية الحراك النقابي و يبرز ذلك من خلال إحصائيات تمثيل النساء في المجالس التنفيذية لأهم النقابات اللبنانية والتي تتراوح كحد أقصى بنسبة ٣٣ ٪ و كحد أدنى بنسبة ٠ ٪ . أما في المغرب، فتختلف الأسباب و إن كانت الوضعية مماثلة للبلدان الآنف ذكرها . إذ تعاني المرأة المغربية من الإقصاء من العمل النقابي ، يبرز أساسا من خلال غياب أية إحصائيات لدى الأحزاب والنقابات عن نسب الانخراط النسائي في قواعدها. كما تقصر محدودية الانخراط النقابي لدى النساء المغربيات أساسا بتأخر النقابات في تبني نظام الحصص بالمقارنة مع الأحزاب السياسية التي فرض عليها القانون ٣٦,٠٤ تحديد نسبة النساء و الرجال في قوانينها الأساسية و ذلك منذ سنة ٢٠٠٥ ، غير أنه بخصوص النقابات، فبقي هذا الإجراء إراديا و ليس إلزاميا عبر التشريع. لكن تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن العديد من النقابات المغربية أكدت، خلال مؤتمراتها الأخيرة، اعتمادها النص المنبثق عن التعديلات الدستورية الأخيرة و الذي يكرس مبدأ المناصفة غير أنه يلاحظ اختلاف النسبة المحددة للنساء في الأجهزة، بين بلوغ المناصفة أو الثلث أو ١٠ ٪ وهو الأمر الذي يمكن تفسيره باختلاف عمر النقابات.

◆ **خصائص النظام السياسي:** تبقى مشاركة النساء السياسية محدودة خصوصا و أن النظم السياسية في الدول العربية تتميز بالسلطوية و غياب الديمقراطية و إقصاء الأصوات غير الموالية للحزب الحاكم . بالإضافة إلى هذا المعطى العام ، تتميز بعض المجتمعات العربية بهيمنة ظاهرة قبلية و الطائفية أو العشائرية وهي خاصية تسيطر على النظامين السياسي و الانتخابي بلبنان و فلسطين و هما نظامان مؤسسان بدرجة أولى على الانتماء إلى القبيلة أو العشيرة و يحكم حسب تقاليد قبلية خاصة . ففي هذا النظام يزكى المترشح أو يشارك في الانتخابات ممثلا للقبيلة بالأساس و ليس كفرد للمجتمع بصفته مواطنا يتمتع بجملة من الحقوق و الواجبات و بذلك يكون هذا النظام قائما على التمثيل القبلي أو الطائفي بدلا من أن يكون تمثيلا للمواطنين و المواطنات. و لهذه الخاصية الوقع السلبي على تعزيز المشاركة السياسية للنساء في إطار نظام سياسي مماثل حيث الوصول إلى مواقع صنع القرار داخل الأحزاب السياسية ، في لبنان، يتم عن طريق آلية التوريث للذكور و التي هي نتاج النظام الأبوي و البطريركي . و قد تحصل المرأة على حصتها من التوارث في حال انعدام وجود رجل يكمل المسيرة. و من الطبيعي أن تكون المرأة هي الخاسر الأكبر في ظل هذا النظام السياسي الطائفي على الوراثة السياسية العائلية و النظام الأبوي و مراعاة الانتماءات الطائفية لممثلي الشعب و توزيع الحصص في المناصب على أساس طائفي، و بالتالي ستحرص الطوائف ، التي تميز أساسا تجاه المرأة، في أن يمثلها رجل في المؤسسات التشريعية و التنفيذية و الإجرائية.

◆ **صعود الحركات الإسلامية إلى الحكم** وموقفها «المعارض» للمطالب النسوية وخصوصا فيما يتعلق بالمشاركة في الحياة السياسية : وقد أصيبت النساء العربيات في دول الربيع العربي بحالة من التخوف الشديد حول مكانة المرأة ومكتسباتها بعد سيطرة التيارات الإسلامية على المشهد السياسي، بعد ظهور بعض التصريحات التي وصفت المرأة بالجهل أو أن مشاركتها في البرلمان مفسدة للديمقراطية؛ وغيرها من التصريحات التي تسيء للمرأة. و قد عرفت النساء بتونس اهتزازا كبيرا عند صعود حركة النهضة للحكم و ما أتت به من خطابات تتم عن ايولوجيا مغايرة تماما لواقع المرأة التونسية المليء بالمكتسبات الحقوقية كمجلة الأحوال الشخصية. غير أن حركة النهضة، وفي إطار توافقات سياسية تتعلق بمجال المشاركة السياسية للنساء، فقد وافقت على المرسوم عدد ٣٥ المتعلق بانتخاب المجلس التأسيسي و تبنت بذلك قاعدة التناصف والتناوب ضمن القوائم الانتخابية بين النساء والرجال كما وافقت حركة النهضة على جملة الفصول المتعلقة بحق المرأة في الترشح لكل المناصب السياسية. أما الوضع المصري فهو أكثر تعقيدا ، حيث أبرز تقرير أعدته الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات<sup>١٦٩</sup> أن الأحزاب التابعة للتيار الإسلامي والتي شاركت ضمنها المرأة المصرية في الاحتجاجات والمظاهرات في ميدان التحرير خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، قد انقلبت على المرأة المصرية بعد تسلمها مقاليد الحكم لتتوانى عن الدفاع عن حقوقها والحفاظ على مكتسباتها و تحديد دورها داخل الأسرة في الإنجاب و التربية. كما جاء التقرير ليبيرز التأثير السلبي لسياسة حزب الإخوان فيما يتعلق بقضايا المرأة والتي تتسم بالتهميش وعدم الوضوح.

ولا يختلف الواقع الفلسطيني، فقد بينت دراسات البحث عن وضعية المرأة الفلسطينية ومكانتها في الساحة السياسية أنها تعاني من إقصاء واضح وجلي تتلخص أهم أسبابه في المرجعية الدينية للأحزاب المسيطرة على الساحة السياسية والتي تتبنى الفكر الإقصائي للمرأة على مستوى المشاركة في الأحزاب او النقابات.

169 تقرير عن حالة المرأة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير. مزيد من التهميش والانتهاك، [http://www.google.fr/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=5&ved=0CEAQFjAE&url=http%3A%2F%2Fwww.aihr-resourcescenter.org%2Fadministrator%2Fupload%2Fdocuments%2Frapport\\_femmes\\_egypte\\_revolution.doc&ei=KVzQU8mYJebT4QTZvIDYDQ&usg=AFQjCNHgegdGYP1oWeC7G2U-xFTtNBXd5w&bvm=bv.71667212,d.bGE](http://www.google.fr/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=5&ved=0CEAQFjAE&url=http%3A%2F%2Fwww.aihr-resourcescenter.org%2Fadministrator%2Fupload%2Fdocuments%2Frapport_femmes_egypte_revolution.doc&ei=KVzQU8mYJebT4QTZvIDYDQ&usg=AFQjCNHgegdGYP1oWeC7G2U-xFTtNBXd5w&bvm=bv.71667212,d.bGE)

من الضروري التركيز على العوامل الاقتصادية لفهم واقع المشاركة الحزبية والنقابية للنساء. فما يميز البنى الاقتصادية في مجتمعات الدراسة هو تبنيها للسياسات الليبرالية والليبرالية الجديدة من خلال الخصخصة وفتح السوق الحر وهيكله الاقتصاد وفتحه للقطاع الخاص على حساب الفئات الفقيرة والهامشية ولصالح طبقة اقتصادية متنفذة تعزز من الفقر والتهميش والتخلف الاقتصادي حيث اسهم هذا بنويوا في تراجع المشاركة السياسية والنقابية فبنية الاقتصاد العربي ما زالت خدماتية وهناك هروب من التركيز على الصناعات والزراعة وتمارس السياسات بهدف الاقصاء عن الحيز العام. إضافة إلى أن بنية الاقتصاد تتصل دائما بالفصل على أساس النوع الاجتماعي وبذلك تخلق خلا بنويوا، ضحاياهم الفقراء والنساء والشباب.

وتؤثر التحولات الاقتصادية على المرأة بصورة أكبر من الرجل، فالمرأة في المجتمعات العربية لا تتمتع باستقلالية اقتصادية لذا فإن الفقر و الانشغال بمطالب الحياة اليومية يمثلان أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة العامة.

و قد أكد الدكتور صابر بلبول من خلال دراسته « التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية و الواقع » على وجود اختلال واضح في المساواة الانخراط في النشاط الاقتصادي وهو ما يحول دون دخول المرأة في المجال الاقتصادي و مساهمتها في عملية الإنتاج مما يساهم مباشرة في تحررها الاقتصادي و ينمي قدرتها على المشاركة في اتخاذ القرار. فالعوائق الاقتصادية تعد حاجزا حقيقيا أمام التمكين السياسي للمرأة وبذلك يمكن الاستخلاص إلى أن انتشار الفقر وتأثيره من أهم العوائق امام مشاركة فعالة ودائمة للمرأة العربية في الحياة السياسية و تسيير الشأن العام.

وبناء على تقرير البنك العالمي حول المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا،<sup>170</sup> فإنه، وعلى الرغم من تضيق الفجوة بين الجنسين على مستوى التعليم، ما زالت هذه الفجوة بارزة على مستوى إمكانية الحصول على عمل. كما أبرزت الدراسة أنه بقدر ما تتعلق الفجوات بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة وفرص العمل بالمعايير الاجتماعية و الثقافية، فإن الشواهد الدولية تظهر أنها تحد من إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وفرص المعيشة للنساء بما في ذلك فرص الحصول على عمل بأجر، والتصويت و غيره من أشكال المشاركة المجتمعية و السياسية.

و لذلك أكدت الدراسة أن فهم العوائق الاقتصادية للنساء في المنطقة هو في حد ذاته فهم لمحدودية المشاركة السياسية للمرأة العربية.

ففي فلسطين، أدى ثقل الهموم الاقتصادية و الاجتماعية و غياب مقومات العدالة الاجتماعية إلى فقدان المرأة الفلسطينية الإيمان بجذوى المشاركة و الحراك و بمضامينها التي من الممكن أن تؤثر على حياتها الآنية والمستقبلية.

حين نتحدث عن أوضاع المرأة العربية، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار وجود تفاوت بين المجتمعات العربية في درجة تحرير المرأة والتطوير في عملية مشاركتها وإدماجها، فالتجارب السياسية للدول ودور النخب الفكرية وتراكم عمليات الإصلاح ودرجة الانفتاح على الآخر كلها عوامل تؤثر في مستوى تطور وضعية المرأة هذا بشكل عام. وتتشترك بعض الدول العربية في جملة من هذه العوائق، والتي يمكن أن نخص منها بالذكر:

- طبيعة العقلية السائدة داخل المجتمع العربي الذي ينعت بالمجتمع الذكوري. حيث تعمل الثقافة السائدة في المجتمع على التفرقة بين الشأن العام والشأن الخاص، وتحدد أن دور المرأة يقتصر على العمل الخاص المتعلق بأمر المنزل والأولاد، بينما تعتبر إدارة الدولة أي العمل العام جزء أصيل من اختصاص الرجل. وإذا كانت نسبة قيد النساء في جداول الانتخابات في العديد من الدول العربية أعلى من نسبة قيد الرجال، إلا أنها ليست من منطلق الحرص على مشاركة النساء، وإنما من منطلق استغلال الأصوات النسائية والتي تمثل كتلة انتخابية في تدعيم مرشح تم اختياره من قبل العائلة أو القبيلة ضد مرشح آخر. وبذلك تخلق الثقافة المجتمعية و الثقافة الذكورية داخل الجسم النقابي أو الحزبي أجواء طاردة للنساء من الفعل والشراكة النقابية و الحزبية: إذ أن العادات و التقاليد تقيد ممارستها لحقوقها خاصة أن المجتمع يعتبر أي نشاط أو صوت نسوي نقابي أو حزبي تمرد على الأعراف السائدة والتقاليد
- انتشار العنف ضد المرأة والعنف هو التمييز ضد المرأة وانتهاك حقوقها والإعتداء على كيانها المعنوي والجسدي والجنسي. ونؤكد على أن العنف يبدأ داخل الأسرة ويمتد إلى المجتمع كالشارع والمدرسة ومؤسسات الدولة ومراكز العمل، ويرتبط بالمرورث الثقافي الذي يقوم على مبدأي الإخضاع والسيطرة، وغياب الحريات العامة والديمقراطية، ونفق على أن العنف يؤثر على المشاركة السياسية بإنشائه لعلاقة غير متوازنة وتابعة بين النساء والرجال.
- ظاهرة نقشي الأمية وانخفاض المستوى التعليمي للنساء في كثير من الدول العربية يعرقل مساعي الارتقاء بنسب التمثيل السياسي ويخلف ضعفا في الثقافة السياسية والمدنية للمرأة. والجدير بالذكر أن هذا الوضع تعاني منه بالأساس المرأة الريفية حيث أبرزت العديد من البحوث عدم اهتمام المرأة الريفية بالشأن السياسي بمختلف أبعاده سواء الحزبية أو النقابية كما هو الحال للمرأة في المجتمع المصري والتونسي والمغربي.
- إجمالاً، عدم التعامل مع قضية المشاركة السياسية للمرأة كقضية مجتمعية والنظر إليها على أنها قضية فئوية أو قضية رفاهية.

171 Sarah ben hamadi, « 774 millions d'analphabètes dans le monde: Qu'en est-il au Maghreb? », HuffPost Maghreb, 9 septembre 2013, [http://www.huffpostmaghreb.com/2013/09/09/analphabete-maghreb\\_n\\_3893221.html](http://www.huffpostmaghreb.com/2013/09/09/analphabete-maghreb_n_3893221.html)  
[http://www.huffpostmaghreb.com/2014/03/04/femmes-rurales-ni-lire-ni-ecrire-tunisie\\_n\\_4895260.html](http://www.huffpostmaghreb.com/2014/03/04/femmes-rurales-ni-lire-ni-ecrire-tunisie_n_4895260.html)

172 Maryam Ben Salem, Soumaya Ben Cheikh. Politiques et jeunes femmes vulnérables en Tunisie. Tunis, CAWTAR –UNESCO, 2013.

173 في إطار الحملة لدعم المرأة الريفية في الانتخابات القادمة، صرحت أماني الحضري ممثلة عن جمعية النهوض بنساء الجريد في الجنوب التونسي: «في المناطق النائية لاحظنا تجاوبا أكثر من هذه الفئة من أجل التسجيل مقارنة بالفئة المثقفة غير أن الملاحظ أن هناك جهلا عاما بالعملية الانتخابية بأكملها». وتضيف الحضري «الكثير من النساء الريفيات لا يعرفن ما معنى أن تنتخب ومتى وكيف. ونجد في غالب الأحيان أن هذه الفئة مستهدفة من قبل الأحزاب لاستغلال أصواتها.» وتذكر الجمعية التي تعمل مع المركز التونسي المتوسطي أنها نجحت في تسجيل خمسة آلاف امرأة ريفية بعد عشرين يوما من انطلاق عملية التسجيل ومساعدة ثمانية آلاف ناخبة من التأكد من وجود أسمائهن في قوائم الناخبين

[http://tu-med.blogspot.com/2014/05/blog-post\\_6518.html?view=timeslide](http://tu-med.blogspot.com/2014/05/blog-post_6518.html?view=timeslide)

◆ **الجانب الديني:** من بين المعوقات الثقافية التي حدثت من تطور المشاركة السياسية للمرأة العربية هي الرؤية المتداولة لنظرة الإسلام للمرأة و التي تقوم على التمييز بين الجنسين من خلال حرمان المرأة من ممارسة الكثير من الحقوق. و لئن لم يمنع لا القرآن ولا السنة بشكل صحيح المشاركة السياسية ، فإن العديد من الفقهاء استندوا إلى حديث غير قطعي و على العرف ليستتجوا قاعدة منع المشاركة السياسية للمرأة المسلمة . وقد تم ربط استثناء تولي المرأة أدوارا في الحياة العامة بنقص الاستقلال. وقد كان لهذه القاعدة الأثر الواضح على الثقافة السائدة التي استتبتت عدم أهلية المرأة سياسيا.

◆ **الجانب القانوني:** إن ضعف رواج الثقافة على مستوى ممارسة الحقوق و الحريات الفردية، مع تراكمات الماضي الناجمة عن ضعف الاقتناع بمبدأ دولة القانون و القطيعة التي برزت بين المواطنين و المواطنين و مؤسسات الدولة و مع انتهاك الحقوق السياسية بصفة عامة، خلق وضع يتسم بمحدودية انخراط المرأة في العمل السياسي. و قد نتج عن كل هذه التراكمات الثقافية والاجتماعية نقص الثقة في المرأة و نقص ثقة المرأة في نفسها للاضطلاع بمهام سياسية و هو ما أدى واقعيا إلى المحدودية العديدة اللافتة للحضور النسائي داخل الأحزاب و النقابات و من ثم ضعف التأثير على هياكل اتخاذ القرار بل تهميش دورها داخل هذه الهياكل، إلا في بعض الهياكل حيث يكون فيها تقديم نشاط المرأة داخل الحزب كواجهة للدعاية السياسية لا غير. وهذا العائق الثقافي يحد من تطور مشاركة المرأة خاصة أن قيادات الأحزاب لا ترغب في مواجهة رفض المجتمع، و هو ما يجعلهم يتحاشون طرح قضية تدعيم المشاركة السياسية للمرأة في الأحزاب و المنظمات النقابية أو اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع النساء على اكتساح الفضاءات السياسية و الاهتمام بتسيير الشأن العام.

◆ **الجانب الذاتي:** ترتبط العوائق الذاتية بالمرأة أساسا، وهي متغيرات تابعة تأثرت بالمتغيرات الأصلية (الثقافية والموضوعية) لينتج عنها اعتقادات، ومواقف نسائية من العمل السياسي.

وأهم إشكال على هذا المستوى هو العزوف السياسي<sup>١٧٤</sup>، والذي يعتبر النتيجة الحتمية لعملية الإقصاء السياسي للمرأة و الذي يتجلى في غياب أي شكل من أشكال التكوين و التدريب والإحاطة من جهة وكذلك موسمية العمل النسائي من جهة أخرى، و بذلك، فإن النتيجة ستكون هي ضعف وهزالة وجود المرأة على المستوى السياسي.

يعتبر العزوف عن العمل السياسي أهم تحدي تواجهه المرأة، فبالرغم من توفر التنظيمات، إلا أن المرأة لا تتخرط في الأحزاب و النقابات وإذا كان هناك من يعتبر أن الإشكال هو مجتمعي مرده بالأساس المنهج الإقصائي لهذه التنظيمات، فإنه في جزء منه ذاتي. وفي هذا الصدد، نسوق ما قاله ممثل أحد الأحزاب السياسية « في الأقاليم والجهات المقرات مفتوحة، ولكن لا نجد نساء مستعدات للانخراط في الحزب ولا لتحمل المسؤولية، نبحث عنهن بصعوبة كبيرة باستثناء بعض المناضلات اللواتي لهن نزعة نضالية وهذا مشكل مشترك بين الأحزاب، وهذه هي الصعوبات الكبيرة التي تواجه الأحزاب»<sup>١٧٥</sup>

<sup>174</sup> يعتبر العزوف السياسي معطى عاما مرتبطا بالحياة السياسية ، غير أنه وسط النساء أكبر منه وسط الرجال خاصة في المدن الصغيرة.  
<sup>175</sup> شهادة السيد محمد حنين ، ممثل حزبي مغربي خلال مشاركته في نقاشات المجموعة البورية للدراسة المغربية « تعزيز دور الأحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء. الحالة المغربية» تحت إشراف السيد عبد الكريم المصلوحي.

إن ضعف المشاركة السياسية للنساء يظهر بشكل كبير في المدن الصغيرة والعالم القروي، وهو الأمر الذي يجعل الأحزاب تبحث عن النساء في فترة الانتخابات لترشيحها باسمها بالرغم من عدم تشبعها بايديولوجية الحزب، وتكاد جميع الأحزاب تشترك في هذه النقطة بالرغم من قدم بعضها.

وإضافة إلى ذلك، نذكر كعميق ذاتي إشكال قلة التكوين والتمرس في المجال السياسي، إذ أنه إذا كانت فرص التكوين للنساء الموجودات بالمدن متوفرة، فإنها بالنسبة لنساء المناطق النائية غير متوفرة، وحتى إذا كانت هناك طاقات نسائية فإنها في غياب التكوينات والمواكبة سرعان ما تفقد هذه الطاقة.

كما نشير إلى أن موسمية العمل النسائي وعدم استمراره بنفس الحيوية خلال المراحل الانتخابية، يعتبر عائقاً على اعتبار أن النساء تشتغلن في اللحظة الانتخابية فقط ونلاحظ أنه في اللحظة الانتخابية يتكثف النقاش وتكثف حركية النساء حول تمثيلتهن وتواجهن، وعندما يصلن إلى البرلمان، يظهر نوع من الركود، والموسمية في النشاط، في حين أن التمثيلية السياسية للمرأة يجب أن تكون دائماً مرتبطة بالندوات وكمثال معبر عن ترسخ ثقافة المواطنة و الديمقراطية.

◆ **الجانب الموضوعي :** إن المعوقات الموضوعية التي تتخلل العمل السياسي النسوي ما هي إلا امتداد للمعوقات الثقافية الأنثوية الذكر ، فالثقافة الذكورية السائدة وسط العمل السياسي والحزبي تحد من تحركات النساء وتضييق على مجالات الاشتغال التي تشملهن ، و يظهر جلياً أن ساحة العمل الحزبي و النقابي تشكل صورة مصغرة لساحة معركة تأخذ فيها النساء أدوار المحاربات لتمكين أنفسهن من ادوار ريادية ، بعيدة من القطاعات النسوية الحزبية، بل ضمن هياكل الحزب أو النقابة. و من جملة العوائق الموضوعية، نذكر كون الفضاءين الحزبي و النقابي وطريقة عقدهما للاجتماعات ومواقبتها غير مشجعة للنساء للمكوث طويلاً في العمل السياسي، فهي قواعد مصاغة من لدن الرجال، وحين صياغتها لم يؤخذ بعد النوع بعين الاعتبار، وبذلك يستمر سيناريو عقد الاجتماعات في أماكن وأزمنة لا تلائم النساء اللاتي تتقاطع أعمالهن داخل وخارج البيت.

وانطلاقاً مما سبق استعراضه من عوائق لمشاركة سياسية و نقابية جدية و مستديمة للمرأة العربية، يمكن أن نستخرج معوقات مشتركة أمام هذا الهدف كما أنه يتضح ، من جهة أخرى ، وجود معوقات خاصة بطبيعة وتركيبه المجتمع المعني.

◆ **العوائق المشتركة:** تعتبر مجمل العوائق التي التعرض إليها مسبقاً حاضرة داخل مجتمعاتنا العربية حيث أن نساء الدول المعنية بالبحث يعانين منها بدون استثناء، ولو بدرجات متفاوتة. ومن أهمها تلك التي تحمل الصبغة الاجتماعية و التي تضم تأثير النوعية الذكورية للمجتمعات العربية و ما تستتبطه من ممارسات ثقافية وعادات وأفكار منغلقة ، تأثر على تركيز قواعد سليمة لبناء أسس مشاركة سياسية جدية ومستديمة ضمن الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية. ولعل من أهم تجليات هذا النوع من العوائق، تصاعد العنف المادي و المعنوي ضد المرأة في المجالات العامة. وفي هذا الإطار، تشير الإحصائيات<sup>١٧٥</sup>، من خلال آخر مسح حول العنف ضد النساء، والذي يعود إلى عام ٢٠١٠، إلى استفحال ظاهرة العنف ضد المرأة؛ حيث تتعرض ٤٧,٦ ٪ من النساء المنتميات للفئة العمرية من ١٨ إلى ٦٠ سنة إلى أحد أنواع

174 محمد بن رجب، «نوس.. قانون يجرم العنف ضد المرأة.. هل يحل المشكلة؟»، التقرير، ٥١ أغسطس ٢٠١٢، <http://altagreer.com>

العنف، جسدي أو جنسي أو اقتصادي أو نفسي، مرة على الأقل خلال حياتهن، ونص الدستور التونسي الجديد على تحميل مسؤولية حماية المرأة من جميع أشكال العنف على الدولة في المادة ٤٦، وفيها: "تتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة".

أما بالنسبة لمصر، و على الرغم من أن دور المرأة المصرية في الثورة كان واضحاً، إلا أنها كانت من أبرز الضحايا الذين دفعوا ثمناً باهظاً بعد نجاحها في إسقاط نظام الرئيس السابق حسني مبارك، حيث عانت التهميش السياسي والعنف نتيجة الانفلات الأمني، وبلغت حصيلة ضحايا العنف من النساء في النصف الأول من العام الأول للثورة<sup>١٧٧</sup>، ٩٤ حادثة عنف، منها ٥١ قتيلة، ١١ مصابة، ١٥ مغتصبة، ٥ منتحرات، و ١٢ مختطفة.

أما في فلسطين<sup>١٧٨</sup>، فقد مس العنف ٣٧٪ من النساء اللواتي سبق لهن الزواج و تعرضن إلى أحد أشكال العنف من قبل أزواجهن عام ٢٠١١؛ وكانت أعلى نسبة عنف موجه من الأزواج ضد زوجاتهم، في محافظة أريحا الأغوار في الضفة الغربية (٤٧،٣٪)، وأدناها في رام الله والبييرة (١٤،٢٪)؛ أما في قطاع غزة فقد بلغت أعلى نسبة عنف في محافظة غزة (٥٨،١٪)، وأدناها في محافظة رفح (٢٣،١٪). من جهة أخرى هناك حوالي ٥٪ من النساء تعرضن للعنف النفسي في الشارع، و ١،٣٪ تعرضن لتحرشات جنسية و ٠،٦٪ تعرضن لعنف جسدي في نفس المكان، بالمقابل فإن ٤،٠٪ من النساء تعرضن لعنف نفسي من قبل مقدمي الخدمات في أماكن تقديم الخدمات العامة.

وفي لبنان، تشير الاحصاءات<sup>١٧٩</sup> الى توزع هذه الجرائم على جميع المناطق اللبنانية، لكن ترتفع النسبة في منطقة جبل لبنان. وبحسب الدراسات التي أجرتها الدكتورة فهمية شرف الدين (التجمع النسائي الديمقراطي) فإن المفاجأة أتت بأن ٢٧٪ من المعنفات هن من نوات التعليم الجامعي وان هناك نسبة ٤٨٪ منهن يعملن و ٥١٪ عاطلات من العمل. كما تصرح جمعية قل لا للعنف<sup>١٨٠</sup> أن معدل التحرش في لبنان وخاصة عند الفتيات والنساء كثيرة في أماكن العمل ويتعرض بعض النساء الى التهديد من المتحرش لترك عملها عندما تفكر بكسر جدار الصمت، وهذا مناف لقانون حقوق الإنسان والدستور اللبناني، وتؤكد الجمعية أيضاً أنه يوجد تحرش لفظي وجنسي وعنف ضد المرأة وتفاوت أعدادها ونسبها بين المناطق. وتشير الإحصائيات التي عملت عليها الجمعية أن ما بين ٦٩٪ من الفتيات والنساء الأجانب المقيمون في العاصمة بيروت يتعرضون للتحرش.

أما المغرب، فإنه من البلدان التي تشهد نسبة مرتفعة من العنف المسلط على النساء مم دفع بالحكومة المغربية، خلال سنة ٢٠١٣، إلى إطلاق حملة وطنية لمناهضة العنف ضد النساء في أماكن العمل، تحت شعار «كفى من العنف ضد الأجيريات»، بهدف إثارة الانتباه إلى تفشي ظاهرة العنف الممارس ضد النساء في المجتمع المغربي، مما يحد من مساهمتهم في تنمية البلاد. وأوضحت بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، لدى إطلاق هذه الحملة، أن «التكلفة الاقتصادية للعنف الممارس ضد النساء تتجاوز تكلفة حوادث السير بالمغرب، جراء أثارها السلبية التي تصيب النفوس قبل الأجساد، وتشل حركة جزء كبير من المجتمع».

177 صبري حسنين، «ارتفاع معدلات العنف ضد المرأة في مصر بعد الثورة»، إيلاف، ٧ يوليو ٢٠١١، <http://www.elaph.com/Web/news/2011/7/667423.html#sthash.5b7SOfIt.dpuf>

178 «العنف الأسري»، وفاء، <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3184>

179 ميسا سليمان، حنين الصديق، ماري جوزيه قزي، «تقرير حول العنف ضد المرأة في لبنان»، المجموعة الشبابية للشبكة الدولية للحقوق والتنمية-لبنان، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٣، <http://youthgroupnrd.wordpress.com>

وأفادت الوزيرة أن العنف في أماكن العمل يمثل نسبة ١٦٪ من مجموع حالات العنف ضد النساء، أي ٢٨٠ ألف امرأة، وتعرضت زهاء ٣٢ ألف امرأة للعنف الجنسي في أماكن العمل، أما العنف النفسي فقد طال ١٣,٤٪ من النساء في أماكن العمل. وكشفت الوزيرة ذاتها عن وجود ٦ ملايين امرأة في المغرب، تتراوح أعمارهن ما بين ١٨ و ٦٤ سنة، تعرضن للعنف بشكل من الأشكال، سواء في بيت الزوجية، أو في الشارع، أو في مقرات العمل، وذلك خلال الفترة ما بين يونيو ٢٠٠٩ ويناير ٢٠١٠، وفق إحصائيات رسمية<sup>١٨١</sup>.

كما تلقت المجتمعات العربية، موضوع البحث، من حيث معيقات المشاركة السياسية للمرأة على مستوى انتشار الأمية في صفوف الشريحة النسائية و خاصة في المناطق الريفية. حيث يضم المجتمع المصري والمجتمع المغربي و التونسي نسبة مرتفعة من الأميات في حين أن هذه النسب محدودة في المجتمع الفلسطيني

إذ تسجل المرأة القروية المغربية تأخرا ملموسا مقارنة مع نظيرتها الحضرية<sup>١٨٢</sup>. وهكذا، فإن ٥٨,٢٪ من الفتيات والنساء القرويات البالغات ١٠ سنوات أو أكثر، لا تتوفرن على أي مستوى تعليمي سنة ٢٠١١ (مقابل ٢٩,٨٪ بالمدن)، و ٠,٦٪ من بينهن فقط تتوفرن على مستوى تعليمي عالي (مقابل ٨,٧٪ في المدن). إلا أن من شأن هذا المستوى أن يتحسن بفضل تعميم الدراسة حيث بلغ معدل دراسة الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٦ و ١١ سنة بالوسط القروي حوالي ٩١,٨٪ في الفترة ما بين ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ مقابل ٦٢,٢٪ فقط في الفترة ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ (٩٥,١٪ و ٨٧,٤٪ في المدن على التوالي).

أما بالنسبة لمصر، فقد أصدرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بياناً<sup>١٨٣</sup> تؤكد فيه أن من أهم المشاكل التي تعاني منها مصر هي ارتفاع نسب الأمية، مضيئة: « بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل القضاء على الأمية إلا أن نسبة الأمية ما زالت مرتفعة». وأشارت الأمم المتحدة، في بيانها، إلى أن الإحصائيات التي انتهى إليها الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء، أوضحت أن نسبة الذكور الأميين خلال عام ٢٠١٠ انخفضت لتبلغ ١٨,٨٪ مقابل ٣٣,٦٪ للإناث، معلقة على الأمر بأن نسب الأمية هي الأسوأ في شمال مصر أكثر من الجنوب وأسوأ في المناطق الريفية عن الحضرية. وذكرت أن نسب الأمية ما بين النساء الشابات في شمال مصر تبلغ ضعف نسب القومية لدى الشباب في نفس العمر، كما أن مستوى عدم الالتحاق بالمدارس بين الإناث يبلغ ثلاثة أضعاف مثيله بين الذكور ٥٪ للذكور مقابل ١٥٪ للإناث.

أما في تونس، فقد فسح المجال بعد الثورة لنشر نتائج دراسات وبحوث إحصائية حول وضع المرأة في تونس، بعد أن كان النظام السابق يسوق لصورة ناصعة للمرأة مغايرة تماما للواقع الذي تعيشه، إذ بين المسح الوطني حول التشغيل للثلاثية الثانية من سنة ٢٠١١ الذي أعده المعهد الوطني للإحصاء ان نسبة الأمية في صفوف الإناث بلغت ٢٥,٩٪ مقارنة بالذكور التي تقدر ب ١١,٢٪<sup>١٨٤</sup>.

180 «جمعية قل لا للعنف رصدت انتهاكات تحرش ضد المرأة اللبنانية والاجنبية في مناطق مختلفة وينسب متفاوتة»، الأنباء، ٣١ أغسطس ٢٠١٣، <http://anbaonline.com/?p=145774>

181 <http://www.maroc.ma/ar/>

182 «عدد النساء في المغرب بلغ سنة ٢٠١١ حوالي ١٦,٤ مليون امرأة»، أصداء المغرب، ٨ مارس ٢٠١٢، <http://www.assdae.com>

183 «الأمم المتحدة: نسبة الأمية في مصر ما زالت مرتفعة وأكثرها من النساء»، اليوم السابع، ٨ سبتمبر ٢٠١٢، <http://www.youm7.com/story>

184 <http://ar.webmanagercenter.com>

غير أن المجتمعين اللبناني والفلسطيني يتميزان بنسب محدودة من الأمية ، ففي فلسطين، بلغت معدلات الأمية للإناث ١٨٥ ثلاثة أضعاف ونصف معدلات الأمية لدى الذكور حيث بلغت عند الذكور ١,٨٪ مقابل ٦,٤٪ للإناث في العام ٢٠١٢، في حين كانت نسبة الأمية للإناث ١٥,٣٪ في العام ٢٠٠١.

ولعل انتشار الأمية كمعيق مشترك يؤدي حتماً إلى الإشارة إلى معيق مشترك آخر ألا وهو انتشار الفقر في الأوساط النسائية حيث أن المرأة تسعى كادحة إلى كسب لقمة العيش مما يجعلها تصرف النظر عن حقوقها السياسية كمواطنة. و من أهم الأرقام التي يمكن الاستدلال بها تلك التي تخص المرأة الريفية بالمغرب. فمن حيث مستوى المعيشة<sup>١٨٦</sup> ، تتفق الأسر القروية المغربية التي تترأسها امرأة سنويا مبلغاً أقل بنسبة ٣٧٪ مما تتفقه نظيرتهن بالمدن ( ٨٤١٧ درهما سنويا مقابل ١٣ ألف و ٣١٧ درهما)، ويؤدي أن هذا التفاوت في الإنفاق إلى تفاوتات كبيرة في مجال الفقر، حيث بلغ معدل الفقر لدى الأسر القروية التي تترأسها نساء سنة ٢٠٠٧ ما يقرب من ١٥ ٪، وهي نسبة تفوق ب ٣,٨ مرات معدل الفقر لدى الأسر الحضرية التي تترأسها نساء (٤ ٪).

كما تبلغ نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني داخل الأراضي الفلسطينية ٢٢ ٪<sup>١٨٧</sup> وخط الفقر الوطني هو الخط الذي تتخذه سلطات بلد معين لقياس الفقر. فعلى الرغم من أن مشاركة المرأة في العمل يعتبر مطلباً تنموياً هاماً في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، إلا أن معدلات البطالة لا زالت مرتفعة بين النساء، حيث وصلت ٣٢,٩ ٪ عام ٢٠١٢ في حين كانت ١٣,٨ ٪ عام ٢٠٠١<sup>١٨٨</sup>.

ولعل من مؤثرات ظاهرة تأنيث الفقر المباشرة على مكانة المرأة داخل المجتمعات العربية هي تثبيت ظاهرة التمييز بين الجنسين و ترسيخ النظرة الدونية للمرأة مما يجعل من النساء فئة أكثر تهميشاً و تعرضاً للإقصاء. و قد تدعم هذا التهميش جراء غياب التأطير اللازم والنصوص القانونية الصريحة لتدعيم المشاركة السياسية للمرأة داخل الأحزاب و النقابات حيث أن هذه الأخيرة لا تبذل الجهد اللازم لتفعيل هذا المسار. إذ من خصائص الأحزاب السياسية في الدول العربية، الغياب الفادح للنصوص القانونية الصريحة في أنظمتها الأساسية و برامجها السياسية.

كما تشترك الدول موضوع البحث عديد القواسم الثقافية التي تمثل معيقات أمام مشاركة سياسية فعالة للمرأة داخل أطر الأحزاب والنقابات المهنية؛ إذ أن غياب أو ضعف ثقافة المواطنة عند الشعوب العربية وخاصة عند النساء يؤدي إلى ضعف فادح في درجة المشاركة في الشأن العام. ويرتبط هذا المعيق أساساً بمعيق سياسي يخص النظام السياسي لكل بلد و هنا تظهر الفوارق بين المجتمعات موضوع البحث.

185 «عدد النساء في المغرب بلغ سنة ٢٠١١ حوالي ٤,٦١ مليون امرأة»، أصداء المغرب، ٨ مارس ٢٠١٢، <http://www.assdae.com>

186 <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=572369>

187 تقرير التنمية البشرية ٢٠١١، الملحق الإحصائي، [http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr11/HDR\\_2011\\_AR\\_Tables.pdf](http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr11/HDR_2011_AR_Tables.pdf)

188 <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=572369>

◆ **العوائق الخاصة بكل بلد:** رغم التقائها في مجمل العوائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فإن العوائق السياسية منها تختلف إذ أن النظم السياسية لكل بلد لها تأثيرها الخاص على المشاركة السياسية للمرأة و بالتالي على مدى انضمامها للهياكل الحزبية والنقابية.

فالنظام السياسي القائم على الطائفية والذي تتميز به لبنان جعل مشاركة المرأة السياسية مرتبطة بنظام المحاصصة الطائفية. ووراء رمز الوفاق الذي يميز الساحة السياسية اللبنانية، تتخبط المرأة في بؤر التهميش جراء آليات التوريث لمراكز صنع القرار، وجوب احترام الانتماءات الطائفية التي تنفي أي شعور بالانتماء لوطن أشمل تكون فيه المرأة اللبنانية مواطنة فقط، بغض النظر عن انتمائها العقائدي.

وتعاني المرأة الفلسطينية تقريبا الوضع نفسه بما أن المجتمع الفلسطيني مجتمع عشائري. إلا أن وقع النظام الطائفي في لبنان يعتبر اشد حدة على النساء من النظام العشائري ومن جهة أخرى، فإن غياب الدولة بالمعنى السياسي في فلسطين أدى إلى تغليب الهم السياسي على باقي الهموم الأخرى، بالتالي أثر ذلك على الهموم الثقافية والاجتماعية، ولعل تردد القوى السياسية العلمانية كان سببا أيضا في إعاقة فرص التقدم الديمقراطي، و بذلك تعززت فرص السلفيين لإدامة نشاطهم الفكري ومقاومة المستجدات التي قد تتعش الفكر الحدائي و بالتالي خروج المرأة من المجال الخاص إلى المجال العام وتدعيم انخراطها في تسسير الشأن العام.

كما يجب التأكيد أن العوائق المرتبطة ببنية الاستعمار وتشويه الفضاء العام للمشاركة من خلال الممارسات المختلفة والتي كان لها تأثير على مستويات المشاركة السياسية للنساء خصوصا ما بعد اوسلو. وتتشارك مصر وتونس في معاناتهما من الأنظمة الديكتاتورية قبل إندلاع الثورات و قد اتسمت هذه الأنظمة باتباع سياسية مسقطرة على أساس إحصائيات مغلوبة و لكنها في إطار التوافقات أو الضغوطات الدولية كانت تقدم بوادر للنهوض بواقع المرأة.

ومع إندلاع الثورات، أملت النساء في تونس ومصر حدوث تغييرات جذرية لتحسين واقعها لكن كانت التغييرات في الاتجاه المعاكس، وذلك نتيجة صعود التيارات الاسلامية للحكم. إن المشكلة تكمن في الثقافة المستمدة من الأعراف والموروث الاجتماعي ومن بعض أحكام قانون الأحوال الشخصية. وبينما ينظر القانون إلى المرأة بوصفها مواطنا يتمتع بالحقوق كافة، ينظر إليها المجتمع كفرد قاصر.

حيث نجد، في بعض البلدان، أن قانون الأحوال الشخصية يرسخ دونية المرأة ولا يوفر الأمن لها مما يجعلها تحجم عن المشاركة في النشاط السياسي وهو ما تم قطعه، على سبيل الذكر، بفضل مدونة الأسرة المغربية التي شكلت تحولا كبيرا ساهم في النهوض بحقوق المرأة المغربية ووضعت بذلك حدا للممارسات السابقة، و التي كانت مجحفة إلى حد بعيد للمرأة، و قد جاءت مدونة الأسرة لتتوجها لجهود سنوات من النضال خاضتها مجموعة من النساء الديمقراطيات والحقوقيات والجمعيات النسائية، التي رفعت شعار النضال من أجل المطالبة بتغيير القوانين في اتجاه يلغي أشكال التمييز كافة ضد النساء ومناهضة العنف تجاههن وتفعيل آليات حمايتهن، ودعم وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار، والنهوض بثقافة المساواة كقيمة وكممارسة،

وتطوير صورة إيجابية عن دور النساء وموقعهن داخل المجتمع. وعملت مدونة الأسرة على تفعيل مبدأ المساواة، إذ أصبحت الزوجة متساوية مع زوجها في السهر على رعاية الأسرة، عكس مقتضيات المدونة السابقة التي تضع الأسرة تحت رعاية الزوج<sup>١٨٩</sup>.

كما لا تزال المرأة تعاني من مشكلات الفقر والبطالة ومحدودية الميزانيات المخصصة لبرامج تنمية وتطوير قدراتها في العمل وكذلك غياب الإحصاءات الدقيقة والواقعية عن مدى وحجم مشاركتها في القطاعات الاقتصادية وقوة العمل ونسبة إتخاذ القرار.

وعليه، يجب رسم سياسات لتنمية دور المرأة ووضع استراتيجيات واضحة المعالم وملتزمة بأهداف محددة تلبي تحقيق نسب مشاركة محترمة للمرأة في الحياة السياسية، أو وضع آليات من شأنها رفع معدلات هذه المشاركة تدريجياً وتركيز هيئات وطنية وإقليمية تواكب عملية تمكين المرأة بما ينسجم ومتغيرات السياسات الوطنية بحيث تؤدي هذه الاستراتيجيات والسياسات العامة إلى تحقيق تقدم واضح في كم ونوع هذه المشاركة. ويبقى تحقيق ذاتية المرأة في النضج والوعي الثقافي ومواكبة العصر والقيام بدور الفاعل في المجتمع مرهون بالتعليم، ليس فقط من منطلق انها نصف المجتمع بل ايضاً لان تعليمها قيمة مضافة في تطور وتنمية المجتمع في ظل التحولات التي تشهدها البلاد العربية والتي يظهر من خلالها ان المرأة واعية تماماً لدورها الاجتماعي والسياسي وان على الفاعلين في السلطة ان يوفر لها المناخ المناسب من التعليم ومن فرص الشغل ومساواة أجرها بأجر الرجل في العمل والمناصب.

ومن جهتها، يجب على المرأة العربية ان تسعى للمطالبة بنصوص تشريعية وقانونية ودستورية تضمن إشراكها على نحو مهم وجاد في مؤسسات وأجهزة النظامين الاجتماعي والسياسي.

وعلى صعيد آخر لا بدّ من اعتبار قضية المرأة بشكل عام قضية مجتمعية مفصلية لا تقل أهمية عن باقي القضايا الاجتماعية السياسية في مسيرة التحرر الوطني والديمقراطي. ويمكن كمدخل تبني القضايا النسوية كقاعدة مبدئية لا مساومة عليها.

# ٤

## المحور الرابع

بعض التجارب والنجاحات في مجال دعم الهياكل النقابية والأحزاب السياسية للمشاركة السياسية للنساء وللحقوق الكاملة للمرأة

١- تجارب الأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة وبلوغها مراكز صنع القرار وممارسة حقوقها

٢- تجارب النقابات العمالية في تعزيز مشاركة المرأة وبلوغها مراكز صنع القرار وممارسة حقوقها

تظل المسافة الفاصلة بين مشاركة المرأة من ناحية واختراقها للمناصب القيادية ودوائر صنع القرار من ناحية أخرى سواء في المؤسسات الحكومية أو في منظمات وهيكل المجتمع المدني، شاسعة ولا تترجم حجم المشاركة النسائية الفعلية ولا حتى ما جنته المرأة في عديد البلدان العربية من ترسانة حقوقية لا تعيقها نظريا من الترقى إلى أعلى المناصب . وفي الأحزاب السياسية والنقابات المهنية، لا يشذ الوضع عن هذا الواقع الذي تعيشه جل البلدان العربية وحتى تلك التي أقرت مبدئي الكوتا والتناصف في اتجاه دفع المرأة للانخراط في العمل السياسي وبلوغ مواقع القرار .

لقد أقرت دساتير وتشريعات ١١٩ دولة في العالم قاعدة التناصف أو الكوتا<sup>١٩٠</sup> في اتجاه تعزيز حضور المرأة في الحياة السياسية وتفعيل مشاركتها، كما أقرت المؤتمرات الدولية ذات العلاقة بالمرأة هذه القاعدة ودعت إلى اتخاذ كل التدابير الداعمة للمشاركة السياسية للنساء ولبلوغهن دوائر صنع القرار . إذ أكد منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع للمرأة «بيجينغ» لسنة ١٩٩٥ في الهدف الاستراتيجي (ز) «على ضرورة اتخاذ تدابير في النظم الانتخابية تشجع الأحزاب السياسية على إشراك المرأة في المناصب العامة الانتخابية أو غير الانتخابية بالنسب نفسها والمستويات المتاحة للرجل، وحماية وتعزيز حقوق المرأة والرجل على قدم المساواة في ممارسة العمل السياسي وفي حرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك العضوية في الأحزاب السياسية والنقابات. ودعت الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى، إلى التصدي لمشكلة عدم المساواة بين الرجل والمرأة في ما يتعلق باقتسام السلطة وصنع القرار على كافة المستويات»<sup>١٩١</sup>.

كما نصت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW لسنة ١٩٧٩ على إمكانية اللجوء للتشريع وتبني إجراءات تمييزية لفائدة المرأة «التمييز الايجابي» وذلك بشكل مؤقت لتسريع وتيرة المساواة بين الجنسين داخل المجتمع. وجاء في المادة ٤-١ منها «لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين النساء والرجال تمييزا كما تحدده هذه الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع بأي حال، كنتيجة له، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير عندما تكون أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة قد تحققت».

وخصص إعلان الأهداف الإنمائية للألفية لسنة ٢٠٠٠ الهدف الثالث من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأشار إلى أنه وفي كثير من البلدان، لم تزل المرأة تواجه التمييز في المشاركة في عملية صنع القرار<sup>١٩٢</sup>. كما تشير بعض الاحصائيات إلى أنه تم اعتماد نظام الكوتا في انتخابات أعضاء مجالس البرلمان في أكثر من أربعين بلدا، وحددت الأحزاب أحكاما لاعتماد نظام الكوتا في أكثر من خمسين دولة أخرى<sup>١٩٣</sup>.

190 [www.quotaproject.org/fr/country.cfm](http://www.quotaproject.org/fr/country.cfm)

191 إعلان ومنهاج عمل بيجينغ

192 <http://www.un.org/ar/millenniumgoals/images/momentum/infogph2014/MDG3.jpg> أنظر

193 Georgina waylen, Engendering Transitions Women's Mobilization, Institutions, and Gender Outcomes (London : Oxford , 2007) Page 11

ويفترض بالبلدان التي صادقت على هذه الاتفاقيات الدولية أن تكون قد قطعت أشواطاً مهمة في اتجاه مشاركة المرأة بفاعلية في الحياة العامة بما في ذلك في العمل السياسي والنقابي. إذ يرتبط النشاط السياسي والنقابي بالنضال والعمل على إقرار جملة من المبادئ والقيم تركز الديمقراطية والكرامة والمواطنة وتضمن التمتع بالحقوق الإنسانية كاملة. كما يسعى العمل السياسي والنقابي إلى خلق قوى تواجه احتكار السلطة ومظاهر الإقصاء والتهميش واللامساواة... واستناداً إلى ذلك، يفترض من النشاط الحزبي والنقابي أن يكون الحاضنة المثلى للمشاركة الفعلية للمرأة في الحياة العامة واتخاذ القرار والدفاع عن حقوقها.

أما إذا استند الحديث إلى ما هو موجود فعلاً على أرض الواقع، فيصعب في هذه الحال إيجاد تجارب إيجابية متنوعة ومتعددة وممارسات جيدة في مجال تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة العربية. وعادة ما تعود مبادرات اعتماد نظام الكوتا أو التناصف إلى الأنظمة الحاكمة والحراك النسائي في صلب هياكل المجتمع المدني، أكثر من اعتماده من قبل الأحزاب أو النقابات في صلب أنظمتها الداخلية. كما يرتبط اعتماده بأحداث ومناسبات انتخابية عادة ما توظف فيها مشاركة المرأة لخدمة أجندات سياسية محددة. ويمكن القول إنه لغاية اليوم، لم يتم التعاطي بالشكل الجيد مع مسألة تعزيز المشاركة السياسية للنساء باعتبارها هدفاً استراتيجياً يستوجب ممارسته فعلياً في صلب العمل الحزبي والنشاط النقابي، باعتباره يتجاوز البعد الكمي الحسابي إلى البعد النوعي والحقوقى للمشاركة في الحياة العامة ولتكريس قيم المواطنة والديمقراطية.

**كيف قاربت الأحزاب السياسية والنقابات العمالية في تونس ولبنان والمغرب وفلسطين ومصر مسألة تمثيل المرأة في هياكلها؟**

**وكيف تعاطت مع مبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص في ما يتعلق بحضور المرأة ومشاركتها؟ ما هي أهم التجارب المسجلة، خصائصها وانعكاساتها على المشاركة الحزبية والسياسية والنقابية للمرأة؟**

يستعرض هذا الجزء من التقرير تجارب الأحزاب السياسية والهياكل النقابية في تعزيز مشاركة المرأة في المنطقة العربية، وفي تكريس حقوق المرأة والمحافظة عليها، ويرصد أهم الدروس المستفادة على ضوء ما شهدته المنطقة من تحولات سياسية أثرت على أوضاع النساء ومشاركتهم في الحياة العامة وطرحت عديد المسائل المتصلة بحقوقهن على طاولة النقاش.

## تجارب الأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة وبلوغها مراكز صنع القرار وممارسة حقوقها



تكتسب المشاركة السياسية للمرأة أهمية خاصة باعتبارها مؤشراً دالاً على مدى تعزيز مشاركة المواطن لتطوير آليات الممارسة الديمقراطية، وهي تشكل أيضاً إحدى أهم آليات التغيير الديمقراطي بما يخدم المجتمع في المجالات كافة. كما يمكن بلوغ المرأة إلى مراكز صنع القرار من حصولها على حقوقها وممارستها، ومن الدفع بقضايا المرأة في اتجاه أن تصبح قضايا مجتمعية لا تهم النساء فقط بل تخدم فكرة المساواة بين جميع المواطنين، وتدفع في اتجاه تكريس حقوق الإنسان.

وعلى مستوى البلدان المشمولة بالدراسة (تونس ولبنان والمغرب وفلسطين ومصر)، تغيب في لبنان مثل هذه التجارب حيث تحكم المشاركة السياسية قوانين ترتبط بالطائفية والتوريث تؤثر بدورها على علاقة المواطن بالدولة، مما يقلل من فرص المرأة في المشاركة الفعلية في العمل السياسي، إذ لا تستطيع المرأة دون مباركة وموافقة الأسرة أن تشارك في الشأن العام أو أن تترشح للانتخابات. حتى خلال عملية التصويت، عادة ما تحتكم المرأة إلى الروابط الأسرية. لقد ظل التوريث السياسي بوابة المرأة الرئيسية للمشاركة السياسية عموماً وللدخول تحت قبة البرلمان على وجه الخصوص وهو ما يؤكد القول الشائع إن «النساء اللبنانيات يدخلن البرلمان متشحات بالسواد».

وبينت الباحثة والخبيرة في شؤون الانتخابات، دورين خوري في هذا السياق، أن «تعزيز تمثيل المرأة السياسي يواجه عقبات عديدة تبدو اليوم عصية على الحل وهي؛ دولة ضعيفة تاريخياً، تعرقل العمليات السياسية والتشريعية، قوانين أحوال شخصية تمييزية وتوريث سياسي راسخ. لذا يبدو أنه من الصعب إحداث أي إصلاح ذو معنى من الأعلى إلى الأسفل، ليس فقط بما يخص حقوق المرأة بل إصلاح سياسي حقيقي للنظام السياسي الحالي بوجود الطبقة الحاكمة الحالية»<sup>194</sup>.

في ظل هذا الواقع المنغلق للمشاركة السياسية، دعت منظمات المجتمع المدني إلى ضرورة تبني قاعدة «الكوتا» بهدف تعزيز التمثيل السياسي للمرأة في البرلمان. وتتنزل في هذا الإطار حملة «تفعيل مشاركة المرأة السياسية في لبنان والوسط الفلسطيني في لبنان» التي أطلقتها مجموعة من المنظمات المدنية اللبنانية والفلسطينية<sup>195</sup> بدعم من جمعية المساعدات الشعبية النرويجية، وقد هدفت الحملة إلى تفعيل دور المرأة في العمل السياسي وتطوير مشاركتها في الأطر التنظيمية واللجان الشعبية والنقابات والجمعيات، وارتكزت على حشد المناصرين لدعم المشاركة السياسية النسائية باعتبارها تمثل إحدى آليات التغيير الديمقراطي وتكريس قيم المواطنة والمساواة.

194 المشاركة السياسية للمرأة في لبنان، كيف تتأمر العائلة، الطائفة، والدولة ضد مشاركة المرأة في الشأن العام، موقع مؤسسة هينرش بل <http://lb.boell.org/ar/2013/10/17/lmshrk-lsyst-llmr-fy-lbnn>

195 اتحاد المرأة، التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، جمعية النجدة الإجتماعية، لجنة حقوق المرأة اللبنانية، المؤسسة الوطنية للرعاية الإجتماعية والتأهيل المهني "بيت أطفال الصمود"، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، المساعدات الشعبية للإغاثة والتنمية.

وإلى جانب حملات حقوق المرأة، مثلت الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي آلية ضغط على السياسيين من أجل إقرار قانون انتخابات منصف وعادل. ومنذ تأسيسها سنة ٢٠٠٦ بفضل تحالف واسع لجمعيات المجتمع المدني، تسعى الحملة الى اعتماد جملة من الإصلاحات التي تتناسب والمعايير الدولية لديمقراطية الانتخابات ومن بينها التمثيل النسبي وخفض سن الاقتراع من ٢١ إلى ١٨ سنة و سن الترشح من ٢٥ الى ٢٢ و اعتماد الكوتا النسائية في لوائح الترشيح بنسبة لا تقل عن الثلث<sup>١٩٦</sup>. لكن ظلت المشاركة السياسية للمرأة اللبنانية متدنية ومكاسبها القانونية محدودة حيث تعاني العديد من مظاهر التمييز، ولم توفق مكونات المجتمع المدني من الوقوف في وجه سيطرة القوى السياسية على دوائر التخطيط والقرار.

والأمر لا يختلف كثيرا في فلسطين، حيث يؤثر الانتماء العشائري والسياسي على مشاركة المرأة. ورغم تبني نظام الكوتا من قبل بعض الأحزاب السياسية وذلك في هيئاتها القيادية (حزب فدا بنسبة ٤٠ ٪، وحزب الشعب الفلسطيني بنسبة ٢٥ ٪ وحركة فتح بنسبة ٢٠ ٪)، لم تتخذ هذه الأحزاب أية إجراءات أو تدابير تمييزية لصالح المرأة في أنظمتها الداخلية باستثناء «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» التي حددت كشرط لعضويتها، اتخاذ موقف تقدمي في خصوص مشاركة المرأة وقضاياها مع الالتزام بممارسة هذا الموقف.

كما رافق الحديث عن اعتماد نظام الكوتا في الأحزاب السياسية اختلافات قد تصل حد التناقض. ورغم التوجه نحو رفع نسبة الكوتا في الانتخابات، حيث تم تضمين المنظومة التشريعية النافذة والناظمة للانتخابات النيابية والمحلية حدا أدنى لتمثيل النساء لا يقل عن ٢٠ ٪ و استصدار قرار تمهيدي يقضي بزيادة تلك النسبة ليواري ٣٠ ٪ وذلك بتوجيهات من الرئيس الفلسطيني<sup>١٩٧</sup>، ما تزال بعض الأحزاب اليسارية ممتنعة عن تطبيق الكوتا في صلب هيئاتها القيادية ولجانها المركزية. ولم تخرج تجربة الكوتا لدى الأحزاب السياسية في فلسطين عن طابعها الكمي الصرف الذي لم يدفع في اتجاه إلغاء الممارسات الاقصائية في حق النساء السياسيات، ولم يشكل ركيزة لمزيد من التوعية حول حقوق النساء. ولم يتم اعتبار الكوتا إجراء يهدف على المدى المتوسط والبعيد إلى تطوير التصورات المتعلقة بالأدوار المتعددة للنساء ومكانتهن في المجتمع.

من جهة أخرى، يعتبر انتخاب القيادة «زهيرة كمال» أمينة عامة للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا» سنة ٢٠١١، نقطة مضيئة في العمل الحزبي الفلسطيني حيث حصلت على أكبر عدد من أصوات أعضاء اللجنة المركزية لتكون بذلك أول امرأة تتولى هذا المنصب على مستوى الأحزاب والفصائل الفلسطينية. ورابع امرأة في المنطقة العربية.

في المقابل، لا يمكن التغافل عن الانجازات التي تحققت في اتجاه تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي مراكز صنع القرار، وذلك بفضل حراك منظمات المجتمع المدني ونضالات النساء، إذ يشير تقرير دولة فلسطين حول التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجينغ +٢٠، إلى العديد من الاجراءات ومن أهمها :

- إقرار كوتا للنساء في المجالس المحلية بنسبة تقارب الـ ٢٠ ٪
- تعيين العديد من النساء في مواقع صنع قرار مهمة، كمنصب محافظ، ورئيسة هيئة سوق راس المال، ورئيسة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمنصب وزيرة.
- عقد لقاء موسع مع الأحزاب والقوى السياسية من أجل توقيع ميثاق تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي .
- إجراء مراجعة للأنظمة الداخلية للأحزاب السياسية.
- إعداد ورقة تقييمية حول تجربة المرأة في الأحزاب السياسية، وإعداد مسودة ورقة تقييمية لتجربة المرأة في الانتخابات. وإعداد ميثاق شرف موقع من قبل الأحزاب السياسية لضمان مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية.

لكن لم يرافق هذه الإجراءات حراك صلب الأحزاب للقيام بإصلاحات تضمن تمثيلاً أكثر عدالة وإنصافاً للنساء. إن تقاعس كل الفاعلين السياسيين عن تبني إجراءات تطور مشاركة المرأة وغياب استراتيجية وطنية تلزم جميع الأطراف المتدخلة بتطبيقها يجعل من مسار تعزيز المشاركة السياسية للمرأة مساراً متعثراً ومجزواً.

## إطار ١: المادة ١٩ من النظام الداخلي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: من واجبات العضو الحزبي

### المادة التاسعة عشرة: (واجبات العضو الحزبي)

١. أن يعمل على تدعيم وحدة الحزب الفكرية والتنظيمية والسياسية.
٢. أن ينفذ قرارات الحزب وسياساته وأن يلتزم بمواقفه وينفذ المهام الموكلة إليه.
٣. أن يمارس النقد والنقد الذاتي، ويكشف عن عيوب ونواقص وأخطاء الحزب، وأن يضع الهيئات الحزبية في صورة هذه النواقص والأخطاء والعيوب وعن كل عمل ضار بالحزب أو بالجماهير.
٤. أن يكون صادقاً ومستقيماً تجاه الحزب وأن يتجنب الكذب والالتواء وإخفاء الحقيقة أو تشويهها.
٥. أن يحافظ على أسرار الحزب في كل الأحوال، وأن يكون يقظاً باستمرار تجاه نشاطات العدو ومخططاته.
٦. أن يناضل باستمرار لتحقيق الأهداف الوطنية ومصالح الجماهير، وأن يكون مثلاً للآخرين في الشجاعة والانضباط والنضال والتضحية وتحمل المشاق والصعوبات.
٧. أن ينشر سياسة الحزب وتوجهاته بين الجماهير ويدعوها للالتفاف حول مواقفه والانتظام في صفوفه.
٨. الانتساب إلى المنظمة الجماهيرية والاتحاد أو النقابة التي تغطي ميدان عمله ونشاطه.
٩. أن يناضل ضد الرواسب الضارة والمسلكية الرجعية للمجتمع الإقطاعي والبرجوازي، وأن يناضل كذلك ضد المظاهر الخاطئة في العمل الحزبي كالأنانية وحب الظهور والفردية والبيروقراطية، والعمل الروتيني بدون حماسة، والتعالي عن المهمات اليومية الصغيرة، وإثارة النقد الشخصي وحب الانتقام، وفي الوقت نفسه النضال من أجل اكتساب الصفات والقيم التقدمية والرغبة في التعلم والعلاقات الرفاقية الصادقة، واحترام تنوع الآراء وحق الاجتهاد والالتزام الكامل بقضايا الحزب والشعب.
١٠. أن يحافظ على ممتلكات الحزب، ويكون أميناً عليها وأن يساهم في تنمية الموارد المالية للحزب.
١١. دراسة تاريخ فلسطين وواقع ومشكلات الشعب والقضية الوطنية، ودراسة كل ما يصدر عن الحزب.
١٢. دراسة الوضع العربي وواقع ومشكلات حركة التحرر العربية، ودراسة الحركة الصهيونية وواقع الكيان الصهيوني.
١٣. دراسة الاشتراكية العلمية والتراث الوطني للشعب الفلسطيني والأمة العربية والتراث الإنساني الديمقراطي والتقدمي للشعوب والعمل على تطوير وعيه السياسي والثقافي والنظري.
١٤. أن يتخذ موقفاً علمياً، تقدماً من مسألة المرأة وأن يلتزم بممارسة هذا الموقف. إن العضو الذي يهمل هذه الواجبات أو يتقاعس عن تأديتها بهمة وحيوية ونشاط يجب أن يكون موضع نقد وتثقيف وتطبيق الإجراءات الانضباطية بحق أي عضو حال تكراره إهمال هذه الواجبات.

المصدر: موقع الجبهة على الانترنت <http://pflp.ps/ar/post/416>

أما المغرب، فهي من ضمن البلدان التي اتخذت تدابير لزيادة التمثيل النسائي السياسي، وذلك منذ انتخابات مجلس النواب سنة ٢٠٠٢، عبر تخصيص القائمة الحزبية للمرشحات ما أدى إلى دخول ٣٠ امرأة للمجلس ليرتفع التمثيل النسائي من ٠,٦ ٪ سنة ١٩٩٨ إلى ١٠,٧ ٪ سنة ٢٠٠٢. وإذ شهدت نتائج انتخابات سنة ٢٠٠٧ تراجعاً في عدد النساء في البرلمان، فقد تمت التوصية بضرورة الانتقال من الضمانات شبه الإرادية للأحزاب السياسية المبنية على التوافق إلى الضمانات التشريعية وهو ما حصل سنة ٢٠٠٩ خلال الانتخابات البلدية حيث تم تعديل مدونة الانتخابات عبر تخصيص دائرة إضافية تنافست فيها النساء فيما بينهن. كما أعلن وزير الداخلية آنذاك أن الحكومة ستقدم تحفيظات مالية للأحزاب السياسية التي ستقدم أكبر عدد من المرشحات النساء في الانتخابات والتي ستفوز في هذه الانتخابات<sup>١٩٨</sup>. وفازت في هذه الانتخابات ٣٤٠٦ امرأة مقابل ١٢٧ في انتخابات ٢٠٠٣.

وتجدر الإشارة إلى أن تعزيز التمثيل السياسي للمرأة في المغرب، لم يتم بمبادرة من الأحزاب السياسية نفسها بل هو ثمرة الإرادة السياسية من جهة والحراك النسوي صلب منظمات المجتمع المدني من جهة أخرى. إذ طرح العاهل المغربي الملك محمد السادس سنة ٢٠١١ الدستور الجديد للمملكة والذي ينص الفصل ١٩ منه على «تمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.»

كما نص دستور ٢٠١١ أيضاً على أن تسعى الدولة إلى تحقيق «مبدأ المناصفة» بين الرجال والنساء، وأن تحدث لهذه الغاية، هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، لم يتم بعثها حتى سنة ٢٠١٤ رغم مرور ٣ سنوات على قرار إحداثها. وأفرز دستور ٢٠١١ مراجعة لنسبة الكوتا التي أدت إلى ارتفاع تمثيلية النساء في انتخابات مجلس النواب لسنة ٢٠١٢ من ٣٠ مقعداً إلى ٦٠ مقعداً للنساء حسب القانون التنظيمي لمجلس النواب.

أما الأحزاب، فقد انقسمت إلى فئتين في موقفها من الكوتا النسائية في أجهزة الحزب، فئة حددت نسبة تقل عن الثلث وفئة اعتمدت نفس النسبة المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون التنظيمي ٢٩,١١ المتعلق بالأحزاب السياسية أي الثلث. وقد أشارت بعض الأحزاب صراحة إلى ضرورة احترام الكوتا في أجهزتها الوطنية والمحلية، في حين اكتفى البعض الآخر بالإشارة إلى اعتمادها إما وطنياً أو محلياً.

وكان عبد الإله بن كيران، رئيس الحكومة المغربي، وخلال جلسة مجلس النواب لمنح الثقة لحكومته في ٢٦ جانفي/كانون الثاني ٢٠١٢، قد ألقى مسؤولية ضعف تمثيل المرأة إلى الأحزاب التي لم ترشح النساء بالشكل الكافي ضمن لوائحها المحلية خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة، مشيراً إلى أن نسبة ترشيح النساء ضمن هذه اللوائح لم تتجاوز ٥ في المائة، وأن عدد النساء اللواتي فزن في الانتخابات الأخيرة في إطار اللوائح المحلية لم يتجاوز خمس سيدات، أربع منهن ينتمين للأحزاب التي يتكون منها الائتلاف الحكومي. وقد جاء موقف بن كيران رداً على الانتقادات التي وجهها له معارضوه حول ضعف حضور المرأة في حكومته، والتي لم تضم سوى سيدة واحدة<sup>١٩٩</sup>.

198 المغرب يقدم تحفيظات مالية للأحزاب التي ترشح عدداً أكبر من النساء، مقال في موقع مغربية بتاريخ ١٧/١٠/٢٠٠٨، <http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2008/10/17/feature-01>

199 رئيس الحكومة المغربي يحمل مسؤولية ضعف تمثيل النساء في حكومته للأحزاب السياسية، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٧ جانفي ٢٠١٢. [http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12113&article=660823&feature=#.U\\_8G8vi5NqU](http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12113&article=660823&feature=#.U_8G8vi5NqU)

وفي ظل غياب الإرادة الحقيقية للأحزاب، اضطلعت المنظمات النسائية المغربية بدور بارز من أجل الدفع في اتجاه إقرار المناصفة حيث تشكل سنة ٢٠٠٦ لوبي نسائي بمسمى «حركة من أجل ثلاث المقاعد المنتخبة للنساء» وهي تجمع لحوالي ١٠٠٠ جمعية نسائية مغربية تناضل لملاءمة واقع المرأة المغربية مع التشريعات والمواثيق الدولية، لترفع بعد سنوات من سقف مطالبها وتصيح سنة ٢٠١١ «حركة من أجل ديمقراطية المناصفة» وتطالب بترجمة مقتضيات الدستور في القانون التنظيمي للأحزاب السياسية والقانون التنظيمي المتعلق بتنظيم مجلس النواب، وذلك عبر النص بشكل واضح على المناصفة باعتبارها آلية وتدبيراً يحول الإعلان عن المبادئ والإرادة السياسية .

وفي تونس، لم تعتمد الأحزاب السياسية قاعدة الكوتا في مواقعها القيادية، فالقانون الأساسي عدد ٣٢ الصادر سنة ١٩٨٨ الخاص بتنظيم الأحزاب، لم يشر إلى هذه القاعدة في أحكامه. كما لم يول المرسوم عدد ٨٧ لسنة ٢٠١١ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية الصادر بعد الثورة، أي اهتمام بضرورة تشريك النساء في المواقع القيادية للأحزاب ولم يقترح أو يقر أية تدابير تعزز من حضور المرأة في دوائر القرار والقيادة الحزبية. وبعد جدل وسجال كبيرين، تبنت الأحزاب السياسية المرسوم عدد ٣٥ المؤرخ في ١٠ ماي/ أيار لسنة ٢٠١١ المتعلق بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي الذي يتبنى في فصله ١٦ قاعدة التناسف والتناوب ضمن القوائم الانتخابية بين النساء والرجال.

ولا بد من الإقرار بأن قيادات نسائية ورجالية حقوقية ضمن تركيبة الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي هي من دفعت في اتجاه تبني مبدأ التناسف في صلب القوائم على أساس التناوب، وقد دعمتها في ذلك منظمات وشخصيات وطنية وقيادات نسائية من خارج الهيئة. ورغم ذلك لم يمكن هذا المرسوم سوى ٦٥ امرأة فقط من عضوية المجلس الوطني التأسيسي من ضمن ٢١٧ مقعداً أي بما يناهز ٣٠٪ من المقاعد. ويعود هذا التمثيل الضعيف في ظل وجود المرسوم إلى إقرار التناسف العمودي والاعتراض على التناسف الأفقي، ما جعل أغلب القوائم يترأسها رجال وليس نساء، وبالتالي كانت حظوظ الفوز أوفر عند الرجال منها لدى النساء.

شكلت نسبة النساء ٤٦٪ من مجموع الناخبين المسجلين، و ٤٨٪ من جميع المرشحين على القوائم الانتخابية. ومع ذلك لم تشغل النساء إلا ٢٧٪ من مقاعد المجلس الوطني التأسيسي وهي نسبة أقل مما سجلته المرأة التونسية قبل الثورة حيث بلغت ٢٨٪. وقد بلغت عدد القوائم التي ترأسها نساء ١٢٨ قائمة من أصل ١٥١٨ بنسبة ناهزت الـ ٧٪. لذا حصد الرجال معظم المقاعد باعتبار أن جل الأحزاب لم تعين نساء على رؤوس قائماتها باستثناء تحالف «القطب الديمقراطي الحداثي» الذي طبق مبدأ المساواة العمودي والأفقي مع ترؤس ١٦ امرأة و ١٧ رجلاً لقائمه في ٣٣ دائرة انتخابية. فازت بمقعد وحيد في الدوائر الانتخابية. وترأست المرأة ١٢٨ من أصل ٥١٨ قائمة أي ما يقارب ٧٪ ٢٠١.

200 ينص الفصل ١٦ على أن : «تقدم الترشيحات على أساس مبدأ التناسف بين النساء والرجال. ويتم ترتيب المترشحين صلب القوائم على أساس التناوب بين النساء والرجال. ولا تقبل القائمة التي لا تحترم هذا المبدأ إلا في حدود ما يحتمه العدد الفردي للمقاعد المخصصة لبعض الدوائر».

201 عرض بياني حول المشاركة السياسية للمرأة في تونس خلال انتخابات ٢٠١١،

<http://www.fwelections.com/ar/visualizing-womens-political-participation-during-tunisia-2011-elections/>

لقد شهد مسار الانتقال الديمقراطي في تونس إقرار جملة من القرارات الحاسمة والمصيرية بالنظر إلى حقوق المرأة على غرار رفض مفهوم «التكامل بين المرأة والرجل» والمطالبة بإرساء مفهوم «المساواة بين الجنسين»، حيث توجت سنة ٢٠١٤ هذه الجهود بدسترة حقوق النساء، والنص على المساواة بين الجنسين، ورفع التحفظات على اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة «السيداو»<sup>٢٠٢</sup>، إلا أن مبدأ التناسف بين النساء والرجال على رأس القوائم على أساس التناوب الأفقي لقي اعتراضاً في المجلس الوطني التأسيسي ولم يتم النص عليه في القانون الانتخابي المصادق عليه سنة ٢٠١٤. وهو ما ألقى بظلاله على استعدادات الأحزاب للانتخابات التشريعية التي تلتئم في أكتوبر ٢٠١٤ حيث غابت المرأة بشكل صارخ وإلى حدود أوت-أغسطس ٢٠١٤ عن رئاسة القوائم الانتخابية لأهم الأحزاب حيث اقتضت على ٣ نساء عن كل من حركة النهضة وحزب آفاق تونس والحزب الجمهوري والجبهة الشعبية وامرأة واحدة عن نداء تونس. في حين ترشحت ٤ سيدات مستقلات للانتخابات الرئاسية.

ويظل حراك المرأة التونسية سياسياً متواصلاً بأشكال مختلفة ومتجددة، ومن بين أحدث مظاهره إعلان مريم البلالي، سيدة أعمال، في ١٧ جوان/حزيران ٢٠١٤ عن تأسيس حزب نسائي جديد هو «حزب المرأة التونسية»، بهدف أن يكون إطاراً سياسياً لكل القوى النسائية حتى تحافظ على مكاسب المرأة التونسية والدفع نحو تطويرها وتعزيزها.

## إطار ٢: إطار ٢: بيان القطب الديمقراطي الحداثي بمناسبة عيد المرأة ٢٠١١

إن القطب الديمقراطي الحداثي الذي يتبنى مشروعاً مجتمعياً يؤسس لتونس جديدة، مستوعبة لمكتسباتها، ولقيم حضارتها الضاربة في القدم، يعتبر أن الحركة النسائية تمثل جزءاً لا يتجزأ من الحراك الاجتماعي، الذي أدى إلى ثورة الحرية والكرامة، وما أفرزته من مسار ديمقراطي يسعى القطب إلى إنجازه بمشاركة كل أفراد المجتمع، نساء ورجالاً، شبيبا وشباباً. وإذ يثمن القطب الدور الذي لعبته المرأة التونسية في الثورة التي هزت أركان نظام الفساد والاستبداد، وكذلك دورها المتميز في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فإنه يلاحظ ظهور مؤشرات مشروع مجتمعي يهدد المكاسب الحداثية التي تحققت للمرأة منذ الاستقلال. ويسجل القطب بأنه بالرغم من التشريعات القانونية التي تتميز بها المرأة التونسية مقارنة بنظيراتها في البلدان العربية، فإن وضع المرأة التونسية قد بقي دون المؤمل، لا سيما في مجال مشاركتها في التنمية وفي إدارة الشأن العام ونصيبها في الشغل، حيث تشهد النساء وضعاً هشاً في عدة مجالات وخاصة في القطاع الخاص. كما سجل القطب ضعف حضور المرأة في البرامج والحوارات التلفزيونية والإذاعية بعد 14 جانفي، وهي التي شاركت في الثورة واستشهدت وقدمت الشهداء...ومن هذه المنطلقات، يؤكد القطب، بمناسبة احتفاله بذكرى صدور مجلة الأحوال الشخصية يوم 13 أوت 1956، على تمسكه:

- بما تحقّق للمرأة التونسية من مكتسبات تشريعية
- بدور النساء في المجتمع بصفتهم مواطنات كاملات الحقوق
- بتفعيل دورهن في مسار الانتقال الديمقراطي، ويجدد دعوته لهن للتسجيل في القوائم الانتخابية والمشاركة الفعلية في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عبر الترشح والانتخاب
- بالعمل على تجسيد مبدأ المناصفة فعلاً وسلوكاً، بصفته استراتيجية مرحلية في مجال تمكين النساء
- بالمبادئ المعلنة في أرضية عمله والمستلهمة من القيم النيرة لحضارتنا ومن ثقافة حقوق الإنسان العالمية
- ويطالب القطب بـ:
- جعل المساواة مبدأً دستورياً غير قابل للتراجع
- تطوير ما جاء في المنظومة التشريعية الخاصة بالمرأة، بما في ذلك، مجلة الأحوال الشخصية وحذف كل القوانين التمييزية التي من شأنها أن تعيق مشاركتها في جميع ميادين الحياة
- الإقرار الصريح، في دستور البلاد القادم، بحق النساء في النفاذ إلى كافة المسؤوليات، بما في ذلك، حق الترشح لرئاسة الجمهورية

ويسعى القطب، من خلال مختلف هياكله ونشاطاته، إلى تطوير ثقافة المواطنة ونبذ كل أشكال العنف والتمييز المسلط على النساء، كما يعمل على تغيير العقلية من خلال نشر ثقافة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين وبين الجهات. هذا، وسيعمل القطب من خلال برنامجه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، على:

- تحقيق المساواة الكاملة للنساء في كافة الميادين ودعم حضورهن في مراكز اتخاذ القرار
- رفع التحفظات التي وضعتها الدولة التونسية عند مصادقتها على اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة
- تغيير الصور النمطية للنساء في الكتب المدرسية وفي وسائل الإعلام
- تحسين ظروف العمل والحياة بالنسبة للمرأة الريفية وإيلائها المكانة التي تستحق في التنمية
- القضاء على المناولة وعلى هشاشة التشغيل
- الاعتراف بدور النساء في المجتمع والقضاء التدريجي على النظرة الدونية التي تحيلهن إلى كائن اجتماعي من درجة ثانية
- مقاومة جيوب الأمية والفقر في صفوف المواطنين والمواطنات.

إن القطب الديمقراطي الحداثي، إذ يهنئ نساء تونس بعيدهن، فهو يؤكد على أن المرأة قد مثلت عنواناً للحداثة وركيزة أساسية لقياس درجة تقدم المجتمعات. ويناضل القطب من أجل بناء مجتمع مدني يكرس قيم المواطنة ويجسّم الاعتراف الدائم بحقوق ومكانة النساء في المجتمع. كما يؤكد سعيه إلى سن دستور ديمقراطي مستلهم من تراثنا الحضاري ومن قيم ومبادئ الحداثة، يكون بمثابة الضمانة الأساسية لمجتمع متضامن وتعددي ومتنوع ومناهض لكافة أشكال التمييز على أساس الجنس أو اللون أو العرق أو الدين.

عن القطب الديمقراطي الحداثي

المصدر : صفحة القطب على الفيسبوك:

<https://ar-ar.facebook.com/notes/p%C3%B4led%C3%A9mocrate-moderniste>

أما في مصر بعد الثورة، فرغم إقرار مبادئ الثورة بالعدالة والمساواة، لم ينعكس ذلك على أغلب برامج الأحزاب السياسية الجديدة منها والقديمة. حتى قانون الانتخابات لم يلزم الأحزاب بضمان حد أدنى من المشاركة النسائية، واكتفى بإلزام القوائم المرشحة من الأحزاب أن تتضمن كل منها سيدة واحدة على الأقل ما يشير إلى تسجيل حضور شكلي للمرأة في البرلمان. وكان نتيجة ذلك ضعف تمثيل المرأة في البرلمان في ظل عدم مساندة الأحزاب بمختلف أطيافها (دينية، ليبرالية، يسارية أو مختلطة) للمرأة بالشكل المأمول. فعلى مستوى التحالفات الانتخابية، رشح تحالف الكتلة المصرية على قوائمه ٤٦ سيدة من أصل ٢٩٠ مرشح، وتميزت القوائم بوضع المرأة دائما في منزلة متأخرة من القوائم الانتخابية ولم تفر سوى مرشحة واحدة هي النائبة سناء السعيد عن دائرة الثانية أسبوط. كما اقتصر ترشيح تحالف «الثورة مستمرة» على ٣٣ سيدة من أصل ٢٠٦، ولم تفر أية واحدة منهن.

ولا يمكن ضمن هذا السياق تجاهل دور الحركات الثورية النسائية في خلق حراك سياسي ومجتمعي الذي جاء كرد فعل عن تهमيش المرأة وإقصائها وتمثل في تأسيس «ائتلاف نساء مصر» و«الجبهة الوطنية لنساء مصر». وقد تأسس «ائتلاف نساء مصر» في فيفري/ شباط ٢٠١٢ إثر التمثيل الضعيف للمرأة في الحكومة الجديدة وفي الهياكل السياسية التي تشكلت بعد الثورة من أجل تعديل الدستور والتشريعات. كما تأسست «الجبهة الوطنية لنساء مصر» في جوان ١٢٠١٢ حزيران من أجل رفض كل أشكال التمييز ضد المرأة والدفع في اتجاه مشاركة النساء في صياغة الدستور بصفة عادلة ومتناصفة.

وعلى مستوى برامج الأحزاب<sup>٢٠٣</sup>، يلاحظ أن معظم الأحزاب التي تأسست بعد ثورة ٢٥ جانفي/كانون الثاني ٢٠١١ قد أدمجت مشاكل المرأة في برامجها الحزبية ولم تفرد لها بابا خاصا. واكتفت خمسة أحزاب فقط (من ضمن ١٤ حزبا جديدا) على التنصيص على عدم التمييز ضد المرأة وهي أحزاب «الوسط» و«المصريين الأحرار» و«العدل والنهضة والتنمية» و«الحرية والعدالة» و«الحرية-الدستور». كما أدمج حزبا «المصري الديمقراطي الاجتماعي» و«الإصلاح والتنمية» المرأة في المكون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لبرامجها الحزبية، في حين اهتمت ثلاثة أحزاب ذات مرجعية إسلامية (حزب النور وحزب الحرية والعدالة وحزب الإصلاح والتنمية) بوضع المرأة الأسري مع التفريق بين الرجل والمرأة في الأدوار الاجتماعية والإنسانية رغم تأكيد برامجها على مبدأ المساواة.

وعلى مستوى مجلسي الشعب والشورى، فقد أسفرت انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٢ عن تنامي أصوات التيارات الأصولية التي تحجم دور المرأة وتحد من حقها في المشاركة ولا سيما المشاركة في الحياة السياسية، حيث تم اعتبار وجود المرأة في البرلمان «مفسدة» وكان ترشيح الأحزاب السلفية للمرأة على قوائمها هو ترشيح «المضطر». هذا إضافة إلى إلغاء قانون مجلسي الشعب والشورى للكويتا النسائية والنص على أن تتضمن كل قائمة امرأة واحدة على الأقل. أما قانون الإدارة المحلية ٤٣ لسنة ١٩٧٩، فهو لا يتضمن أي نص تمييزي للنساء يمنهن القدرة للوصول على عضوية المجالس الشعبية المحلية.

203 «المرأة المصرية بين تحرير الميدان وقيود الأحزاب»، تقرير عن وضع المرأة في برامج الأحزاب قبل وبعد الثورة، المركز المصري لحقوق المرأة.

إن غياب تجارب مضيئة لدعم الأحزاب السياسية المصرية لمشاركة المرأة وتعزيز حقوقها يعود إلى عدة أسباب نذكر منها أن الأحزاب السياسية في معظمها لم تعد تضطلع بدور تنويري في المجتمع، ولم تعد تشكل أداة تغيير حقيقي داخل المجتمع ولا تدفع في اتجاه خلق حراك اجتماعي حول القضايا الحاسمة. يضاف إلى ذلك غياب الوعي والرغبة الحقيقية في تناول البرامج الحزبية لقضايا المرأة، وغياب التشبيك مع هياكل المجتمع المدني لتحسين تمثيلية المرأة في النشاط السياسي.

يؤكد واقع الدول العربية في التعاطي مع تعزيز المشاركة السياسية للمرأة أن إقرار نظام الكوتا أو المناصفة خلال الانتخابات يظل إجراء غير كاف، وأن تفعيل هذه المشاركة يجب أن يتجاوز الحسابات الكمية ليشمل إصلاحات سياسية وتشريعية واجتماعية أوسع وأعمق. ويبرهن تقارب تجارب اعتماد الكوتا في البلدان المشمولة بالدراسة من حيث ضعف النتائج التي تم التوصل إليها رغم اختلاف واقع كل بلد، ومن حيث توقيت اعتمادها وبروزها على سطح الأحداث الوطنية وذلك خلال المناسبات الانتخابية الكبرى، أن التعاطي مع قضية المشاركة السياسية للمرأة يتم وفق قوالب جاهزة واستجابة للاستحقاقات الانتخابية الظرفية وشروطها، ولا يخدم ضرورة قضايا المرأة أو القضايا الحقوقية بشكل عام. كما لا تأخذ بعين الاعتبار السياق المجتمعي والمناخ السياسي للبلد، ولا حتى واقع المشاركة النسائية في كل مناحي الحياة. إذ مازالت المشاركة السياسية للمرأة بعيدة عن اعتبارها هدفا استراتيجيا لا ينعكس على مكانة المرأة وأوضاعها فحسب، بل يظل مسارات الإصلاح والتنمية المجتمعية ككل.

ولئن تعد النتائج المسجلة على مستوى المشاركة السياسية للمرأة التونسية والمغربية أفضل حالا من نظيراتها في مصر وفلسطين ولبنان، إلا أن واقع حال المرأة في الأحزاب السياسية يتشابه إلى حد كبير على مستوى ندرة التجارب والممارسات الجيدة، وقلة تمثيل النساء داخل الأحزاب وحصر المرأة في الأدوار التقليدية التي تركز التمييز والإقصاء من مواقع القيادة وصنع القرار. ولعل عدم وصول رياح الإصلاح السياسي إلى هياكل الأحزاب وآليات تسييرها وعملها، وعدم استثمار النساء لمشاركتهم الحزبية في اتجاه إقرار حقوق جديدة للنساء وتعزيز أوضاع المرأة ومشاركتها في التنمية، قد أضر بشكل أو بآخر على مكانة المرأة ودورها في صلب هذه الأحزاب من جهة، وعلى وتيرة الإصلاحات التشريعية المتصلة بالمرأة من جهة أخرى.

ختاما، لا يمكن أن يتواصل إلى اليوم الحديث عن تعزيز المشاركة السياسية للمرأة بمعزل عن واقع الحريات والحقوق السياسية والمدنية بشكل عام، وواقع العمل الحزبي بشكل خاص بما يشمل آليات عمل الأحزاب، هياكلها، مقاليد السلطة... ولا يمكن كذلك استقراء المؤشرات الكمية عن حجم مشاركة المرأة دون التعمق في البعد النوعي لهذه المشاركة ومدى استثمار المرأة السياسية لمشاركتها لخدمة قضايا المرأة والنهوض بها. وتحتاج بعض التجارب المسجلة على مستوى دعم الأحزاب للمرأة إلى أن يتم النسج على منوالها في المنطقة، وتوثيق مساراتها واستخلاص الدروس المستفادة منها. إن تقييم مثل هذه التجارب يجب أن يتجاوز انعكاساتها على واقع أوضاع النساء ومشاركتهم المجتمعية وحقوقهن، ليطلع آثارها على العملية الديمقراطية والمنظومة الحقوقية والتنمية البشرية في المجتمع الذي احتضنها.



## تجارب النقابات العمالية في تعزيز مشاركة المرأة وبلوغها مراكز صنع القرار وممارسة حقوقها

يعتبر العمل النقابي واجهة من أهم أوجه العمل النضالي من أجل تكريس قيم المواطنة والكرامة والحرية والعدالة والديمقراطية وإعمال الحقوق... ذلك أن للنشاط النقابي دور بارز في تعديل موازين القوى السياسية وجعل المنظور الاقتصادي في صلب القرار السياسي الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار كل فئات المجتمع واحتياجاتها ومطالبها. وفي ظل تضيق المجال السياسي للمشاركة الفاعلة للمرأة، مثل العمل النقابي المحك والمختبر الحقيقي لمشاركة المرأة في الشأن العام. وفي بلدان الثورات، لاسيما تونس ومصر، أدت النقابات دورا بارزا في تأطير الاحتجاجات وجمع صفوف القواعد والتأثير في مسارات الثورة وما بعدها من خلال الضغط وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكافة فئات المجتمع.

ويشهد تاريخ النضال النقابي بالدور الريادي لعديد النساء العربيات نذكر منهن اللبنانية «وردة بطرس» التي كانت تعمل في «إدارة حصر التبغ والتنباك» (الريجي)، واعتبرت سنة ١٩٥٦ أول شهيدة بين مواجهات العمال والدولة، والمحامية المصرية «فاطمة ربيع» وهي أول من حصلت على حكم بإلغاء الحراسة على نقابة المحامين بتاريخ ١٣ جويلية ١ تموز ١٩٩٩، وسيدة الأعمال التونسية «وداد بوشماوي» رئيسة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية واول عربية تتقلد مثل هذا المنصب، والتي اضطلعت من موقعها وإلى جانب الاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بدور هام في بلورة مبادرة الحوار الوطني التونسي وتأطيرها، والرامية إلى الخروج من الأزمة السياسية التي عرفتها تونس بداية من سنة ٢٠١٣.

وإذ نستحضر ضمن هذا السياق المفكر التونسي الطاهر الحداد «محرر المرأة التونسية» الذي كان سياسيا ونقابيا خاض معارك من أجل حقوق العمال وتحرير المرأة ومنع تعدد الزوجات، فإننا نطرح جملة من الأسئلة حول ما الذي حققت النقابات للمرأة؟ وهل مثلت فضاء لتعزيز مشاركة المرأة وممارسة حقوقها؟ هل تبنت النقابات مطالب النساء في مواجهة القوى المحافظة والرجعية؟ كيف تعاملت النقابات مع ملف المرأة سواء على مستوى نشاطها النقابي أو على مستوى حراكها المطليبي الحقوقي؟ ما هي أهم التجارب المسجلة على هذا المستوى؟

تري نقابية فلسطينية: «أن الكادر النسوي النقابي يعيش حالة من العزل والإقصاء ضمن التركيبة القائمة في بعض النقابات، بل تذهب العقلية الذكورية إلى تكريس الأدوار النمطية للنساء في الواقع القائم داخل النقابات، كما تغيب عن أجندة الأحزاب عملية الدفع بكادر نسوي إلى النقابات وتحصر الأولوية للرجال في تمثيلها نقابيا»، إن الكادر النسوي النقابي لا يتم الإستثمار به بل بالعكس يتم إقصائه عن العمل، وهذا ما يخلق فجوة في القيادة النسوية من خلال غياب التراكم لدمج كادر نسوي قوي، بل بالعكس يتم الذهاب بالنساء إلى دوائر تركز من دور المرأة الإنجابي من خلال حصر مسؤوليتهن في دائرتي الطفل والمرأة. وتتأتي فرص النساء بشكل مركزي بقوتهن عبر الأحزاب، والتي باتت واضحة قصور توجهاتهن تجاه التمثيل النقابي النسوي فالأولوية الحزبية تكون لصالح الرجال على حساب النساء، وعليه تنعكس المنافسة الرئيسية على بعض الهياكل بين النساء أنفسهن ويبقى الرجال خارج المنافسة ضمن الحصة التي طرحتها بعض النقابات للتمثيل النسوي».

تلخص شهادة هذه النقابية واقع مشاركة المرأة في النقابات وكيفية تعاطي هذه الأخيرة مع قضايا المرأة ومشاركتها في العمل النقابي. وكما هو الحال بالنسبة إلى العمل السياسي، تتدرج التجارب المضيفة حول دعم النقابات للنساء ولحقوقهن. ورغم تبني بعض النقابات مبدأ الكوتا وتأسيس لجان للمرأة في صلب النقابات فإن مثل هذه الاجراءات وحسب التجارب المستخلصة في معظم البلدان أدت إلى حصر نشاط النساء في القضايا المتصلة بالمرأة وتكريس الرؤى التقليدية لمكانة المرأة وأدوارها، ما جعل نشاط المرأة النقابي محدودا والتأثير والفاعلية.

على مستوى البلدان المشمولة بالدراسة، يفتقر لبنان إلى المبادرات الرامية إلى زيادة تمثيل النساء في المجالس التنفيذية للنقابات، ففي حين لم تسجل أية مبادرة في خمس نقابات هي نقابات المياه والضمان الإجتماعي والتعليم والطيران المدني ومصارف بيروت، سجلت شبه حملة في نقابة المصارف في محافظة الشمال، ومبادرة لاعتماد الكوتا في نقابة «أوجيرو» لم يكتب لها النجاح، كما تعتمد «إدارة حصر التبغ والتبناك» (الريجي) الكوتا في نظامها الداخلي.

أما في فلسطين، فلم يتم إقرار نسب تمثيلية في الهيئات القيادية داخل العديد من النقابات باستثناء نقابتي، هما الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ونقابة التمريض والقبالة الفلسطينية، رغم أن النظام الداخلي «للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين» لسنة ٢٠٠٤، لم يعكس في بنوده المختلفة تمثيل النساء في الهياكل المختلفة. وتمت الإشارة فقط إلى «إعطاء النساء حصة (كوتا) لا تقل عن ٢٠٪» لكنها لم تعكس في فحوى النظام الداخلي أو في أية هياكل وأية مستويات.

كما ورد في المادة ٣٢ من هياكل الاتحاد ودوائره، معطيات حول «دائرة شؤون المرأة العاملة»، تم تعريفها على أنها إحدى الدوائر المتخصصة في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وتتكون من دوائر المرأة في النقابات. وتم تحديد دورها من خلال العمل على تقوية مهارات المرأة العاملة وأدائها، وتطوير دورها في الحركة النقابية و في المجتمع المحلي. كما أخذ الاتحاد قرارا بتشكيل دائرة للنوع الاجتماعي كدائرة ذات بعد سياساتي وبرامجي في الاتحاد بدل دائرة شؤون المرأة.

وعلى مستوى نقابات الجامعات، أقرت الهيئة العامة لجامعة «بيت لحم» أن يكون تمثيل للنساء كحد أدنى من ٢-٣ نساء في الهيئة الإدارية. كما ترأست وللمرة الأولى امرأة نقابة جامعة بير زيت وذلك خلال الدورة الانتخابية ٢٠١١-٢٠١٣.

ورغم أن نقابة الصحفيين الفلسطينيين، لم تقر أي كوتا تمثيلية للنساء في الهيئات القيادية للنقابة، فقد أقر النظام الداخلي في تشكيلة القائمة الانتخابية بتضمينها ما لا يقل عن ٢٠٪ من مرشحيها من النساء، على أن تكون واحدة منهن على الأقل من بين الأسماء الخمسة الأولى، وواحدة على الأقل من بين كل خمسة أسماء تلي ذلك.

وفي المغرب فإن التدابير المنصوص عليها في الفصل التاسع عشر تشمل أيضا النقابات، ومنه تكون ضرورة تحقيق المناصفة في الهياكل القيادية للنقابات مستجيبة لروح الدستور، وللموجة الجديدة من الديمقراطية، وهي ديمقراطية المناصفة. كما تتضمن القوانين الأساسية والأنظمة الداخلية للنقابات مقتضيات خاصة تكفل ضمان تمثيلية النساء في هذه الأجهزة»<sup>٢٠٥</sup>.

تفيد القوانين الأساسية للنقابات، أن النقابات بالمغرب سارت في مؤتمراتها الأخيرة نحو تبني كوتا للنساء في المؤتمرات، ومنه في مختلف الأجهزة المدبرة للنقابة، بما يفيد أن النقابات تسير نحو الملاءمة بين الأنظمة الأساسية والقوانين الداخلية مع الدستور الجديد الذي يتحدث عن المناصفة، وكذلك على التمرس والتمرن على مقاربة النوع كآلية لا فقط في تفكيك المعطيات وقراءتها بصيغتي الذكر والمؤنث، بل أيضا توظيفها في جعل النقابة فضاء مفتوحا للنساء كما للرجال على الرغم من مختلف العوائق التي تحول دون تفعيل جيد لهذه الأدوات.

وهكذا نجد أن أول تنظيم نقابي ينص على نظام الحصص في مختلف أجهزته هو الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب<sup>٢٠٦</sup>، الذي نص على: «تخصص للنساء نسبة لا تقل عن ١٠٪ في جميع الأجهزة الاستشارية والتقريرية للاتحاد والجامعات والنقابات المنضوية تحت لوائه. لكن يبدو أن النقابة الوطنية للشغل بالمغرب سارت في اتجاه ملاءمة قوانينها الداخلية مع المستجدات الدستورية، وذلك في اتجاه ضمان الثلث للنساء» تم على مستوى الميثاق الداخلي تعديل النظام الداخلي الذي يضمن الثلث، لأن الثلث معطى دستوري وكذلك معطى القانون التنظيمي، هذا على مستوى النظام الداخلي للمركزية النقابية عامة، وهذا تمت ملامسته في تمثيلية النساء في المجلس الوطني كأعلى هيئة تقريرية بحيث أنه بعد المؤتمر يجب مراعاة مسألة الثلث».

205 الفقرة الثانية من المادة ٢١ من مشروع القانون.

206 : انعقد المؤتمر الوطني الخامس الأخير للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بتاريخ ١٠ و ١١ أبريل ٢٠١٠.

التنظيم النقابي الثاني الذي ينص على تدابير التمييز الايجابي هو الاتحاد المغربي للشغل الذي خصص فصلا للحصيص النسائي والشبيبي<sup>٢٠٧</sup>، وبخصوص حصص النساء ينص على أنه «من أجل ضمان مشاركة نسائية وازنة ومنصفة على مستوى كافة أجهزة «الاتحاد» الوطنية والقطاعية والمحلية والجهوية وأجهزة التنظيمات الموازية والفئوية، يعمل «الاتحاد» تدريجيا على تفعيل شعار «الثالث على الأقل في أفق المناصفة»، مع تحديد النظام الداخلي لحصيص نسائي موجب للتطبيق وفق جدول زمنية محددة»<sup>٢٠٨</sup>.

وبالرجوع إلى الوثيقة -مقرر حول المرأة العاملة- التي قدمت في المؤتمر الوطني العاشر للاتحاد، نجد أنه اقترح بلوغ الثلث وفق جدول زمنية على الأقل سنة ٢٠١٤، التي سيحققها الاتحاد بالترجى ابتداء من ٢٠٪ سنة ٢٠١١ و ٢٥٪ سنة ٢٠١٢ و ٣٠٪ سنة ٢٠١٣ لتصل إلى الثلث سنة ٢٠١٤<sup>٢٠٩</sup>. ونشير إلى أن الوثيقة أكدت كذلك على ضرورة «تبني نفس الآلية سواء في المؤسسات التمثيلية أو في التكوين وكل البرامج المسطرة وكذا المشاركة في الحوارات والمفاوضات الجماعية». مما يعني أن الحصة المحددة في الثلث من الواجب تفعيلها في جميع الأجهزة والمهام للاتحاد.

إضافة إلى هذا فإن الفصل السابع نص على: «تضم اللجنة الإدارية إضافة لذلك (٧) نساء يتم اختيارهن من طرفها باقتراح من الامانة الوطنية بعد التشاور مع اللجنة الوطنية للمرأة العاملة»<sup>٢١٠</sup>.

ويبدو أن هذا العدد المضاف للجنة الإدارية<sup>٢١١</sup> هو خارج الكوتا المقترحة في الفصل الثالث عشر المحددة في الثلث، وهذا ما يمكن استنتاجه من صيغة تقديمه كمقترح قبل أن يتم تبنيه في القانون<sup>٢١٢</sup>، وهو الأمر نفسه الذي أكدت عليه ممثلة النقابة في معرض حديثها عن هذه النقطة<sup>٢١٣</sup>.

بالنسبة لنقابة الاتحاد العام للشغالين، أدخلت تعديلات على قانونه الاساسي بموجبه أصبحت تنص على المناصفة وذلك باعتماد الترشيح بالتتالي. وتبنت نقابة المنظمة الديمقراطية للشغل كذلك إجراء الكوتا وعدلت قوانينها الداخلية لتتسجم مع المستجدات الدستورية.

رغم تبني نظام الحصص في متن القانون من طرف ثلاثة تنظيمات نقابية، وإعلان البقية عن رغبتها في إدخال نظام الحصص بمناسبة عقد مؤتمراتها، إلا أنه يلاحظ اختلاف النسبة المحددة للنساء في الأجهزة، بين بلوغ المناصفة أو الثلث و ١٠٪ وهو الأمر الذي يمكن تفسيره من جهة باختلاف عمر النقابات. يشكل تبني نظام الحصص وعيا من الفاعل النقابي بالصعوبات التي تعترض المرأة وتحول دون بلوغها للمساهمة في قيادة العمل النقابي، خاصة وأنها تشكل قاعدة لا يستهان بها، وبالأخص على مستوى القطاع الخاص، أو القطاعات الاجتماعية في القطاع العام كالتعليم والصحة من جهة. ومن جهة أخرى يأتي تبني هذا الإجراء في إطار ارتفاع الوعي النسائي وتعدد الأصوات داخل وخارج النقابات المطالبة بإشراك المرأة وتبنيها مراكز قيادية في مختلف التنظيمات.

207 الفصل الرابع عشر من القانون الأساسي المصادق عليه في المؤتمر الوطني العاشر المنعقد بتاريخ ١١ و ١٢ دجنبر ٢٠١٠.

208 الفقرة الأولى من الفصل الثالث عشر.

209 أنظر المقرر حول المرأة العاملة المقدم من طرف لجنة المرأة للمؤتمر.

210 الفقرة الثانية من الفصل السابع من النظام الاساسي.

211 حسب الفقرة الأولى من الفصل السابع تضم اللجنة الإدارية ١٦٣ عضوا.

212 جاء في مقرر حول المرأة العاملة ما يلي: «إضافة إلى نظام الحصص لتمثيلية النساء داخل الأجهزة النقابية، تخصيص سبعة مقاعد للجنة الوطنية داخل الهياكل التقريرية ( اللجنة الادارية والمجلس الوطني للاتحاد وذلك لتوفير قناة تنظيمية بين الهياكل المركزية واللجنة الوطنية للمرأة العاملة» وهو ما يبين أن هذه المقاعد السبعة هي خارج الكوتا المحددة في الثلث.

213 تراجع في هذا الصدد مداخلتها في الملحق.

أما في تونس، بذلت بعض المناضلات النقابيات التونسيات مجهودات جبارة من أجل تنقيح القانون الأساسي والنظام الداخلي للاتحاد العام التونسي للشغل لخلق مناخ يوفر المساواة بين الجنسين عبر اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي. وهذا ما سعت إليه اللجنة الوطنية للمرأة العاملة بالاتحاد العام التونسي للشغل ضمن عملها الدؤوب الذي يستهدف تصحيح وضع مختل داخل هياكل الاتحاد يتعلق بتمثيلية المرأة في مواقع التسيير، خصوصا أنّ لوائح مؤتمر طبرقة (ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١) أكدت على وجوب تمثيل المرأة في مستويات التسيير والقرار كافة بالاتحاد العام التونسي للشغل. لذا وقع الشروع في إعادة هيكلة المنظمة الشغيلة بما يتماشى وحقيقة عالم الشغل المتحرك الذي لا يمكن أن نتعامل معه بهيكل ثابتة وجامدة. ووقع اقتراح تنقيح بعض فصول القانون الأساسي بما يضمن نسبة ٢٠ ٪ لتمثيلية المرأة في كل هياكل الاتحاد من النقابة الأساسية حتى أعلى هرم في الهياكل و الاعتراف بدور تقريبي للمنسقة الوطنية للجنة المرأة العاملة يضمن لها حق التصويت.

كما تضمن هذا المقترح توجها عاما يدعو إلى أن تضطلع لجان المرأة المختلفة (المكتب الوطني للمرأة العاملة، واللجان القطاعية، واللجان الجهوية، واللجان المحلية) بمهام ذات صبغة تقريرية في مجال اختصاصها و أن تخفف شروط الترشح ويتم اعتماد مقاربة التمييز الإيجابي لصالح النساء.

وفي هذا الإطار أكدت بعض المقترحات إضافة فصل جديد في النظام الأساسي للمنظمة يقتضي أن «يعمل الاتحاد العام التونسي للشغل على اعتماد تدابير ايجابية لضمان تمثيل عادل للمرأة في هياكل التسيير وسلطات القرار على جميع المسؤوليات ويضبط النظام الداخلي نظام حصص لمشاركة المرأة في جميع مستويات الهياكل والمسؤوليات النقابية تراعى فيه خصوصية الهياكل النقابية وفق جدولة زمنية تدريجية». كما طالبت النقابيات بأن تحترم قاعدة الكوتا على كل المستويات النقابية. لكن يبقى التناصف هو القاعدة التي تمكن النساء من الحضور الفعلي داخل هياكل جميع المنظمات والجمعيات المهنية لأن التوزيع العادل للمقاعد لا يضمن بالضرورة التمثيل المتساوي ولا يمكن النساء من الحضور الفعلي في المراكز القيادية. لقد عكست ست منظمات تجاوزا ملفتا لمسألة تمثيل المرأة، إذ أن بعضها يشهد تمثيلا هاما للمرأة سواء في الانتماء للمهنة أو في عضوية الجمعية أو في قيادتها وكل هذه المنظمات والجمعيات تترأسها نساء وهي جمعية المحامين الشبان وجمعية القضاة التونسيين ونقابة القضاة التونسيين ونقابة الصحفيين التونسيين واتحاد الأساتذة الجامعيين الباحثين التونسيين واتحاد الصناعة والتجارة.

لكن الحضور القوي للمرأة ضمن هذه المنظمات النقابية وحتى ترؤسها لها لم يؤد إلى مساهمة هذه الهياكل في الدفع في اتجاه تعزيز مكانة المرأة والدفاع عن حقوق النساء، لكنه ساهم حتما في دعم منظور جديد لأدوار المرأة خصوصا على مستوى القيادة وصنع القرار، لا سيما وأن النساء بلغن رئاسة هذه المنظمات عن طريق الانتخاب لا عن طريق التعيين.

أما في مصر، فيتباين ظهور المرأة ما بين النقابات المهنية والعمالية وعلى الرغم من النجاح المعقول الذي حقته المرأة على مستوى النقابات العمالية وخوضها المنافسة بشراسة على مقاعد مجالس هذه النقابات إلا أن وجودها في نظيراتها المهنية التي يبلغ عددها ٢٤ نقابه كان الأضعف، بشكل محبط للغاية فعلى مدار

215 الاتحاد العام التونسي للشغل. قسم المرأة والشباب العامل والجمعيات. المكتب الوطني للمرأة العاملة. مقترحات بخصوص قانونية تنقيح القانون الأساسي والنظام الداخلي للاتحاد العام التونسي للشغل. تمثيلية المرأة بهياكل التسيير وسلطات القرار. نحو مقاربة مدمجة للمساواة حسب النوع الاجتماعي. تونس. ٢٠١٢.

السنوات الماضية كان عدد السيدات اللاتي نجحن في الحصول على مقاعد في عضوية النقابات المهنية كان لا يتعدى الـ ١٠ حالات على الرغم من أن النساء تمثل ٣٧٪ من عضوية النقابات المهنية، أعلى تمثيل للمرأة كان في نقابة التمريض حوالي ٩٢٪ واقل تمثيل للمرأة كان في نقابة التطبيقيين ٥٪ .

ولئن لم تأخذ النقابات زمام المبادرة في تعزيز حقوق المرأة والدفاع عن مكتسباتها خصوصاً على المستوى التشريعي، فإنها تتخبط ضمن حراك هياكل المجتمع المدني في الحراك المطلي النسوي خاصة ما بعد الثورة. ونذكر على سبيل المثال ندوة دعم المرأة المصرية التي عقدتها في أبريل ٢٠١٣ نيسان النقابة العامة لأطباء مصر التي جاءت استجابة لمبادرة دعم المرأة المصرية التي أطلقتها مؤسسة الرئاسة<sup>٢١٥</sup>. وكذلك نقابة الفلاحين بالمنوفية، والتي عقدت خلال شهر جويلية ٢٠١٤ مؤتمرها النسائي الأول.

وهنا لنا أن نتساءل هل تأتي مثل هذه الأنشطة ضمن استراتيجية واضحة ومحكمة لتعزيز مشاركة المرأة؟ أم هي استجابة للمطالب النسائية الناشطة ضمن هياكل النقابات؟ يبدو من خلال محاولة رصد تجارب النقابات في دعم حقوق المرأة ومشاركتها ، عدم بلورة اجندة عمل تأسس التعاطي مع قضية مشاركة المرأة بالشكل الذي يدفع فعلاً في اتجاه دعم منظور جديد وإيجابي لقدرات المرأة وللدور الذي يجب أن تضطلع به في حقبة ما بعد الثورات والاصلاحات في معظم الدول العربية.

## البيان الختامي عن الملتقى النقابي الاول للمرأة العربية العاملة الذي انعقد تحت شعار « من اجل تعزيز حقوق المرأة العربية العاملة » «الحمامات - تونس ١٦-١٤ مايو / أيار ٢٠١٤ ..»

تؤكد المشاركات ان تحقيق الاستقرار السياسي في البلدان العربية وتعزيز الامن والامان قضية اصبحت ذات اولوية ، لانها هي الكفيلة بسيادة القانون وتنظيم الحياة بين افراد المجتمع في البلدان العربية وتوفير وتعزيز الامن الاجتماعي .

- تؤكد المشاركات رفضهن وادانتتهن للعمليات الارهابية التي تقوم بها الجماعات المتطرفة في بعض البلدان العربية والتي غالباً ما تكون المرأة ضحيتها الاولى سواء بشكل مباشر او غير مباشر وهي العمليات التي تزرع الخوف والارهاب والقتل والدمار مما يسبب في تفكك المكونات المجتمعية وتحدث اضراراً بالغة بالتركيبة الاجتماعية ، وتعد اعنى انواع العنف ضد الاسرة عامة والمرأة خاصة.
- تدعو المشاركات الحكومات العربية الى ضرورة احترام وتنفيذ القوانين المتعلقة بالمساواة ، ومحاربة العنف والتحرش ضد المرأة وانشاء الادوات اللازمة لمراقبة تنفيذها بكل حرص ودقة .

- تدعو المشاركات القيادات العليا في الاتحادات العمالية في البلدان العربية الى العمل على توسيع مشاركة المرأة في مواقع القيادة النقابية على كافة المستويات ، ورفض تهميشها ومحاولة ارضاءها بما يسمى بلجان المرأة العاملة فقط .
- تحي المشاركات مبادرة الاتحاد العربي للمصارف والتجارة والاعمال المالية بتمكين المرأة من تقلد المواقع القيادية وذلك بانتخاب السيدة/ نسرية الوسلاطي الكاتبة العامة لجامعة البنوك - اتحاد عمال تونس - عضوة بالامانة العامة وهي بذلك اول امرأة نقابية تتولى عضوية قيادة على مستوى الاتحادات العمالية المهنية العربية .
- تدعو المشاركات القيادات العليا في الاتحادات العمالية الى احترام حقهن بالمشاركة في الوفود النقابية العربية والدولية بما ينسجم والمعايير العربية والدولية التي تنص على مشاركة المرأة بما لا يقل عن 25 بالمئة من عدد اعضاء الوفد ، وخاصة في مؤتمري العمل العربي والدولي ، والمؤتمرات النقابية العربية والدولية الاخرى.
- تدعو المشاركات النساء العاملات الى ضرورة الاسراع بالالتحاق بالنقابات وانجاز نسبة مشاركة نسوية كبيرة حتى يستطيعن الدفاع عن مصالحهن وحقوقهن من خلال النقابات التي يتبعنها .
- تدعو المشاركات النقابات العمالية الى مضاعفة جهودها من اجل المساهمة في القضاء على بطالة المرأة ، خاصة في المناطق الفقيرة والمهمشة والعمل على تنظيم النساء والدفاع عن حقوقهن وخاصة مايتعلق بالحماية الاجتماعية في الاقتصاد غير المنظم .
- تدعو المشاركات الى ضرورة تكثيف برامج التثقيف والتوعية للنساء العاملات وتعريفهن بحقوقهن كما واجباتهن، وبطرق وأساليب التظلم والترافع ضد ما يواجهن من عنف او ظلم او تجاوز على حقوقهن ، او من تحرش وعنف لفظي .
- تدعو المشاركات الى ضرورة العمل على الاهتمام ودعم وتوسيع التعاطي مع الاعلام النقابي ، وزيادة انشاء شبكات التواصل الاجتماعي وربطها بشبكة موحدة ودعم وكالة انباء العمال العرب.
- تطالب المشاركات بتعزيز آليات الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي ليشمل النساء العاملات في مختلف القطاعات العام، والخاص والمشارك ، والاقتصاد غير المنظم وحماية والتمكين للنساء اللواتي يتعرضن الى انتهاكات وذلك بتفعيل دور القانون والمساواة امام القانون مهما كان النوع الاجتماعي .
- تدعو المشاركات الحكومات العربية والبرلمانات العربية الى ضرورة سن التشريعات التي توفر الحماية الاجتماعية وتضمن حقوق المرأة العاملة في المنازل .. وحمايتها من عنف وتحرش صاحب العمل وضمان حصولها على الاجر المناسب.
- تدعو المشاركات النقابات العاملة في قطاع الزراعة الى تعزيز جهودها لحماية النساء العاملات في هذا القطاع .. والمطالبة بوضع ظروف وشروط عمل افضل لهن ، ووضع التشريعات اللازمة لضمان حقهن في الاجر المناسب .. الذي يتناسب والجهد اللاتي يقدمنهن وساعات العمل اللاتي يعملن بها .

- تدعو المشاركات النقابات العمالية الى تكثيف ورش العمل والندوات والمحاضرات التوعوية من اجل توعية المرأة بأساليب وانواع العنف ، وحتى تستطيع تمييز ان ما يحدث ضدها يعتبر عنف وانتهاك لحقوقها وليس هو بأمر طبيعي ينسجم مع العادات والتقاليد .
- تطالب المشاركات بتفعيل القوانين والاتفاقيات الدولية التي تعزز حقوق المرأة ومكانتها في المجتمع وتحفظ كيانها كطرف مهم في المجتمع .
- تطالب المشاركات النقابات العمالية بوضع خطط استراتيجية مدروسة لتفعيل معايير العمل الدولية التي غابت عن المنشآت والمؤسسات العامة والخاصة وذلك من خلال الاهتمام بإصدار نشرات التوعية والمطالبة بتعزيز النوع الاجتماعي ومكافحة العمل القسري والمطالبة بالمساواة بالمكتسبات ، ومكافحة التمييز النوعي .
- تدعو المشاركات الامانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب الى توسيع برامجها في مجال الدورات والندوات الثقافية حول النقابات وقوانين العمل المختلفة لتشمل عدد اكبر من النساء.
- توجه المشاركات تحياتهن وتقديرهن للمرأة الفلسطينية المناضلة ويؤكدن الوقوف الى جانبها حتى يتحقق للشعب الفلسطيني حقه في بناء دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ، وعودة كافة اللاجئين الى وطنهم فلسطين ويطالبين المجتمع الدولي والحكومات العربية وكافة الاتحادات والنقابات العمالية الى ممارسة المزيد من الضغط لاجبار " اسرائيل " على اطلاق كافة الاسرى والاسيرات من السجون والمعتقلات الاسرائيلية .
- تعبر المشاركات عن تضامنهن مع المرأة السورية والعراقية والمصرية واليمنية والليبية في مواجهة ما يتعرضن له من معاناة نفسية وبدنية جراء العمليات الارهابية التي تقوم بها المنظمات الارهابية المتطرفة والخارجة عن القانون .
- تحيي المشاركات صمود المرأة العربية في الجولان السوري المحتل ومقاومتها للتهجير وتشبثها بأرضها ، وكذلك المرأة الصامدة في جنوب لبنان ويطالبن بالعمل على دعم النساء في كافة مواقع النزاعات المسلحة.
- توجه المشاركات التحية والتقدير للامانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب لدعوته لعقد هذا الملتقى النقابي الاول للمرأة العربية العاملة ، ولاتحاد عمال تونس لكرم الضيافة وحسن الاستقبال.

إن الازدواجية الصارخة بين الخطاب الداعم للمرأة ولحقوقها من جهة، وبين الممارسة الاقصائية للنساء عن دوائر صنع القرار والتي لا تهنيئ الارضية للتغيير التشريعي والمجتمعي وللاعتراف بأدوار المرأة وحقوقها من جهة أخرى، تستوجب من المرأة بالدرجة الاولى والهياكل الداعمة لها محليا وإقليميا ودوليا وأميا بالدرجة الثانية التركيز على الدفع في اتجاه تغيير واقع المرأة في المجال الخاص لما له من تأثير على مستوى العقلية وعلى مستوى مشاركة المرأة في المجال العام.

لا بد أن يطال العمل النضالي النسوي في المجال العام المجال الخاص عبر رفض الممارسات التمييزية التي تتكون في ذهنية الأطفال وتترسخ لديهم في مختلف مراحل الحياة بالشكل الذي يصعب تغييرها في المراحل المتقدمة من العمر، ويعاد إنتاجها بالتالي في مؤسسات الدولة وهياكلها عن وعي أو دونه.



## المحور الخامس

التوصيات والمقترحات لتعزيز  
دور الأحزاب السياسية والهيكل  
النقابية في النهوض بالمشاركة  
السياسية للنساء

- ١- لفائدة المنظمات العاملة في مجال تعزيز  
حقوق المرأة وحقوق الإنسان
- ٢- لفائدة النساء الناشطات
- ٣- لفائدة الأحزاب السياسية
- ٤- لفائدة النقابات العمالية والمهنية

تجمع كل الدراسات والتقارير الوطنية والإقليمية والدولية على استمرار ضعف المشاركة السياسية والنقابية للمرأة في المنطقة العربية وتراجعها نظرا لارتباط هذه المشاركة بعوامل وأسباب تتجاوز القدرات الذاتية للمرأة وأوضاعها وتمكينها، لتتأثر بالمناخ السياسي العام وبالرؤى الاجتماعية والثقافية السائدة في مجتمعاتنا العربية والتي ما تزال تشكل عائقا رئيسيا أمام المشاركة بشكل عام، ومشاركة النساء وانخراطهن في الفعل السياسي والنقابي بشكل خاص، وإن كان ذلك متفاوتا من بلد إلى آخر .

كما أن تعاطي الأحزاب والنقابات مع قضايا النساء ومشاركتهن مازال يطرح إشكالات عديدة تحول دون الحضور الفاعل والمؤثر للنساء في هياكلها، ذلك أن مسألة إدماج المرأة لم تطرح بعد كأولوية تعكس مسؤولية هذه الهياكل والتزامها نحو الدفع في اتجاه ترسيخ قيم المساواة والعدالة والديمقراطية سواء داخل مؤسسات الدولة أو في المجتمع ككل. وحتى عندما تطرح مشاركة المرأة وتيسير وصولها إلى مراكز القرار، عادة ما يكون تبني الممارسات الكفيلة بتحقيق ذلك، وسيلة للتدليل على حداثة الهيكل الحزبي أو النقابي أو للاستجابة لمتطلبات سياسية، وليس هدفا تنمويا وإنسانيا قائما بذاته .

إن التذبذب وعدم الوضوح والجدية في التعاطي مع إشكالية المشاركة السياسية للنساء، جعل معظم التنظيمات الحزبية والنقابية في البلدان العربية تعيش مفارقة صارخة على مستوى تعاملها مع ملف المرأة، ما يجعلها تناقض الرسالة المطالبة والحقوقية والتوعوية التي تدافع عنها وتعمل من أجلها. أضف إلى ذلك تباطؤ وتيرة الإصلاحات الهيكلية الداخلية لهذه التنظيمات ما أثر على فرص المشاركة واتخاذ القرار للرجال والنساء على حد سواء وللنساء بشكل خاص. ذلك أن آليات التداول على السلطة ومسارات الارتقاء والمشاركة في رسم السياسات واتخاذ القرار داخل هذه التنظيمات عادة ما تنحصر في مجموعة بحد ذاتها وتكون فرص النفاذ إليها صعبة ومعقدة لاسيما بالنسبة إلى النساء. خلقت هذه العزلة فجوة عميقة في الثقة خصوصا مع القاعدة النسوية، وتشكل مع غياب الثقة واقع من الإحباط والعزوف عن العمل السياسي والنقابي، ساهم في غياب قيادات شابة فاعلة عن العمل الحزبي والنقابي وفي تجديد هذه التنظيمات وتيسير عمليات الإصلاح وإعادة الهيكلة داخلها .

لذا يعتبر إلى حد اليوم، انخراط النساء في الحقلين السياسي والنقابي تحديا رئيسيا، وإشكالية محورية من ضمن قضايا المرأة ذات الأولوية، تحتاج إلى نضال على المستوى المجتمعي وكذلك على المستوى المؤسسي والهيكلية. وحتى لا يؤدي هذا الواقع إلى مزيد من اهتزاز ثقة النساء في قدرة الجسمين السياسي والنقابي على تبني خطاب قوي ومساند للحركة النسائية و العزوف عن العمل النقابي والحزبي للبحث عن أشكال جديدة للمشاركة في صلب هياكل المجتمع المدني والفضاءات الافتراضية، بات العمل المشترك على الصعيد الإقليمي والتشبيك من أجل تبادل الخبرات والتجارب واستخلاص الدروس ضرورة لا مفر منها لخلق قاعدة عمل مشتركة تكون أكثر تأثيرا في السياسات وتدفع في اتجاه التزام أقوى تجاه إطار العمل الدولي والمرجعية الأممية التي تشكلت نتيجة مسار متكامل ومتربط لإقرار الحقوق وسد الفجوات.

ونسوق في هذا الجزء من العمل جملة التوصيات المنبثقة من هذه الدراسة الجامعة، وهي ذات بعد إقليمي وموجهة لفائدة أهم الفاعلين والمتدخلين في مسألة المشاركة السياسية والنقابية للنساء، يمكن أن تشكل قاعدة للعمل المشترك للمرحلة القادمة :

## ◆ لفائدة المنظمات العاملة في مجال تعزيز حقوق المرأة وحقوق الانسان

- ١ تنفيذ أنشطة دعوة ومناصرة مشتركة على الصعيد الإقليمي لحث الحكومات على التطبيق الجاد **والفعلّي للاتفاقيات الدولية** المعنية بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الإنسان للنساء بصفة خاصة وذلك حتى تتمتع النساء بالحقوق التي تضمنها وبالتدابير التي تنصّ عليها للتعجيل بالمساواة.
- ٢ **تدقيق التشريعات الموجودة واستحداث التشريعات الجديدة** التي تركز مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص عبر إقرار القوانين التي ترفع واقع التبعية الاقتصادية والتهميش الاجتماعي عن المرأة بما في ذلك محاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي، و محاربة التمييز المشرع وإقرار تشريعات وقوانين نافذة.
- ٣ **تجميع أفضل الممارسات الحزبية والنقابية** لتعزيز مشاركة المرأة على الصعيد العربي، **ونشرها** لدى النقابات والأحزاب بهدف النسخ على منوالها.
- ٤ **تعزيز الوعي بقضايا النوع الاجتماعي** لدى النشطاء السياسيين والنقابيين وعلى الهياكل كافة قاعدياً ومناطقياً ومركزياً، وذلك عبر تنفيذ برامج تدريبية على الصعيد الإقليمي تتيح تبادل الخبرات والتجارب وتؤسس لعلاقات شراكة بين الهياكل النقابية والأحزاب السياسية.

## ◆ لفائدة النساء الناشطات

- ١ **استثمار لجان المرأة وتفعيلها لتصبح هياكل مؤثرة** تدفع في اتجاه تعزيز حقوق النساء، وكذلك للتنسيق مع باقي الهياكل لدعم منظور النوع الاجتماعي إلى صلب الفعل السياسي والنقابي.
- ٢ **رفض حصر أدوار النساء في المجالات «التقليدية»** التي تفر التمييز على أساس الجنس كأن تتكفل النساء الناشطات دائماً بالملفات الاجتماعية وبقضايا النساء دون غيرها.
- ٣ **بلورة استراتيجية للشراكة مع وسائل الإعلام** في اتجاه دعم منظور جديد لقدرات النساء وأدوارهن في المجتمع بشكل عام، وتحسين حضور المرأة في وسائل الإعلام بشكل خاص.
- ٤ **تفعيل الهياكل النسائية الموجودة** (على غرار لجنة المرأة في الاتحاد البرلماني العربي) لتيسير التنسيق والتشاور وللضغط من أجل اقرار الكوتا والتناصف على الصعيد الإقليمي.
- ٥ **بناء كوادر سياسية نسائية على المستوى المحلي** بما يفسح المجال لترقي المرأة للوصول إلى مستويات أعلى ولكي تجد الأحزاب مرشحات قويات قادرات على المنافسة والفوز في الانتخابات.
- ٦ **تنظيم حملات توعية** في الأوساط النسائية لتعريفهن بحقوقهن، **وتوعية النساء والرجال على حد سواء** بأن مشاركة النساء في العمل السياسي الحزبي وفي المراكز القيادية الحزبية والنقابية هي مشاركة في تحقيق التنمية البشرية في البلاد.

## ◆ لفائدة الأحزاب السياسية

- ١ **بلورة ميثاق شرف حزبي عربي يمهّد لحياة وبيئة حزبية تستجيب لحقوق النساء** ويضمن نزاهة العملية الانتخابية واحترام نتائجها ويضمن مبدأ تكريس التداول السلمي للسلطة والتمثيل العادل بين النساء والرجال، ويتصدى لكل أشكال التمييز التي تنتقص من حقوق النساء كمواطنات.
- ٢ **إعادة صياغة الأنظمة الداخلية للأحزاب بحيث تحدد آليات عملية وملزمة لانتخاب المرأة** في المواقع القيادية فيها، وذلك لحل مشكلة تعاقب الأجيال وإعطاء الفرصة للأجيال الشابة وتمثيل الجميع. ووضع نصوص صريحة وواضحة لذلك، وآليات عمل مأسسة تعكس رؤى ثابتة ودائمة في التعاطي مع مشاركة المرأة.
- ٣ **القيام بأنشطة توعوية داخلية لفائدة الرجال**، خاصة في المناطق والمدن الصغيرة والقرى، لتوعية أعضاء الحزب بأهمية استقطاب النساء والتأثير الإيجابي لمشاركتها على مستوى التنمية المحلية، وهو ما سيساهم في نشر ثقافة المساواة وجعل الرجال مناصرين لها لا معارضين.

## ◆ لفائدة النقابات العمالية والمهنية

- ١ **تعزيز التشبيك العربي عبر تفعيل آليات ولجان مشتركة ذات استقلالية**، وعقد لقاءات دورية منتظمة لمواكبة التغيرات السياسية والاجتماعية المستمرة التي تشهدها عديد الدول العربية ولوضع إطار عمل مشترك يحدد التوجهات الرئيسية للعمل النقابي.
- ٢ **مراجعة قوانين العمل** بهدف حذف كل مظاهر التمييز التي تطال النساء العاملات والتي تقف عقبة أمام انخراطهن في العملين النقابي والحزبي.
- ٣ **القيام بحملة إقليمية مشتركة للتعريف بأهمية العمل النقابي** وضرورة الانخراط فيه والانضمام له، تركز أساساً على استقطاب النساء والشباب.
- ٤ **تكثيف الدورات التكوينية الإقليمية لفائدة القيادات النقابيات** وتقوية قدراتهن التواصلية والتفاوضية، ودعم انخراطهن ومشاركتهن المكثفة في المفاوضات الجماعية، واعتماد المحاسبة بحق التجاوزات التي تطال النساء سواء داخل التنظيم، أو في فضاءات العمل.

- ① تعبئة الإعلام العمومي من أجل لعب دوره في نشر ثقافة المساواة، ومحاربة الصور النمطية عن المرأة التي تركز منظورا غير صحيح عن واقعها وأدوارها .
  - ② تكوين الإعلاميات والإعلاميين من خلال دورات تدريبية في ثقافة حقوق الإنسان، وفي مهارات التعاطي مع القضايا النقابية والمشاركة السياسية.
  - ③ إضافة بند لمواثيق الشرف الصحفي يخصص للتنصيص على التناصف في المنابر الإعلامية وتشريك النساء في جميع المنابر والحوارات وخصوصا منها الحوارات المتصلة بالشأن العام، وتفعيل المواثيق الموجودة.
- ونسوق أيضا في الجدول التالي أهم التوصيات ذات الأولوية المرتبطة بخصوصيات البلدان المشمولة بالدراسة وذلك على النحو التالي :

أهم التوصيات	البلد
<p>١. العمل على الانتقال من الثلث إلى المناصفة، واستثمار المستجدات الدستورية التي تتيح بلوغ المناصفة.</p> <p>٢. الدفع في اتجاه الانتقال من المناصفة العديدة إلى المناصفة النوعية، القائمة على المساواة في تحمل المسؤوليات الحزبية.</p> <p>٣. المطالبة بإعمال المناصفة في طرح الأسئلة على مستوى الجلسات العمومية بالبرلمان وفي التعقيبات، و المطالبة بالمناصفة في رئاسة اللجان الدائمة، والتناوب في رئاسة الفرق البرلمانية مع الرجال.</p>	المغرب
<p>١. مناصرة وتبني المبادرات التغييرية المحركة للطاقت الشبابية والنسوية في المجتمع الفلسطيني. وهذا لن يكون إلا بإرادة سياسية واضحة من الأحزاب والنقابات لمواجهة الواقع القائم والنضال لتغييره، ويربط ما بين الفكر والأيدولوجيا والممارسات العملية ويعزز من أنسنة العلاقة الحزبية والنقابية «بعيدا من النظرة المبطنة للنساء» في سياق إجتماعي متغير.</p> <p>٢. نبذ التماهي والمساومة مع البنى المجتمعية التقليدية ومع الإسلام السياسي في القضايا النسوية خاصة والاجتماعية بشكل عام، ومواجهة الثقافة المجتمعية والعشائرية المميزة والمانعة من المساواة بين الجنسين،</p>	فلسطين
<p>١. مراجعة القوانين التي لا تزال مقيدة لبعض الحقوق المتصلة بالشأن السياسي مثل القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ المتعلق بالاجتماعات العامة والموكب والاستعراضات والمظاهرات والتجمهر حتى يكون متماشيا مع أحكام الفصل ٣٧ من الدستور الذي يضمن حرية الاجتماع والتظاهر السلميين.</p> <p>٢. تعديل القانون المتعلق بالأحزاب السياسية لتضمن التناسف أو على الأقل لإضافة بند يضمن تمثيلية للنساء في الهياكل القيادية.</p> <p>٣. بعث مرصد لمراقبة مدى تكريس مبدأ التناسف وتشريك المرأة في مواقع القرار (موجّه لمراقبة الأحزاب والهياكل النقابية)، وأن يضمّ المرصد مكونات المجتمع المدني.</p>	تونس

<p>١. الأخذ بنظام الانتخاب بالقوائم النسبية باعتباره النظام الأكثر استجابة لضعف التمثيل السياسي للمرأة المصرية والأخذ في الاعتبار ضرورة تخصيص حصة للمرأة في المجالس الشعبية المحلية عند تعديل قانون الإدارة المحلية الحالي ( القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ).</p> <p>٢. تعديل قوانين النقابات العمالية والمهنية ( القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦، والقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ ) ليسمحاً بوجود تمثيل منصف للمرأة في مجالس إدارة هذه النقابات.</p> <p>٣. إقرار تعديلات تشريعية تضمن وجود هيئة مستقلة ومحايدة مسؤولة عن العملية الانتخابية .</p> <p>٤. إقرار قانون الحريات النقابية المطروح من النقابات المستقلة ومن منظمات المجتمع المدني.</p>	<p>مصر</p>
<p>١. وضع قانون مدني موحد للأحوال الشخصية، وإلغاء أشكال التمييز كافة ضد المرأة في النصوص القانونية على جميع الأصعدة ورفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .</p> <p>٢. وضع الآليات التنفيذية للخطة الوطنية لحقوق الإنسان التي أقرها مجلس النواب اللبناني.</p> <p>٣. اعتماد قانون انتخابي عصري وعادل قائم على أساس النسبية وخارج القيد الطائفي ويضمن التمثيل الصحيح للجميع، بحيث ترتقي العملية الانتخابية إلى المستوى الذي يجعل منها آلية التمثيل الحقيقية لإرادة الناس .</p> <p>٤. اعتماد الكوتا النسائية في الانتخابات التشريعية بنسبة ٣٠ في المئة على الأقل، وفي مجلس الوزراء بنسبة ٣٠ في المئة على الأقل، وداخل الأنظمة الداخلية للأحزاب نفسها.</p>	<p>لبنان</p>

إن هذه التوصيات لا يمكن أن تطبق على مستوى الواقع إلا بالتزام جميع الأطراف المتدخلة والفاعلة بمبادئ حقوق الإنسان وبإطار العمل الخاص بالاتفاقيات الدولية والمؤتمرات الأممية . ويجب أن تعاضدها جهود إقليمية من أجل بلورة رؤية مشتركة وإطار عمل موحد على مستوى التوجهات الرئيسية، ويراعي في الوقت ذاته خصوصيات البلدان وأولوياتها. ولعل في تأطير الأداء المؤسساتي بآليات للحكم الرشيد والمساءلة والشفافية ضمان لتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل طرف في مسار تنمية المجتمعات العربية ودمقرطتها. إن نجاح المسارات الديمقراطية في بلداننا العربية يظل رهين الثقافة المجتمعية الجديدة التي يقع حمل إرسائها على النساء بشكل أول، ورهين إرساء وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة بما يكرس مناخاً أكثر ملاءمة لممارسة المرأة لحقوقها ولمشاركتها في الشأن العمل دون أي مظهر من مظاهر الحيف والتمييز .

## الخاتمة

عادة ما تطرح مسألة المشاركة الحزبية والنقابية للنساء بطريقة تعكس التناقضات التي تجتاح آليات التأطير من أحزاب ونقابات وجمعيات ومنظمات... وغالبا ما ترجى من مشاركة النساء انتصارات وآمال تتعافى عن أن هذه المشاركة لا تكون في معظم الأحيان «تغريدا خارج السرب»، بل تستجيب لشروط الهيكل الذي تنتمي إليه المرأة سواء أكان حزبا أو نقابة ولضوابطه وما يتبناه من مواقف وأفكار، وهي تتصل كذلك بما يسود المجتمع من ممارسات وتصورات وتمثلات لأدوار النساء والرجال في المجال العام.

إن البحث في دور الأحزاب والنقابات في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، هو في الحقيقة بحث في قضيتين جوهريتين في آن : قضية المشاركة السياسية للمرأة من جهة، وقضية واقع العمل الحزبي والنقابي من جهة ثانية، وهما قضيتان شديدتا الارتباط تؤثر كلتاهما في الأخرى.

ويعكس التشخيص الذي قدّمناه حول الأحزاب والنقابات عدم تمكّنها من مواكبة سيرورة تحديث المجتمع بالشكل المطلوب، ممّا ينتج عنه عدم توازن بين مختلف مؤسسات المجتمع. نلاحظ إذن أنّ تطوّر المؤسسات السياسية متأخّر مقارنة بالتغيير الاجتماعي والاقتصادي<sup>216</sup>.

ولعل المهمة الموكولة للهيكل الحزبية والنقابية تتجاوز مواكبة سيرورة تحديث المجتمع لتتكفل بدور القاطرة نحو ترسيخ قيم المساواة والعدالة ومبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد والمشاركة، لتكون بذلك من بين أولى البنى والأطر المستوعبة لمشاركة النساء والمحفزة على المشاركة العادلة لهن على جميع المستويات.

لكن تظل مشاركة النساء صلب الهياكل الحزبية والنقابية في مختلف الدول العربية غير جلية وبارزة بالشكل الذي يعكس حقيقة وواقع مشاركة النساء في الشأن العام، حتى في البلدان التي شهدت تحولات وأسهمت فيها المرأة بدور بارز ومؤثر.

ولا تقتصر التحديات والعوائق أمام تحقيق ذلك على جملة من التحديات الخارجية بل ترتبط بالمناخ السياسي العام وبخصائص أنظمة الحكم وكيفية توزيع السلطة، بل تنطلق هذه التحديات من الهياكل النقابية والحزبية نفسها، وبآليات عملها وطرق تسييرها ومرجعياتها ومواقفها من المرأة ومكانتها وأدوارها... وتقف كل هذه العوائق أحيانا أمام مشاركة النساء والرجال على حد سواء، لكن تكون انعكاساتها أكثر حدة وتأثيرا على النساء بشكل خاص.

216 Samuel Huntington, Political Order in Changing Societies, New Haven, Yale University Press, 1968.

وضمن هذا السياق ، تبدو الأحزاب والنقابات مدعوة لتبادل التجارب والتنسيق في ما يتعلق بطريقة العمل والتأطير داخل كل وحدة وطنية أو بين مختلف البلدان. وعلى الأحزاب والنقابات أن تحافظ على شرعيتها. كما أنها مدعوة إلى تقديم قضية المرأة ضمن أولوياتها وإدراجها في جدول أعمالها. إضافة إلى ضرورة مأسسة مكانة المرأة عبر وضع برنامج مبني على تكافؤ الفرص بين الجنسين ونظام الحصص والتميز الإيجابي... يجب كذلك تشريك الخبراء والمختصين في مجال النوع الاجتماعي وحقوق المرأة والاستفادة من الرصيد المعرفي المتراكم حول الموضوع قصد بلورة برامج ومشاريع عملية وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع. إن الأحزاب والنقابات هي اليوم مطالبة بالاقتراب أكثر فأكثر من النساء وخصوصا الشابات منهن لتوعيتهن بالدور الذي تلعبه هذه المؤسسات وبالفائدة من الانخراط فيها. ولاستقطاب النساء، على هذه المؤسسات تحديد احتياجات المرأة ومشاغلها عبر إنجاز دراسات وتنظيم دورات تدريبية موجهة للمرأة وبعث رسائل وإشارات تمكّن النساء من الوعي بأهمية مشاركتهن وبوزنهن الحقيقي. على هذه المؤسسات أيضا البرهنة على أنها تسعى فعليا وبصفة جدية إلى حل المشاكل المرتبطة بالنوع الاجتماعي. يمكن لها اعتماد منهجية جديدة لاستقطاب النساء عبر حملات تعرف بـ «1+1» تتمثل في أن كل منخرط يعني باستقطاب منخرط جديد. وفي هذا السياق يطالب المنخرطون باستقطاب منخرطين جدد لهم الخصائص الديمغرافية والمهنية والثقافية نفسها .

ولكي تقترب الأحزاب والنقابات أكثر من النساء بمختلف فئاتهن، عليها أن تؤكد في إطار برامجها على مسائل خصوصية تدخل في صميم مشاغل المرأة (المساواة بين الجنسين في كل المجالات، الدفاع عن الفئات الضعيفة والمهمشة من النساء، الحد من البطالة في صفوف النساء، المساواة في الأجر...) لا أن تقتصر على المشاكل الكبرى العامة.

ما من شك في أن الديمقراطية والديمقراطية التشاركية التي تركز أساسا على توفر فرص المشاركة السياسية والنقابية لكل المواطنين تتطلب ضمان المساواة في الحقوق والواجبات لا فقط على مستوى القوانين والتشريعات ولكن أيضا على مستوى الممارسة. ولتحقيق ذلك يجب أن تساهم الأحزاب والنقابات في توفير المناخ الضروري لكي يتمكن الأفراد من ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية. ولكن من الضروري الحرص على تعزيز قدرات النساء لتمكينهن من الإنخراط في العمل الحزبي والنقابي.

ولتجاوز العراقيل التي تحول دون المشاركة السياسية، لا بدّ أن تنخرط المرأة في العمل داخل المؤسسات التي توجد في محيطها المباشر (الجمعيات، النوادي، الجماعات المحلية، النقابات المهنية، الخ.) بوصفها فضاءات تمكّنها من تحسين قدراتها وتطوير كفاءاتها على مستوى النشاط السياسي. فالتجربة داخل هذه المؤسسات تمكّن المرأة من الوعي بقدراتها ومن الاندماج في الحقل السياسي. وهنا لا بدّ من التأكيد على أهمية الشعور بالانتماء إلى مجموعة وإلى مؤسسة معينة التي يتمّ عبرها المرور إلى الفضاء السياسي والنقابي. وتلعب هذه المؤسسات دورا في الانتقال من مجال النضال من أجل السلطة إلى مجال الدفاع عن حق اجتماعي<sup>217</sup>.

217 Mounia Bennani-Chraïbi, « Jeunesses » marocaines et politique. Le clivage générationnel revisité », in Mounia Bennani-Chraïbi et Iman Farag (dir.), Jeunesses des sociétés arabes Par-delà les promesses et les menaces, Le Caire, CEDEJ, Aux lieux d'être, 2007., pp. 137-163, p. 149.

يجب أن تسجل المرأة حضورها في المراكز العليا والقيادية للأحزاب والنقابات حتى تحرص على تحقيق مطالب النساء وتدافع عن مصالحهن.

إنّ ضمان مبادئ حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة خاصة مرتبط بتوفر إطار قانوني ومؤسسي على المستوى المحلي والوطني والعالمي.. ولا بد من التأكيد أن الرجال هم أطراف فاعلة في عملية تطبيق مقاربة النوع الاجتماعي، وهم مطالبون مثلهم مثل النساء بتحقيق المساواة بين الجنسين في الفضاء العام والفضاء الخاص. كما يجب أن يقع اعتبار قضايا المرأة عامة مسألة مجتمعية تهتم مختلف الفاعلين الاجتماعيين.

إن إشكالية المشاركة السياسية للمرأة بقطبيها الحزبي والنقابي، تظل موضوعا متجددا على غاية من التعقيد والتشابك، يستوجب المزيد من الاهتمام بالحراك الذي يشهده وبكل الفاعلين والمستهدفين والمسافة التي يتخذونها من مسألة مشاركة المرأة. وتعد فترات التحول التي تشهدها عديد البلدان في المنطقة، وتداعياتها على عدد آخر من البلدان التي هزعت لإنجاز إصلاحات استباقية لموجات التغيير، فرصة تاريخية تعيشها المنطقة، وجب استثمارها في اتجاه ترسيخ قيم إنسانية ومبادئ كونية وهدم تصورات بالية وترسيخ أخرى حول أدوار النساء وحقوقهن، عبر بلورة إطار عمل مشترك يضع الأحزاب والنقابات أمام مسؤوليتها التاريخية في إنجاح فترات الانتقال والمروء إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

إن التحولات الراهنة التي تشهدها المنطقة العربية تضع الأحزاب والنقابات أمام تحديات كبرى من أهمها استقطاب النساء من طرف مجموعات متطرفة في غياب التأطير السياسي والمؤسسي للأحزاب والنقابات. ولا بدّ من الإشارة إلى مسألة جوهرية مرتبطة بالمرحلة الانتقالية المتصفة بضعف الدولة والمتمثل في ضرورة الانتباه إلى التنشئة السياسية فقد أدى انحلال مؤسسات الدولة إلى تدخّل العديد من المجموعات الموازية (مجموعات أو أحزاب متطرفة) التي قامت بحشد العديد من الشباب والشبان. ولتفادي هذا الوضع لا بد من بلورة سياسات وخطط عمل لكي تقوم مؤسسات الدولة والأحزاب والنقابات والجمعيات بدورها على مستوى تأطير الأفراد والجماعات والتكفل بالتنشئة السياسية. كما أنّ التحولات الراهنة تمثل منعرجا هاما يتطلب من الأحزاب والنقابات إعادة التشكل والتمركز في المحيط السياسي الجديد الذي يمتاز بالتنوع وبظهور قوى جديدة قد تهدد المكتسبات المضمونة للنساء وتحول دون المساواة بين الجنسين